جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) بين النظرية والتطبيق
دراسة تاريخية- تحليلية

عطا حسن عطية رميلات

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1434 هـ / 2013 م

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة (194) بين النظرية والتطبيق
دراسة تاريخية – تحليلية

إعداد:

عطا حسن عطية رميلات

المشرف الرئيس: د. حماد حسين

المشرف المشارك: د. فيصل سباعنة

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية من معهد الدراسات الاقليمية – جامعة القدس

1434 هـ / 2013 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الاقليمية

إجازة الرسالة

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) بين النظرية والتطبيق
دراسة تاريخية- تحليلية

اسم الطالب: عطا حسن عطية رميلات
الرقم الجامعي: 20714466

المشرف: د. حماد حسين
المشرف المشارك : د. فيصل سباعنة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2013/2/19 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1.	رئيس لجنة المناقشة:	د. حماد حسين	التوقيع:.....
2.	مشرف مشارك:	د. فيصل سباعنة	التوقيع:.....
3.	ممتحنا داخليا:	د. أحمد فارس	التوقيع:.....
4.	ممتحنا خارجيا:	د. عبد الرحيم الشيخ	التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1434 هـ / 2013 م

الإهــداء

إلى أرواح شهداء شعبنا الأبرار، وفي مقدمتهم الشهيد الرمز أبو عمار.....

إلى شهداء معركة مخيم جنين وأشقائي عطية، وعلي وإبن أخي هاني.....

إلى أسرانا الأبطال، وجرحانا البواسل.....

إلى عذابات وآلام اللاجئين من أبناء شعبنا المعذبين في كل مكان.....

إلى أبناء حركة فتح الشامخة.....

إلى روح الوالدة والوالد رحمهما الله.....

إلى زوجتي الغالية، وأبنائي الأعزاء "علاء، ولاء، أحمد، هاني، آيات، وملاك....."

عطا حسن عطية رميلات

إقـــــرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

عطا حسن عطية رميلات

التاريخ: .....

شكر وعرفان

الشكر لله العلي القدير، الذي منحني القوة والعزيمة حتى تمكنت من إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الصرح العلمي والوطني الشامخ جامعة القدس.

وإلى معهد الدراسات الإقليمية، وبرنامج الدراسات العربية، إدارة وأعضاء هيئة تدريسية وإدارية،

إلى مشرفي المعطاء الذي منحني كل صبره ومساعدته وما بخل علي بالنصح والإرشاد "الدكتور حماد حسين"

إلى ممتحني الرسالة ..... لما قدماه من ملاحظات مهمة أسهمت في الإرتقاء بالرسالة.

إلى الأخوة والأصدقاء، د. عبد الناصر قدومي، و د. فيصل سباعنة، ود. زياد قنام، لما قدموه لي من المساعدة والعون عبر مشوار إنجاز هذه الرسالة.

عطا حسن عطية رميلات

المصطلحات

اللجوء : يعطي معهد القانون الدولي التعريف الآتي للجوء: هو الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها، أو فوق أي مكان تابع لسلطتها، لفرد طلب منها هذه الحماية. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1995، ص82)

اللاجىء الفلسطيني : تعرف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين اللاجئ كما يلي: "اللاجئ الفلسطيني هو الشخص الذي كان يقيم بصورة اعتيادية في فلسطين الإنتدابية خلال فترة لا تقل عن عامين قبل حرب عام 1948، وفقد كلاً من منزله ومصدر رزقه، ولجأ إلى إحدى الدول التي يقدم معونة فيها جهاز تابع لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الذين ينطبق عليهم هذا التعريف... وأنسالهم المباشرين، ويحق لهم الحصول على مساعدة الوكالة إذا كانوا مسجلين في سجل الوكالة ويقيمون في المنطقة التي تعمل فيها ويعيشون في ضائقة". (مجلة الدراسات الفلسطينية،1995، ص82)

وقد عرفت الأونروا اللاجئ الفلسطيني بأنه: " الشخص الذي يتمتع بإقامة طبيعية في فلسطين لسنتين كحد أدنى قبل صراع 1948 ، والذي نتيجة هذا النزاع، خسر كلا من بيته ووسائل عيشه ولجأ إلى إحدى البلدان التي تتواجد فيها الوكالة " (زريق، 1998، ص12)

أما المفهوم الأمريكي للاجئين فيشير إليه شلومو غازيت وهو المفهوم الذي طرح في المحادثات متعددة الأطراف، والقائل بأن اللاجىء "هو كل من تم اقتلاعه من مكانه نتيجة للصراع"، وتريد الولايات المتحدة الأمريكية من هذا التعريف أن تشمل اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى إسرائيل ضمن مفهوم "لاجىء" وذلك ليتم تعويضهم عن ممتلكاتهم السابقة في الدول العربية.(سالم، 1975، ص41)

التعريف الإجرائي : عرّف الباحث اللاجىء الفلسطيني بأنه كل إنسان فلسطيني اقتلع وهجّر من أرضه بالقوة من أرضه الأصلية (فلسطين التاريخية) إلى مكان آخر في الضفة الغربية أو خارج حدود فلسطين في عام 1948.

المخيم : هو التجمع الفلسطيني المعروف منذ الخمسينات، تحت اسم مخيم اللاجئين الفلسطينيين، وتديره وكالة الغوث الدولية "الأونروا". (الخنساء، 2004، ص44)

التعريف الإجرائي : المخيم هو مكان تجمع فيه العديد من السكان الذين هجّروا من ديارهم الأصلية حيث تم تجهيز هذا المكان كمأوى لهم لفترة غير محدودة.

المختصرات

م	:	ميلادي
هـ	:	هجري
ج	:	جزء
ط	:	طبعة
ص	:	صفحة
ع	:	عدد
مج	:	مجلد
دت	:	دون تاريخ نشر
دم	:	دون مؤلف

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة متابعة تاريخية لموضوع القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة، والمتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من بلادهم بسبب الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني بعد الحرب عام 1948م، حيث يتطرق البحث إلى القرار 194 الخاص بحق عودة اللاجئين من حيث مضمونه وأهميته والمواقف الدولية تجاهه، إضافة إلى البحث في إمكانية تطبيقه والمعيقات التي تحول دون ذلك، وإمكانية التوصل إلى سلام دون تطبيقه.

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي، وذلك كون البحث يتناول قضايا تاريخية، بالنقد والتحليل.

وكان من أهم الاستنتاجات التي أوردها البحث أن قرار الجمعية العامة رقم (194) يعتبر أهم القرارات الدولية الخاصة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهو يمثل ركناً أساسياً وهاماً بالنسبة للحقوق الفلسطينية وارتباطها بقرارات الأمم المتحدة، وهو حق تكفله كافة الشرائع والقوانين الدولية. وإن القرار (194) يكفل لجميع اللاجئين العودة والتعويض معاً، وهو حق شخصي، لا يمكن لأية جهة سياسية فلسطينية أو دولية أن تتنازل عنه ، وأن مواقف دول العالم تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، تحولت خلال السنوات لأكثر من اتجاه، وبناء على مصالح هذه الدول وعلاقاتها مع الشعب الفلسطيني والدول العربية، وعلاقاتها مع بعضها حول باقي القضايا العالمية الأخرى، وإن هذه التحولات الكثيرة قد أثرت، سلباً أو إيجاباً، وإلى حد كبير على قضية اللاجئين وخاصة في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. كما أن الدول العربية مجتمعة، مارست، ولا زالت تمارس حتى اليوم، دوراً هاماً جداً ومباشراً للتأثير على مجريات القرار والموقف الفلسطيني الشعبي والرسمي تجاه قضية اللاجئين وحق العودة وبالتالي القرار الأممي 194، حيث تسعى غالبية هذه الدول، وبناء على مصالحها وارتباطاتها الخاصة، للتأثير على الموقف الفلسطيني والإمكانيات الفلسطينية، والإرادة الفلسطينية تجاه هذا القرار. وكان من أهم نتائج الدراسة أن تطبيق القرار 194 أمر قابل للتطبيق شريطة العمل على توفير الأوضاع الداخلية والخارجية المساعدة على ذلك.

وقد قدم الباحث عدداً من التوصيات كان من أهمها ضرورة قيام الدول الغربية بالضغط على إسرائيل حتى تمتثل لقرارات الشرعية الدولية، وضرورة إذكاء حق العودة من خلال البرامج

التعليمية والثقافية والفنية والسياسية والاقتصادية الفلسطينية، وضرورة مطالبة القيادة السياسية الفلسطينية بالتمسك العملي بتنفيذ القرار 194 .

Resolution (194) Between Theory and Implication.

Prepared by: Ata Hasan Atiya Rmailat

Supervused by: Dr. Hammad Hussein

Abstract

This study deals with a historical research of Resolution (194) related to the right of the Palestinian refugees to return to their home, in terms of its content, importance, international attitudes towards it , in addition to discussing the possibility to apply it and the obstacles that prevent this and the possibility to make pace without applying it .

The researcher used the historical method of analysis to deal with these historical issues with criticism and analysis.

The most important conclusions made by the research include that UN Resolution (194) is the most important international resolution concerning the right of return of Palestinian refugees, which represents an essential and important nook for the Palestinian rights and there association with the UN resolutions, a right guaranteed by all laws and international laws. UN Resolution (194) ensures refugees' return and compensation together, which is a personal right, can not be conceded by any Palestinian political or international can concede. The positions of the world countries towards the issue of Palestinian refugees, has turned over more than one direction, built on the interests of these countries and their relations with the Palestinian people and Arab countries, and their relationships with each other about the rest of the other global issues, and that these transformations have affected, positively or negatively, and largely on the issue of refugees, especially in the corridors of the United Nations and UN Security Council. The results also showed that the Arab countries combined, practiced and is still practicing until today, a very important and direct role effect on the outcome of the decision and on the Palestinian popular and official positions towards the issue of refugees right of return and thus UN Resolution (194), where the majority of these countries seeks, building on their private interests and linkages, to influence the Palestinian position, possibilities and the Palestinian will towards this decision . The most important result was that the implementation of UN Resolution (194) is subject to work providing a condition to work to provide internal and external situations assistant to do so.

The researcher presented a number of recommendations ,the most important of which is the need for Western nations to practice pressure on Israel to comply with the resolutions of international legitimacy and the need to raise the right of return through Palestinian educational , cultural, artistic, political, and economic programs, and the need to claim the Palestinian political leadership to uphold the practical implementation of Resolution (194).

الفصل الأول

أساسيات الدراسة

1.1 مقدمة

شهد التاريخ الحديث حالات استلاب العديد من الأوطان، مارستها قوى الاستعمار الحديث في آسيا وإفريقيا، بعضها تم تجاوزه وبعضها ما زال قائما. غير أن ما حصل في فلسطين يكاد يكون مثالاً لا شبيه له. وربما الفرق بين حالة فلسطين وحالات أخرى أن شعوب تلك الأوطان بقيت في أوطانها وناضلت وحققت أهدافها وصححت التاريخ. أما في حالة فلسطين فإن شعبها تم إقصاؤه ونفيه وإلغاء حقوقه الوطنية وإزالة بنيته التاريخية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتمت إزالة كيانه الوطني ونظامه السياسي، ليصبح شعباً مشرداً مشتتاً يتوزع في مناطق متعددة تحكمه أنظمة وقوانين مختلفة، وأياً كانت درجة تساهلها أو ملائمتها تبقى النظرة إلى اللاجئين نظرةً إلى ضيف في أحسن الأحوال.

شكل الوجود الفلسطيني في أرض فلسطين عقبة حقيقية للمشروع الصهيوني، فأخذ القادة الصهاينة، في ابتداع الأفكار والخطط القاضية بتفريغ فلسطين من أصحابها الشرعيين. وعليه فلم يكن بوسع الإستراتيجية الصهيونية – كما تشير وقائع التاريخ ووثائقه– التفكير بغير وسيلة واحدة، وهي تنظيم الطرد الجماعي للفلسطينيين، وكان ذلك الهدف الأساسي للحركة الصهيونية منذ نشأتها، من أجل تجميع أكبر عدد من يهود العالم وتركيزهم في فلسطين، بعد طرد سكانها منها، وكان ذلك جزءاً أساسياً من المشروع الصهيوني، وهدفاً أساسياً في التعاليم الصهيونية التي يؤمن بها اليهود، والتي

تقوم على أساس أنهم شعب الله المختار وأن الله قد منحهم أرض فلسطين التي يعدونها قاعدة للوعد الإلهي.

وعندما سنحت الفرصة لليهود، تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيق أهدافها بإعلان دولة إسرائيل واقتلاع أكثر من (800.000) فلسطيني من ديارهم، وإجبارهم على اللجوء إلى البلدان العربية المجاورة. وهكذا نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين نتيجة المشروع الصهيوني الاستيطاني الاحتلالي في فلسطين، ونتيجة الطابع العنصري لهذا الاستيطان الذي يقوم على أساس إجلاء أهل الأرض الأصليين وإحلال اليهود مكانهم، في إطار سعي الحركة الصهيونية لتهويد فلسطين أرضاً وشعباً.

خلق الصراع على فلسطين واحدة من أشد أزمات اللاجئين إيلاماً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء من الناحية الكمية، أو الاستمرارية، أو درجة الحساسية السياسية، فمنذ ذلك التاريخ لم يوجد لها مثيل، علاوة على أن وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي تشوبه وتعتريه تعقيدات كثيرة.

إن أحد الملامح الأساسية والخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، أنهم لم يكونوا مواطنين في دولة ما، بل رعايا لمنطقة تحت الانتداب كانت تديرها حكومة بريطانيا بموجب صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم، وقد تصادف تهجيرهمم من فلسطين مع خلق كيان سياسي جديد فيها – وهو دولة إسرائيل– وانتهاء الانتداب، وقد وضع الخروج حداً للممارسة المؤقتة لتقرير المصير من قبل الفلسطينيين، حيث كان يجب أن يحصلوا على استقلالهم مع نهاية الانتداب، أو إقامة دولتهم الخاصة بناءً على قرار التقسيم رقم "181" الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام1947م.

بقيت القضية الفلسطينية ومعها قضية اللاجئين الفلسطينيين محط أنظار العالم، وأهم قضية دولية وإقليمية في العالم إلى يومنا هذا. ومنذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم "194" "د–3" في 11 كانون الأول عام 1948م، الذي أعطى اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم وقراهم في عام 1948م، وهذا الحق يقع في صلب الصراع العربي ــ الإسرائيلي، والفلسطيني ــ الإسرائيلي، إلا أن هذا الحق والمطالبة بتحقيقه حجبت جزئياً ولأعوام طويلة، حيث أخضعت إسرائيل هذا الحق منذ البدء لشروط متعددة ومختلفة تتغير بحسب الأوضاع، وذلك بهدف تأخير تحقيقه قدر المستطاع. ومن الناحية الفلسطينية، تراجعت المسألة إلى الدرجة الثانية بسبب الأفضلية

التي أعطيت للمطالبة بالحقوق الأخرى. ويبدو أن التطورات الأخيرة تظهر أن هذه المسألة بقيت نسبياً في الدرجة الثانية، قد وصلت إلى مرحلة المفاوضات. وأصبحت مسألة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين مسألة مركزية مجدداً، تشكل أكثر الامتحانات تعبيراً عن إرادة الوصول إلى ذلك السلام الشامل والعادل والدائم المنشود، والذي يدور حوله الحديث في منطقة المشرق العربي منذ أعوام. إنها قضية مركزية بالنسبة للفلسطينيين، إذ تشكل وبصورة فورية رفعاً للظلم الذي اقترف بحقهم.

وهي كذلك بالنسبة للإسرائيليين، فحل المشكلة بعودة عدد من هؤلاء اللاجئين ولو رمزياً، بجوار الفلسطينيين الموجودين حالياً في إسرائيل منذ عام 1948م، يعزز القلق الإسرائيلي من وصولهم في نهاية المطاف إلى دولة ثنائية القومية، وليست دولة عبرية خالصة. كما أن هذا التواجد مقرون بمعدلات الزيادة السكانية الفلسطينية السنوية المتزايدة مع الزمن، والتي ستحول الإسرائيليين إلى أقلية في هذه الدولة خلال عقدين من الزمن. وهذا الحل بالنسبة للإسرائيليين يعني فشل الاستراتيجية التي قامت عليها إسرائيل منذ بداية القرن الماضي، والتي بدأت بشعار"أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض"، ونكرانهم الدائم لوجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، واقتراب كبير من الرؤية الفلسطينية التي كانت تنادي دوماً بدولة علمانية ديمقراطية تتسع لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، المسلمين منهم والمسيحيين واليهود. والاثنان متصلان بطابع الدولة الديموقراطية الذي أعطته دولة إسرائيل لنفسها دائماً، وخاصة في نظر الغرب.

لقد ارتبطت قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومنذ بدايتها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "194" "د-3"، والصادر عنها في 11كانون الأول عام 1948م، والذي استمرت الأمم المتحدة في كل قراراتها المتعاقبة حتى اليوم تؤكد على أهمية تطبيقه. لقد أدرج حق العودة كحل للمشكلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، ونصت عليه أيضاً اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري عام1965م، كما أنه ورد في الوثيقة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وضعت عام 1966م، فضلاً عن استنتاج هذا الحق في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب عام 1949م، ونصت عليه أيضاً الاتفاقيات الإقليمية الأساسية؛ الأوروبية، والإفريقية، والأمريكية، وهذه تزودنا بعناصر مفيدة للمقارنة.

إن هذه النصوص لا تكفي لتناول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة بكامل أبعاده. فهي قابلة للتطبيق ما دام كل فرد يملك هذا الحق، لكن وجهة النظر هذه تنحي جانباً بعداً أساسياً في المسألة الفلسطينية، حيث أن لحق العودة هنا بعداً جماعياً يجعل منه عنصراً حاسماً لحق الشعوب في تقرير مصيرها. فرفض هذا الحق لا يعني فقط أشخاصاً منفردين، إنما يعني أيضاً غالبية شعب لا يمكنه

– بفعل هذا الإنكار والرفض– أن يمارس حقه الذي كرسه القانون الدولي، ألا وهو حق تقرير المصير.

إن العملية السلمية الدائرة الآن في المشرق العربي بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل، وخصوصاً توقيع إعلان المبادئ بين كل من: منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل في 13أيلول عام1993م، يشكلان فرصة للبحث عن حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فمن بين جميع الشروط التي وضعتها إسرائيل، فإن الشرط الوحيد الذي له مظاهر الصحة القانونية، هو ذلك المستمد من القرار رقم "194" ذاته، والذي يخضع عودة اللاجئين لشرط التعايش بسلام مع جيرانهم. والحال أنه نتيجة لتوقيع اتفاق إعلان المبادئ في عام1993م، يمكن اعتبار أن هذا الشرط قد أزيل، ولم يعد في استطاعة إسرائيل أن تحتج بحالة الحرب لتأجيل النظر في قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد وصل حق العودة لهؤلاء اللاجئين إلى النقطة التي يمكن وصفها بالاستحقاق.

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين جوهر القضية الفلسطينية ولب الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن أكثر القضايا السياسية والتاريخية والإنسانية أهمية وخطورة، بل إنها كما يسميها بعض الباحثين "صراع القرن"، بجذورها التاريخية وانعكاساتها الاقتصادية والأمنية والسياسية، لذلك تشكل محور مركزي في المطالب الفلسطينية من جهة، والمطالب الإسرائيلية من جهة أخرى. فمطلب الحل العادل والدائم لها، يتجدد مع كل محاولة دولية لحل الصراع. وإن تصادم مواقف الأطراف المباشرة من الحل الدائم للمشكلة، لم يمنع دولاً أخرى من التقدم باقتراحات تعبر عن اتجاهاتها نحو الحل الدائم، وكذلك لم يكن عائقاً أمام اصدار قرارات من الهيئات الدولية تطالب بحل المشكلة أو تضع أسسًا لحلها.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال التالي:

ما الواقع النظري والتحليلي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 الخاص بقــضية اللاجئــين الفلسطينيين ؟

3.1 مبررات الدراسة

تتمثل مبررات الدراسة فيما يأتي:

- ندرة الدراسات البحثية والاكاديمية التي تناولت القرار 194، بالبحث على المستوى المحلي في محافظة جنين.
- نقص أو حتى غياب الوعي الفلسطيني المجتمعي والمؤسسي بمضمون القرار وأهميته، والذي يتضح من خلال الحوارات والجلسات التنظيمية، والانشطة الجماهيرية، والتي يشارك بها الباحث بصفته الوظيفية، كمدير عام في دائرة شؤون اللاجيئين، وصفة التنظيمية كأمين سر حركة فتح في إقليم جنين.
- الموقع المحوري لقضية اللاجيئين، في الحوار التفاوضي الفلسطيني الاسرائيلي، ومدى حساسيته الجماهيرية.
- كثرة الطروحات والمشاريع المحلية والدولية التي ناقشت وتناقش حل قضية اللاجيئين، بعيد عن روح القرار ومضمونه.
- تضمن القرار للعديد من الجوانب الايجابية، والتي يمكن في حال العمل على تطبيقها ودعمها مؤسسيا وجماهيريا على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، يمكن ان تسهم في ايجاد حل سياسي مرضٍ للشرعية الدولية، وقواعد وروح حقوق الانسان.

4.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

- الأهمية العلمية: وتتمثل في أن هذا البحث يأتي استكمالا للجهود العلمية والبحثية المحلية والدولية التي ناقشت هذا القرار، والتي يمكن ان تساعد الباحثين على قراءة أكثر وضوحا وسلامة له. كما أن هذه الدراسة يمكن أن تفتح آفاقا بحثية وعلمية متعددة للباحثين الراغبين في تناول قضايا ذات علاقة كأفضل الوسائل المساعدة على تطبيق القرار من وجهة نظر أطراف الصراع المختلفة، وكذلك دراسة العقبات التي تعترض تطبيقه على كافة الصعد المحلية والدولية.

- الأهمية التطبيقة: وتتمثل في أن هذه الدراسة ومخرجاتها ستساعد على:

  - فهم أعمق للقرار، وبالتالي العمل على تبني سياسات أكثر فعالية في السعي نحو تطبيق القرار، وكذلك مساعدته على التركيز على النقاط الاكثر قوة واهمية وفعالية في خدمة

القضية الفلسطينية.

- قراءة أفضل من قبل اللاجيء الفلسطيني لمواقف الشرعية الدولية وبالتالي تحسين طرق تفاعله وردود أفعاله على المواقف الدولية ذات العلاقة.
- كما وتساعد الفلسطينين عموماً، واللاجئين منهم خصوصا على اختيار الطرق الاكثر ايجابية وفعالية في مخاطبة المجتمع الدولي، فيما يتعلق بقضيتهم.
- وتكرس هذه الدراسة لقواعد أكثر وضوحاً، لدى اللاجيء الفلسطيني لتطور الاداء المحلي، والدولي في معالجة قضيته، في ضوء الشرعية الدولية، وكذلك فضح الممارسات الإسرائيلية التي تدعي دوام احترامها، وتطبيقها لقرارات الشرعية الدولية.

- الأهمية المرتبطة بحدود البحث، وتتمثل فيما يأتي:

- كونها تتناول قرار غاية في الأهمية، يمس بقضية لاجئين هم مواطنين يخضعون لاحتلال بغيض في زمن الحرية والديمقراطية.
- يأتي البحث في زمن، تخلص فيه كافة الشعوب من قهر الاستعمار والديكتاتورية، بدعم من الشرعية الدولية، وزمن تمثل فيه قضية اللاجئين القضية الرئيسية والمحورية في عملية التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي، في ظل رفض اسرائيلي وتعنت بما يعاكس اتجاه الشرعية الدولية.

5.1 أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة في هدف رئيس ومجموعة من الأهداف الفرعية، أما الهدف الرئيس فكان التحليل النظري لقرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطيين، ومدى تطبيقه على أرض الواقع. في حين جاءت الأهداف الفرعية كما هو ملخص فيما يأتي:

- دراسة واقع القرار 194.
- نقد وتحليل لواقع القرار بنظرة فلسطينية.
- التعرف على انعكاساته على القضية الفلسطينية
- نقد وتحليل القرارات الدولية ذات العلاقة باللاجئين في ضوء القرار 194
- واقع تطبيق القرار 194.

- استنباط المعيقات الدولية والمحلية لتطبيق القرار 194
- اقتراح وسائل تعزيزه يمكن ان تسهم في تطبيقه.

6.1 أسئلة الدراسة

تمثلت أسئلة الدراسة فيما يأتي:

- ما واقع القرار 194 من حيث:
  - ماهيته ومضمونه.
  - مواقف الاطراف في التصويت عليه.
  - ظروف صدوره.
- ما اتجاه وتقييم الفلسطينين للقرار 194.
- ما هي انعكاسات القرار 194 على القضية الفلسطينية.
- ما هو الموقف الفلسطيني من القرارات الدولية ذات العلاقة باللاجئين في ضوء القرار 194
- ما هو واقع تطبيق القرار 194.
- ما أهم المعيقات الدولية والمحلية لتطبيق القرار 194
- وما هي الوسائل والمقترحات الكفيلة بتعزيز تطبيق القرار 194 من وجهة نظر الفلسطينين والباحث.

7.1 فرضيات الدراسة

اتجهت الدراسة الى مجموعة من الفرضيات، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- القرارات الدولية ذات العلاقة باللاجئين جاءت متناقضة مع القرار 194.
- أهم معيقات تطبيق القرار 194 هو التعنت والرفض الاسرائيلي.
- من أهم الوسائل التي يمكن ان تدعم تطبيق القرار 194 هو تعزيز الموقف الفلسطيني الداخلي.

8.1 منهج وإجراءات الدراسة

لقد جاءت الدراسة ضمن اجراءات واساليب المنهج التاريخي التحليلي المتمثل في الرجوع إلى المصادر والمراجع المرتبطة بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة 194 وقراءتها وعرضها وتحليلها واستنتاج مواقف الأطراف المرتبطة بالقرار. ومن خلال عمل الباحث في وزارة شؤون الاجئين الفلسطينيين وكونه أحد سكان مخيم جنين وعاصر مشكلة اللجوء في المخيمات تم اعتماد المنهج التاريخي بالرجوع إلى ما سبق ذكره والتحليلي بعد القراءة والتمحيص والنقد. وملخص اجراءات الدراسة يوضحها الشكل (4.1).

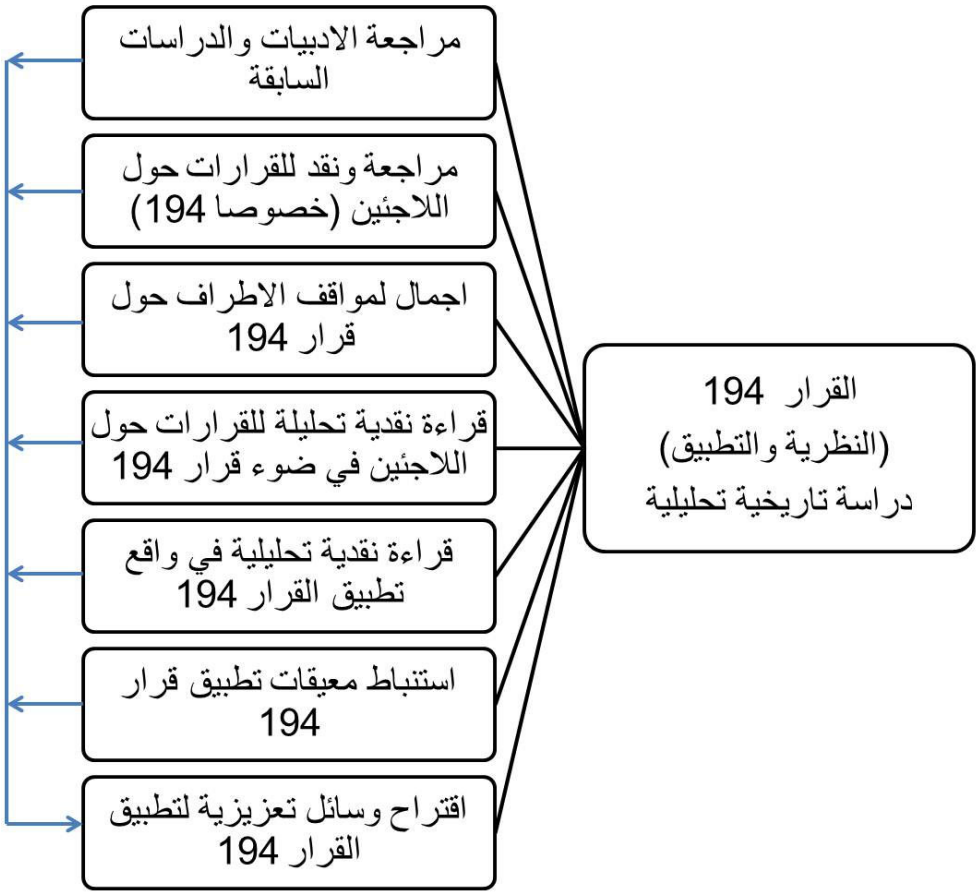

شكل 1.1: إجراءات الدراسة

9.1 حدود الدراسة ومحدداتها

- تمثلت حدود الدراسة الزمانية في الفترة الممتدة من تاريخ صدور القرار عام 1948، وحتى يومنا الحاضر.
- الحدود المفاهيمية: تتحدد الدراسة بالمفاهيم االاجرائية لهذه الدراسة.

10.1 هيكلية الدراسة

لقد جاءت الدراسة مكونة من خمسة فصول، كما هو مبين أدناه:
الفصل الأول ويتناول أساسيات الدراسة مقدمة وعرض مشكلتها ومبرراتها وأهميتها وأهدافها وأسئلتها وفرضيتها، والمنهج المستخدم فيها، بالإضافة إلى حدودها وهيكليتها.

الفصل الثاني ويتناول الحديث عن القرار 194 في قراءة تاريخية تحليلية تضمنت التعريف بالقرار، وظروف صدوره، ومواقف الأطراف المختلفة من القرار، وتطورها التاريخي، والرؤية الفلسطينية للقرار، وتطورها التاريخي، بالإضافة إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين بعيون القرار 194.

الفصل الثالث ويتناول معيقات تطبيق القرار في نظرة تاريخية تحليلية، حيث يناقش معيقات تطبيق القرار الدولية، ثم العربية والإقليمية، ثم المعيقات الإسرائيلية، ومعيقات تطبيق القرار الفلسطينية في تناول تاريخي لها منذ صدور القرار وحتى الآن. وأخيراً يورد الفصل نقداً وتحليلاً تاريخياً للمعيقات.

الفصل الرابع ويناقش المبادرات والمواقف الدولية الداعمة لتطبيق القرار، ثم المبادرات والمواقف الإقليمية والعربية الداعمة لتطبيق القرار، وصولاً إلى المبادرات والمواقف الفلسطينية الداعمة لتطبيق القرار في (تناول تاريخي لها منذ صدور القرار وحتى الآن)، ويقدم نقداً وتحليلاً تاريخياً مقارن للمبادرات والمواقف. وفي نهاية الفصل إستراتيجية مقترحة للمساعدة على تحفيز الشرعية الدولية على دعم تطبيق القرار.

الفصل الخامس ويستعرض فيه الباحث الاستنتاجات والتوصيات التي يراها مناسبة.

الفصل الثاني

القرار 194 قراءة تاريخية تحليلية

1.2 تعريف بالقرار

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) (د-3)11كانون الأول/ديسمبر عام 1948م.

أدى التهجير القسري الذي تعرض له الفلسطينيون عام 1948 لنشوء وضع استثنائي تم بموجبه طرد غالبية الشعب الفلسطيني بالقوة العسكرية من دياره ووطنه وإحلال المهاجرين اليهود مكانه ثم إقامة دولة لهؤلاء المهاجرين بناء على قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة. وقد اعتبر اللاجئون الفلسطينيون مميزين عن غيرهم من اللاجئين في مناطق أخرى من العالم، حيث لم يصنفوا لاجئين دوليين وفقاً للمعنى القانوني الدقيق لهذا التعبير.(Gug, 1986,p56-57)

وبهذا أصبح للاجئ الفلسطيني وضع قانوني مميز وأقر له المجتمع الدولي بحقوق عديدة أهمها حقه في العودة إلى وطنه وفي التعويض عن أملاكه التي فقدها نتيجة اللجوء أو التهجير القسري الـــذي فرض عليه.(Atle, 1966, p140-141)

وقد أولت الأمم المتحدة قضية اللاجئين الفلسطينيين أهمية كبيرة منذ العام 1948، فأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (194) وهو ينص ضـــمن أمور أخرى على حق هؤلاء اللاجئين في العودة إلى وطنهم، أو التعويض المادي لمن لا يرغب بنفسه في العودة. (قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الاسرائيلي 1947-1974، 1975، ص 18)

أما بالنسبة لحق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض الذي نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) في فقرته الحادية عشرة فقد نص على أنه (يجب أن تدفع تعويضات عن أموال أولئك الذين يختارون عدم العودة، وعن ضياع الملكية أو التلف الذي أصابها، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة والإنصاف..).

ويورد هذا القرار التسلسل الهرمي للحلول، إذ تنص الفقرة (1/11) على "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف، أن يُعَوَّض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. وتصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل اعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير اغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الامم المتحدة". (قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الاسرائيلي 1947-1974، 1975، ص19)

وهذه الفقرة تؤكد على ضرورة إيجاد الحلول الأولية والأساسية للاجئين الفلسطينيين وتطبيق عدد من الحقوق الجوهرية للاجئين بموجب القانون الدولي وهي حق العودة واستعادة الممتلكات، والتعويض، إضافة إلى ذلك أن اللاجئين الذين يختارون عدم ممارسة حقوقهم ذات الأفضلية في العودة واستعادة الممتلكات، يحق لهم أن يحصلوا على تعويض عادل عن خسائرهم وأن يعاد توطينهم في مكان آخر، كما هو محدد في الفقرة(2/11).

1.1.2. مضمون القرار

يعترف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم وديارهم دون لبس أو غموض، وحسب ما تنص عليه الفقرة (1/11)من قرار (194):"تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم/بيوتهم"، وهو ما ينسجم ومواثيق القانون الدولي. (Akram and Kempel,1949)، ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن عملية التجريد من الجنسية والتهجير محرمتان بشكل مطلق بموجب القانون الدولي، كما ينبغي الإشارة إلى أنه جرت صياغة القرار (194) ليشمل كل الأشخاص المهجّرين خلال حرب عام1948م، وبالتالي فهو يغطي لاجئي عام 1948م الفلسطينيين "المهجّرين في الخارج"

والفلسطينيين الذين هجّروا في الداخل عام 1948م، ولكلتا المجموعتين حق غير مشروط في العودة إلى ديارهم/بيوتهم، رغم عرقلة إسرائيل المستمرة لتنفيذ هذا الحق، ولقد تم توضيح هذه النقطة من خلال ورقة عمل أعدتها سكرتاريا الأمم المتحدة في جنيف في أيار/مايو عام 1950م. (U.N.Secretariat, 1950)

يعكس التركيز في قرار (194) على إعادة اللاجئين، على أساس أنه الحل المفضل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، ويبدو هذا في الصياغة التي وردت فيها توصيات وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، لإيجاد حل لقضية اللاجئين التي شكلت المحور الأساسي في صياغة قرار (194)، على وجوب تثبيت حق العودة إلى الديار من قبل الأمم المتحدة (Board of Immigration Appeals,2001).

وتدل التقارير والتوصيات المقدمة من وسيط الأمم المتحدة في فلسطين إلى ضرورة تثبيت حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم كعلاج فاعل للتهجير القسري:" ينبغي أن تؤكد الأمم المتحدة على حق اللاجئين العرب في العودة إلى بيوتهم في المنطقة الخاضعة للسيطرة اليهودية في أقرب وقت ممكن" (Lex Takkenberg,p243). وينسجم حق العودة وتوصيات ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة الذي أعرب عن تأييده لمسودة القرار(194)الأصلية التي اقترحتها بريطانيا، ووفق تصريحات الممثل الأمريكي: " فإن القرار (194)، (الفقرة11)، الخاصة بحقوق لاجئي عام 1948م، إنما أيدت مبدأ معترفاً به عموماً، ووفرت وسيلة لتنفيذ ذلك المبدأ". (U.N. Secretariat,1949)

ويركز القرار على أهمية العودة إلى الديار والبيوت الأصلية، إذ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضوح المعنى الدقيق لعودة اللاجئ إلى "بيته/بيتها" أو "مسكنه/مسكنها" وليس إلى "وطنه/وطنها".

ويركز القرار (194) أيضاً على حق استعادة الممتلكات وإقامتهم وسكنهم، وتنص المبادئ المؤكدة في الفقرة (11) وجزء من الفقرة (1) أن: "...يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم واستعادة ممتلكاتهم كما كان في السابق" (بابادجي وآخرون، ص68)، وتحوي استعادة الملكية للاجئين الفلسطينيين وفق ما ينص عليه القرار(194) ممتلكاتهم التي صودرت خطأ، أو احتجزت أو جردت من الملكية من قبل الحكومة والقوات الإسرائيلية، وهو ما تؤكده مواثيق القانون الدولي.

ومن الممكن قراءة حق استعادة الملكية الوارد والمثبت في قرار(194) على ضوء التقارير والتوصيات التي قدمها وسيط الأمم المتحدة في فلسطين إلى مجلس الأمن الدولي في حزيران/يونيو عام 1948م، فقد شملت كتابات الوسيط الدولي "ضرورة السماح للسكان في فلسطين بالعودة إلى ديارهم دون أية قيود، وإعادة ممتلكاتهم" (أوليبه، 1991، ص45)، ولقد هدفت توصيات الوسيط الدولي إلى إعطاء العلاج القانوني الخاص المناسب للاختراقات الشاملة في حقوق الإقامة والسكن والملكية.

ويؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض، وتؤكد الفقرة (11) نوعين من التعويض، المجموعة الأولى: التعويض للاجئين الذين يرغبون ويختارون ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم، ويحق للاجئين العائدين في هذه المجموعة أن يتلقوا تعويضاً كاملاً عن كل الأملاك الخاصة التي تعرضت للتلف أو التدمير، لأنه كان يحق لهؤلاء اللاجئين، لو لم يحدث ذلك، أن يستعيدوا ملكيتهم لهذه الأملاك بموجب الحق الثاني المذكور وهو حق استعادة الأملاك لو لم يتم إتلافها أو تدميرها. أما المجموعة الثانية: فتشمل أولئك الذين قد يختارون طوعاً عدم ممارسة حقوقهم ذات الأفضلية في العودة واستعادة الممتلكات، وهذه المجموعة من اللاجئين غير العائدين يحق لهم أيضاً أن يتلقوا تعويضاً كاملاً عن كل أملاكهم، بصرف النظر عما إذا كانت قد أتلفت ودمرت، لأنه تم تهجيرها ظلماً بانتهاك القانون الدولي.

وتعكس الفقرة (11) من القرار جملة من التوصيات التي وضعها الوسيط الدولي للأمم المتحدة "الكونت فولك برنادوت" والذي دعا الأمم المتحدة إلى تثبيت دفع التعويضات الملائمة بحجم ملكية اللاجئين الفلسطينيين الذين يختارون عدم العودة إلى ديارهم، بالإضافة لكون التعويضات علاجاً للمصادرة واسعة النطاق وتدمير القرى، وهدمها دون الضرورات العسكرية على يد الحكومة الإسرائيلية. "إن المسؤولية القانونية للحكومة الإسرائيلية في دفع التعويضات عن الأضرار للمالكين، الذين دمرت ممتلكاتهم عبثاً، صرح الوسيط أيضاً، "يجب أن تتم- بصرف النظر عن مطالبة حكومة إسرائيل المؤقتة – تعويضات من الدول العربية".

وأكد القرار، أيضاً مبدأ الخيار الفردي للاجئين الفلسطينيين، وقد قصدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من وراء ذلك إعطاء اللاجئين فرصة حق الاختيار التي طرحها القرار حسب خيارهم الحر.

وقد ورد خيار اللاجئين الفلسطينيين الطوعي في تحديد مصيرهم المستقبلي مراراً في توصيات ووثائق وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، ووفق ما كتبه الوسيط: " يجب احترام الحق غير المشروط للاجئين الفلسطينيين بممارسة خيارهم الحر"، ويشير الفصل الوارد في الفقرة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) إلى افتراض الجمعية العامة على إعطاء اللاجئين الفلسطينيين جميعاً ودون استثناء فرصة مبدأ الخيار الحر ووجوب تطبيق حق العودة للاجئين الراغبين في ذلك.

ويؤكد القرار أيضاً على حق اللاجئين الفلسطينيين في نيل "عودة آمنة إلى ديارهم"، كما أن القرار لا ينص فقط على عودة اللاجئين الراغبين "بالعيش بسلام مع جيرانهم" بل يطالب القرار بتأمين السلامة للاجئين العائدين وحمايتهم من أية جهة تحاول المساس بهم.

يرى البعض أن دعوة القرار رقم (194) (د ـ 3) إلى العودة "في أقرب وقت عملي" "at the earliest practicable date"، تعني أنه لا يعترف للاجئين بالحق في العودة (Kurt Rene Raldley,1994 ,p601). والواقع أن الجمعية كانت تدرك صعوبة العودة الفورية وحاجتها إلى بعض الوقت، لكنها كانت معنية بعدم تأجيل العودة إلى ما بعد توقيع اتفاقات السلام. وقد كان مشروع القرار الذي تقدمت به بريطانيا يستخدم عبارة " في أقرب وقت ممكن" "earliest possible date" وليس في "أقرب وقت عملي" غير أن مندوب بريطانيا استبدل كلمة "عملي" "practicable" بكلمة "ممكن" "possible"، وذلك بهدف تبديد المخاوف الإسرائيلية التي أبداها المندوب الإسرائيلي بشأن المشكلات الأمنية المنتظرة فيما لو تمت العودة قبل اتفاقات السلام. ويبدو أن التعديل الذي طرأ على النص الإنجليزي لم يكن كبيراً بحيث يستلزم تعديل النص الفرنسي كذلك (Kurt Rene Raldley,1994 ,p602). وهي لا تتعارض مع العودة الفردية، ولا تنفي الحق في العودة.

بعض الآراء تقول أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تشير في قرارها رقم (194) إلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وهي تستند على ذلك من استخدام الجمعية العامة لعبارة " ينبغي السماح لهم" "should be permitted" وليس بعبارة "يجب السماح لهم بالعودة" "must be permitted" (John Quigly,p188).

ولدحض وجهة النظر هذه نشير إلى أنه لدى مناقشة القرار في الجمعية العامة، وصف مندوب بريطانيا، وهو واضع القرار، النص الخاص باللاجئين بأنه عبارة عن "تعليمات دقيقة" "precise

"directive. وهذا الوصف يعني أن القرار يوجب الإعادة. أما المندوب الأمريكي فكان أكثر وضوحاً إذ قال: "إن الهدف من مشروع القرار هو تسهيل عودة اللاجئين وإعادة توطينهم". وقد كانت إسرائيل الدولة الوحيدة التي رفضت الحق في العودة، أصرت على توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة، وقد عبر جميع المندوبين الذي أخذوا الكلمة أمام اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة عن حق اللاجئين الفلسطينيين بالخيار بين العودة أو التعويض، وحق الراغبين في ذلك. (Ruth Lapidoth, p.166. Kurt Rene Raldley, p.601).

ومن الحجج الأخرى التي استندت إليها إسرائيل في دعم موقفها في الحيلولة دون ممارسة اللاجئون الفلسطينيون لحقهم في العودة إلى وطنهم حجة الاعتبارات الأمنية حيث أن عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية من شأنها بوجهة نظر إسرائيل تهديد النظام العام، والإخلال بالتوازن السكاني، وفقدان الطابع اليهودي للدولة (زريق،1998، ص70-71).

وكانت آخر الحجج القانونية التي قدمتها إسرائيل هي بادعائها أن قرار رقم (194) لاغياً (Null and Void)، معتبرة ذلك على أساس أقدميته، وبأنه تم تجاوزه من خلال استناد مؤتمر مدريد للسلام على قراري (242) و (338)، وكما جاء في الديباجة، مما يعني أن القرارات التي سبقها تم تجاوزها في إطار إيجاد حل عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط (زريق، 1998، ص37).

وهذا ينذر بصعوبة تغيير الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي يوجب إيجاد استراتيجيات تفاوضية واضحة من قبل الجانب الفلسطيني المفاوض للتمكن من تثبيت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

2.1.2. الحقوق التي تضمنها القرار بالنسبة للاجئين الفلسطينيين

1.2.1.2. الحق الأول: حق العودة إلى الديار:

يعترف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم وديارهم دون لبس أو غموض، وحسب ما تنص عليه الفقرة 1/11 من قرار 194 " تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم/ بيوتهم، وهو ما ينسجم ومواثيق القانون الدولي (Akram and Terry Kempel,1949)، ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن عملية التجريد من الجنسية والتهجير محرمتان بشكل مطلق بموجب القانون

الدولي، كما ينبغي الإشارة إلى أنه جرت صياغة القرار 194 ليشمل كل الأشخاص المهجرين خلال حرب 1948، وبالتالي فهو يغطي لاجئي 1948 الفلسطينيين "المهجرين في الخارج" والفلسطينيين الذين هجروا في الداخل 1948، ولكلتا المجموعتين حق غير مشروط في العودة إلى ديارهم/ بيوتهم، رغم عرقلة إسرائيل المستمرة لتنفيذ هذا الحق، ولقد تم توضيح هذه النقطة من خلال ورقة عمل أعدتها سكرتارية الأمم المتحدة في جنيف في أيار 1950 (U.N Secretariat,1950).

يعكس التركيز في قرار 194 على إعادة اللاجئين، على أساس أنه الحل المفضل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، ويبدو هذا في الصياغة التي وردت فيها توصيات وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، لإيجاد حل لقضية اللاجئين التي شكلت المحور الأساس في صياغة قرار 194، على وجوب تثبيت حق العودة إلى الديار من قبل الأمم المتحدة (Brief Amicus Suriae,2001). وتدل التقارير والتوصيات المقدمة من وسيط الأمم المتحدة في فلسطين إلى ضرورة تثبيت حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم كعلاج فاعل للتهجير القسري:" ينبغي أن تؤكد للأمم المتحدة على حق اللاجئين العرب في العودة إلى بيوتهم في المنطقة الخاضعة للسيطرة اليهودية في أقرب وقت ممكن" (Mediator's Progress Report) وينسجم حق العودة وتوصيات ممثل الولايات المتحدة الذي أعرب عن تأييده لمسودة القرار 194، الأصلية التي اقترحتها بريطانيا، ووفق تصريحات الممثل الأمريكي فإن القرار 194، الفقرة 11، الخاصة بحقوق لاجئي 1948، " إنما أيدت مبدأ معترفا به عموماً، ووفرتا وسيلة لتنفيذ ذلك المبدأ" (U.N Secretariat,1949).

ويركز القرار أيضاً على أهمية العودة إلى الديار والبيوت الأصلية، إذ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضوح المعنى الدقيق للعودة للاجئين إلى "بيته/بيتها" أ. "مسكنه/ مسكنها" وليس إلى "وطنه/وطنها".

2.2.1.2. الحق الثاني: حق استعادة الممتلكات وإقامتهم وسكنهم:

تنص المبادئ المؤكدة في الفقرة (11) وجزء من الفقرة (1) أن "... يسمح للاجئين الفلسطينيين... بالعودة إلى بيوتهم واستعادة ممتلكاتهم التي صودرت خطأ، أو احتجزت أو جردت من الملكية من قبل الحكومة والقوات الإسرائيلية، وهو ما تؤكده مواثيق القانون الدولي. (جعفر،2008، ص22)

ومن الممكن أيضاً قراءة حق استعادة الملكية الواردة والمثبتة في قرار 194 على ضوء التقارير والتوصيات التي قدمها وسيط الأمم المتحدة في فلسطين إلى مجلس الأمن الدولي في حزيران

1948، فقد شملت كتابات الوسيط الدولي "ضرورة السماح للسكان في فلسطين بالعودة إلى ديارهم بدون أية قيود، وإعادة ممتلكاتهم، ولقد هدفت توصيات الوسيط الدولي إلى إعطاء العلاج القانوني الخاص المناسب للاختراقات الشاملة في حقوق الإقامة والسكن والملكية. (جعفر، 2008، ص23)

3.2.1.2. الحق الثالث: حق التعويض:

يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض، وتؤكد الفقرة (11) نوعين من التعويض، المجموعة الأولى التعويض للاجئين الذين يرغبون ويختارون ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم، ويحق للاجئين العائدين في هذه المجموعة أن يتلقوا تعويضاً كاملاً عن كل الأملاك الخاصة التي تعرضت للتلف أو التدمير، لأنه كان يحق لهؤلاء اللاجئين، لو لم يحدث ذلك، أن يستعيدوا ملكيتهم لهذه الأملاك بموجب الحق الثاني المذكور وهو حق استعادة الأملاك لو لم يتم إتلافها أو تدميرها. أما المجموعة الثانية فتشمل أولئك الذين قد يختارون طوعاً عدم ممارسة حقهم ذات الأفضلية في العودة واستعادة الممتلكات، وهذه المجموعة من اللاجئين غير العائدين يحق لهم أيضاً أن يتلقوا تعويضاً كاملاً عن كل أملاكهم، بغض النظر عما إذا كانت قد أتلفت ودمرت، لأنه تم تهجيرها ظلماً بانتهاك القانون الدولي.

وتعكس الفقرة (11) من القرار 194 جملة من التوصيات التي وضعها الوسيط الدولي للأمم المتحدة "الكونت فولك برنادوت" والذي دعا الأمم المتحدة إلى تثبيت "دفع التعويضات الملائمة بحجم ملكية اللاجئين الفلسطينيين الذين يختارون عدم العودة إلى ديارهم"، بالإضافة لكون التعويضات علاجاً للمصادرة واسعة النطاق وتدمير القرى، وهدمها بدون الضرورات العسكرية على يد الحكومة الإسرائيلية. "إن المسؤولية القانونية للحكومة الإسرائيلية في دفع التعويضات عن الأضرار للمالكين، الذين دمرت ممتلكاتهم عبثاً، صرح الوسيط أيضاً، " يجب أن تتم بصرف النظر عن مطالبة حكومة إسرائيل المؤقتة بتعويضات من الدول العربية".(الأزعر، 1996، ص54)

4.2.1.2. الحق الرابع: مبدأ الخيار:

لقد أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، أيضاً مبدأ الخيار الفردي للاجئين الفلسطينيين، وقد قصدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من وراء ذلك إعطاء اللاجئين فرصة حق الاختيار الثلاث، التي طرحها القرار 194 حسب خيارهم الحر.

وقد ورد خيار اللاجئين الفلسطينيين الطوعي في تحديد مصيرهم المستقبلي مراراً في توصيات ووثائق وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، ووفق ما كتبه الوسيط " يجب احترام الحق غير المشروط للاجئين الفلسطينيين بممارسة خيارهم الحر"، ويشير الفعل يختارون الوارد في هذه الفقرة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 إلى افتراض الجمعية العامة إعطاء اللاجئين الفلسطينيين جميعاً ودون استثناء فرصة مبدأ الخيار الحر ووجوب تطبيق حق العودة للاجئين الراغبين في ذلك.

5.2.1.2. الحق الخامس: حق العودة الآمنة:

يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 على حق اللاجئين الفلسطينيين في نيل "عودة آمنة إلى ديارهم"، كما أن القرار 194 لا ينص فقط على عودة اللاجئين الراغبين "بالعيش بسلام مع جيرانهم" بل يطالب القرار بتأمين السلامة للاجئين العائدين وحمايتهم من أية جهة تحاول المساس بهم. (جعفر، 2008، ص24)

2.2 ظروف صدور القرار

أمام هول جريمة تهجير أكثر من (800) ألف فلسطيني، وجد المجتمع الدولي نفسه مطالباً بالتحرك لمعالجة هذه القضية بالسرعة الممكنة بسبب تداعياتها وانعكاساتها على مجمل المنطقة، فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، وجدت في تدفق هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين على الدول العربية المجاورة (لبنان، وسوريا، والأردن) خطراً يتهدد استقرار هذه الدول، باعتبار هذه الدول مقربة منها، كما رأت في اللاجئين بلا مأوى أو غذاء أو مصادر دخل، بيئة خصبة لما تسميه واشنطن تغلغل الأفكار الشيوعية الهدامة، كما رأت في قضية اللاجئين عقبة في الوصول مع الدول العربية إلى سلام مع إسرائيل، خاصة وأن كل العواصم العربية التي لها علاقة بالصراع مع إسرائيل اشترطت حل قضية اللاجئين أولا، وقبل كل شيء، للوصول إلى سلام مع الدولة اليهودية.(أولييه، 1991، ص38)

وقد رأت بريطانيا في قضية اللاجئين الفلسطينيين مدخلاً لإعادة ترميم صورتها أمام العالم العربي، فتدخلت هي الأخرى لإيجاد حل ما لهذه القضية(ميخائيل سليمان، ص90-91)، وهذا ما شكل

مدخلاً لتوافق دولي على تعيين مندوب عن الأمم المتحدة هو الكونت فولك برنادوت لتولي بحث الوضع في الشرق الأوسط، وقد رأى برنادوت أنه من دون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وإعادتهم إلى ديارهم التي هجروا منها، فمن المستحيل الوصول إلى سلام في المنطقة، وقد رفع بذلك مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 16أيلول/سبتمبر عام1948م. من جانبها رأت الحركة الصهيونية في موقف برنادوت انحيازاً للموقف العربي حسب ادعاءاتها، فدبرت له كميناً في القدس واغتالته، لقطع الطريق على تحركاته، وكان ذلك في17أيلول/سبمتبرعام 1948م، أي بعد يوم واحد من تقريره إلى المنظمة الدولية. (أوليبه،1991، ص11)

في أعقاب اغتيال الوسيط الدولي للأمم المتحدة بشأن فلسطين وعملاً بتوصياته، واستناداً إلى مشروع قرار قدمته بريطانيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11كانون الأول/ديسمبرعام1948م القرار رقم(194) (د-3) بعنوان (التقرير المرحلي لوسيط الأمم المتحدة)، وكان هذا القرار محاولة شاملة لمعالجة حالة النزاع الفلسطيني، واشتمل على خمس عشرة فقرة.(أوليبه، 1991، ص22)

تتناول أحكام القرار*(البند الثاني) بصورة أساسية لجنة التوفيق الدولية من أجل القيام بالأعمال التي أنيطت بالوسيط السابق للأمم المتحدة لفلسطين، وتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل، وكذلك دفع التعويضات والمحافظة على الاتصال الوثيق بهيئة إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، ولم تخصص لمسألة اللاجئين إلا الفقرة رقم (11) التي نصت على: "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بالضرر، عندما يكون من الواجب؛ وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، إلى أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".(سنيورة، 1996، ص81)

1.2.2. أهمية القرار 194:

يرى خبراء القانون الدولي واللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة، أن هذا القرار يرسم بوضوح، العديد من المبادئ ذات الأهمية القصوى التي يعتبر تطبيقها ضروريا من أجل التحقيق الكامل والقانوني لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، واعترافاً من المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة،

بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها في العام 1948. وإلى جانب كون هذا الحق تاريخياً، تثبته وتؤكده الوقائع التاريخية غير القابلة للنقاش أو النقض أو التشكيك، فإن القرار 194 منح هذا الحق التاريخي، الذي يقره الشعب الفلسطيني لنفسه، بعداً قانونياً غير قابل للنقض أو التشكيك. (الجلبي، 1990، ص41)

ويمكن الآن الإشارة إلى أهمية هذا القرار من خلال المعطيات الثابتة التي عالجها وتعامل معها:

1. حدد القرار 194 بوضوح ودقة المكان الذي يحق للاجئين العودة إليه، وهو بيوتهم، والطريقة الأخرى التي ذكر فيها هذا المبدأ هو إدماج حق استعادة الممتلكات في حق العودة، وقد أصبح هذان الحقان بموجب ذلك غير منفصلين.
2. يؤكد القرار 194 أن حق اللاجئين في العودة، هو حق جماعي وفردي في الوقت نفسه. هو حق جماعي أي أنه حق غير قابل للتجزئة، فلا يمكن الحديث عن عودة فئات من اللاجئين وحرمان فئات أخرى من هذه العودة، فالعودة يجب أن تكون– بالضرورة – لكل اللاجئين بدون استثناء. وهو حق فردي، أي أنه لا يحق لأي جهة أن تنصب نفسها ناطقة باسم اللاجئين وممثلاً لهم، وأن تنوب عنهم في التفاوض على هذا الحق، أو المساومة عليه، أو التخلي عنه، وبالتالي فإن أي مشروع يدعو لإعادة مئات من اللاجئين، ولا يعيد باقي الفئات، هو مشروع ناقص، ولا يعتبر تنفيذاً للقرار 194، وأن أية مفاوضات يقدم خلالها تنازل عن حق العودة، هي مفاوضات غير مشروعة، وباطلة قانوناً، وغير ملزمة إلا لمن وقّع عليها.(بابادجي وآخرون، 1996، ص89)
3. أكد القرار 194 أنه يجب أن تتم وفق الاختيار الفردي لكل لاجئ، ووفق تقرير وسيط الأمم المتحدة فإنه يجب الاحترام الكامل لحق اللاجئين غير المشروط في الاختيار الحر (Mediator's Progress Report).
4. حدد القرار الإطار الزمني لعودة اللاجئين، إذ يقول:" في أقرب وقت ممكن"، أما قصد الجمعية العمومية الهادف إلى قيام إسرائيل بإعادة اللاجئين الفلسطينيين فوراً وبدون انتظار لأية اتفاقية سلام نهائية مع الأطراف الأخرى في الصراع، فيشار إليه في العبارات الواردة في الفقرة 1/11. واستناداً إلى تاريخ صياغة القرار والنقاش الذي دار حولها، فإننا نجد أن استنتاج سكرتارية الأمم المتحدة يقول" وافقت الجمعية العامة بأنه ينبغي السماح للاجئين بالعودة عندما تنشأ ظروف مستقرة". ولا يبدو أن هناك خلاف أن هذه الظروف قد نشأت منذ توقيع اتفاقيات الهدنة الرابعة بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا والأردن ولبنان من جهة أخرى عام 1949. (John Quigley,1998, p171, p188)

5. فرض القرار 194 التزاماً غير مشروط على إسرائيل بالسماح للاجئين بالعودة وإيجاد الظروف التي تمكن من عودتهم سالمين، لدى مراجعة العبارة القائلة بأن اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم " ينبغي السماح لهم بذلك"، نجد أن سكرتاريا الأمم المتحدة أشارت بأن الأمر فرض التزاماً على إسرائيل " لضمان سلامة اللاجئين العائدين وحمايتهم من أية عناصر تسعى إلى تشويش ذلك السلام". (Analysis of Paragraph 11)
6. يمتلك القرار 194 صفة الإلزام لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، رغم صدوره عن الجمعية العامة للمنظمة الدولية وليس عن مجلس الأمن الدولي، وهو يستمد صفة الإلزام هذه لكونه يعاد التأكيد عليه في الجمعية العامة في كل عام في الدورة العادية للأمم المتحدة، كما يملك صفة الإلزام كونه واحداً من القرارات ذات الصلة بقضايا الانتداب، وقد فسرت اللجنة القانونية للأمم المتحدة أن كافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بقضايا الانتداب تعتبر ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة الدولية، بذات قوة الإلزام التي تتمتع بها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.
7. ربط القرار 194 بين حق العودة وحق التعويض، باعتبارهما يكملان بعضهما البعض. والتعويض عما لحق باللاجئ من خسارة مادية ومعنوية، بفعل التهجير واللجوء، هو حق أيضاً من حقوق اللاجئ، ولا يكتمل حق العودة إلا بالتعويض عن هذه الخسائر، أما حديث القرار 194 عن التعويض لمن لا يرغب بالعودة، فهو لا يمس حق العودة من قريب أو بعيد.
8. وتأكيداً على إلزامية القرار 194 للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فقد كان من شروط المنظمة الدولية على إسرائيل، لقبولها عضواً فيها، هو الموافقة المسبقة على القرار 194، وإسرائيل، كما هو معلوم الدولة الوحيدة التي وضعت لها المنظمة شرطاً مسبقا لقبولها عضوا في المجتمع الدولي.
9. لقوة القرار 194 القانونية والسياسية وصفته الإلزامية، ساهم في الإبقاء على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة بنداً حاضراً على الدوام على جدول أعمال المجتمع الدولي واهتماماته القانونية والسياسية والإنسانية، وقد لعب القرار دوراً كبيراً في حشد التأييد الدولي الرسمي والشعبي والمؤسساتي لقضية اللاجئين وحق العودة، ومساندتهم في مواجهة المزاعم الإسرائيلية المبنية على الخرافات والأساطير والمفاهيم العنصرية.

3.2 مواقف الأطراف المختلفة من القرار، وتطورها التاريخي

صوتت مع القرار الدول التالية :الأرجنتين، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدنيمارك، جمهورية الدومنيكان، الإكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا؟ اليونان، هاييت، هندوراس، أيسلندا، ليبيريا، لوكسنبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أورغواي، فنزويلا. أما الدول التالية فقد صوتت ضد القرار: أفغانستان، بييلوروسيا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفياتي، اليمن، يوغسلافيا. وامتنعت عن التصويت: بورما، تشيلي، كورستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك.(الرشيد، 2007، ص5)

تزامنت حرب فلسطين سنة 1948م مع المراحل الأولى لثلاث تطورات تاريخية أثرت في الشرق الأوسط بكامله بعد الحرب العالمية الثانية، وهي: تشكّل الدول القطرية المستقلة ورسوخها، ظهور نظام عربي مميز، وحلول التنافس الأميركي– السوفياتي محل الهيمنة الاستعمارية. (صايغ، 2003، ص71)

وفي هذه المرحلة من بداية ما يسمى "الحرب الباردة" بين القطبين الرئيسيين في العالم آنذاك، كان من الواضح أن بريطانيا، الدولة المنتدبة على فلسطين، قد أخذت تفقد نفوذها وبسرعة في فلسطين تحديداً، وفي مجمل مستعمراتها في أرجاء المعمورة عموماً، وكانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى جاهدة لاحتلال جميع المواقع التي تضطر بريطانيا لإخلائها بشكل أو بآخر. وإذا كانت كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي "السابق" قد اعترفتا مباشرة بقيام إسرائيل كدولة بعد صدور القرار الدولي 181 الخاص بتقسيم فلسطين، فإن صراعهما الدائم قد انعكس سريعاً تجاه هذه الدولة، حيث كانت بداية العلاقات بين كل منهما وإسرائيل ودية ودافئة، لكنها سرعان ما تحولت إلى البرود من جانب الاتحاد السوفياتي نتيجة لوضوح ارتباط إسرائيل بالمصالح الأميركية خاصة، والإمبريالية العالمية المعادية للاتحاد السوفياتي في حينه، ومع ذلك فقد كان الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية هو الأشد تأثيراً وفعالية على مجمل أحداث المنطقة عموماً والقضية الفلسطينية خاصة.

ومن هنا نرى ضرورة التركيز على الموقف الأميركي من قضية تطبيق القرار 194 خاصة والقضية الفلسطينية عامة.

1.3.2. الموقف الأمريكي من القرار:

يتمتع الموقف الأميركي من مسألة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بأهمية شديدة، وقد كانت الولايات المتحدة من الدول التي وافقت على القرار الدولي 194، ومنذ ذلك الحين فإنها لم تتخذ أي قرار حكومي رسمي يقضي بإلغاء تلك الموافقة. غير أنه من الواضح أن دور الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ ذلك الحين، يتسم بدرجة أكبر من "الواقعية" كما يراه الساسة الإسرائيليون، حيث أن الموقف الأميركي المبدئي يقوم على مقولة إن ما تتفق الأطراف المعنية عليه يكون مقبولاً أيضاً من جانب الإدارة الأميركية، غير أن هناك ما هو أبعد من ذلك، فقد صدر أهم تعبير عن النظرة الأميركية إلى الموضوع عام 1971م حين قام الرئيس الأميركي في حينه، ريتشارد نيكسون، بتوجيه رسالة سريعة إلى رئيسة الحكومة الإسرائيلية، غولدا مئير، أكد فيها "أننا في الولايات المتحدة، لن نضغط على إسرائيل كي تقبل بحل لقضية اللاجئين يغير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل من الأساس ويهدد أمنها" (غازيت، 1987، ص93). وفيما يتعدى ذلك، لم تبلور الولايات المتحدة موقفاً رسمياً لحل المشكلة، ناهيك بأن هذا الموضوع غير مطروح جدياً على جدول الأعمال السياسي الفعلي. وقد شرح عدد من الشخصيات الأميركية رفيعة المستوى كانت مرتبطة سابقاً بإدارة الأميركية مواقف شخصية ورؤية للمشكلة يمكن تلخيصها كما يلي:

لا أحد في الإدارة الأميركية يتوهم أن إسرائيل ستوافق، ولا يتوقع منها أن توافق، على "حق العودة" الفلسطيني، ولكن إسرائيل ستكون مطالبة بالاستمرار في الموافقة على "جمع شمل عائلات" مقيمة في أراضيها وعلى نطاق ضيق، لأن من شأن خطورة كهذه أن تساعد في تنفيس الضغوط التي تمارس على إسرائيل من أجل إخلاء المستوطنات التي تمت إقامتها.(غازيت، 1987، ص93-94)

وتأكيدا لهذا الموقف، فإنه من المعروف أنه وال الفترة السابقة، ومنذ أن وجدت قضية اللاجئين الفلسطينيين كإحدى النتائج الرئيسية لنكبة 1948، فقد كانت إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور، هي الإدارة الأميركية الوحيدة التي اعتبرت "إعادة جزء من اللاجئين الفلسطينيين" إلى مناطقهم التي هجّروا منها هو الحل العادل للمشكلة وإقامة السلام في المنطقة، واستند الرئيس أيزنهاور في موقفه على دراسة وضعها ريتشارد كرافت وجاك هيمر عن منطقة الشرق الأوسط، ووضع المخطط لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1955 والذي يلخص بما يلي: (سلامة، 2007، ص17)

مجموعة اللاجئين أكثر من نصف مليون، يشكلون 150 ألف أسرة تعيش في المخيمات الموزعة بين الأردن ولبنان وسوريا وغزة، وأنه يمكن إعادة 10.000 لاجئ في المرحلة الأولى عام 1956– 1957، وفي المرحلة الثانية 1957– 1960 يمكن إعادة 100.000 لاجئ آخر، بينما يتم

توزيع البقية الباقية على سوريا والأردن وتوطينهم فيها نهائياً، مع دفع تعويضات مالية للملاكين الذين لا يرغبون في العودة، كما يتم إنشاء صندوق لتوطين اللاجئين الذين لا يعودون ويخصص لكل أسرة منزل مع قطعة أرض زراعية (فيصل، 1996، ص152-153). تهجير مئات آلاف الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة (الأردن- سوريا- لبنان وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية) خلق وضعاً جديداً لفت نظر الدول الكبرى المعنية آنذاك بالمنطقة والصراع الدائر فيها، وفي المقدمة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. وقد قرأت الدوائر الأميركية في انتشار آلاف المشردين الفلسطينيين في شوارع المدن العربية بلا مأوى أو عمل أو مصادر معيشة، حالة سياسية تشكل بيئة خصبة قد تفتح الباب أمام احتمالين يتعارضان مع السياسة الأميركية المتأهبة لوراثة المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة:

1. الاحتمال الأول أن تشكل بيئة خصبة للتحريض ضد سياسة الغرب وضد الأنظمة العربية الموالية له، وتحميلها المسؤولية عما آل إليه وضع الفلسطينيين، وبما يفتح الباب لتغلغل الأفكار الشيوعية و"النفوذ السوفياتي" على حساب النفوذ الغربي.
2. الاحتمال الثاني أن تشكل بيئة خصبة للتحريض ضد الدولة الإسرائيلية وتعميق العداء إزاءها، مما يقطع الطريق على مشروع دمج إسرائيل في دول المنطقة لصياغة حالة جديدة، تتلاءم والمصالح الأميركية في إطار الحرب الباردة الدائرة مع الاتحاد السوفياتي.

لذلك دعت الدوائر المعنية في البيت الأبيض الرئيس الأميركي للتدخل فوراً على خطين:

- الخط الأول: إقناع إسرائيل بإعادة دفعة من اللاجئين الفلسطينيين، لا تقل عن مئة ألف، إلى داخل إسرائيل، بما يفتح الباب أمام الولايات المتحدة، لتفرض على الدول العربية هي الأخرى توطين الباقين في أراضيها.
- الخط الثاني: المسارعة إلى تقديم الإغاثة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وتوفير المأوى والغذاء لهم، خاصة وأن الدول العربية المضيفة لهم، هي دول ناشئة حديثاً، ولا تملك لا الخبرة ولا القدرة الاقتصادية على استيعاب هذه الأعداد الضخمة من اللاجئين على أراضيها.

وقد وقع تنافس بين الولايات المتحدة من جهة وبريطانيا من جهة أخرى لمد يد العون للاجئين الفلسطينيين، ولدفع المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، ليقوم بدوره هو الآخر في إغاثتهم وتخفيف آلام الهجرة واللجوء عنهم. الولايات المتحدة للأسباب المذكورة أعلاه، وفي محاولة للتقرب من الرأي العام العربي، بعد ما لعبت الدور الأبرز في أروقة الأمم المتحدة لصالح ولادة دولة

إسرائيل على حساب الحقوق والمصالح العربية. وبريطانيا لترميم سمعتها على الصعيد العربي، بعد ما لعبت هي الأخرى، كدولة انتداب، دوراً رئيسياً في دعم المشروع الصهيوني، وتوفير الظروف المساعدة لولادته على أرض فلسطين، وتجسيده في دولة امتدت فوق ما يقارب ثلاثة أرباع أراضي البلاد. (جرار، 1995، ص12)

وبفعل هذه المنافسة تدفقت المساعدات الأميركية والبريطانية إلى تجمعات اللاجئين، كما تبنت الأمم المتحدة أكثر من مشروع لإغاثتهم في مناطق تشردهم، مع التأكيد أن مثل هذه التحركات إنما كانت مدفوعة بخلفيات سياسية من موقع الحرص على المصالح الأميركية والبريطانية والإسرائيلية، وليس من موقع التضامن السياسي أو الإنساني مع اللاجئين الفلسطينيين، دون أن ننفي في الوقت نفسه أن تكون بعض الدول العربية والإسلامية قد ساهمت في مشاريع الإغاثة تضامناً مع الفلسطينيين سياسياً وإنسانياً. (سلامة،2007، ص18)

رفض إسرائيل السماح لحوالي مئة ألف لاجئ فلسطيني (من أصل 700–800 ألف لاجئ) بالعودة إلى ديارهم داخل الدولة، عطل على الولايات المتحدة مشروع توطين الباقين في الدول العربية المجاورة، وأوجد في العدالة السياسية في المنطقة عنصراً جديداً هو قضية اللاجئين الفلسطينيين التي وقفت عقبة في طريق فرض أميركا وإسرائيل رؤيتها للسلام في المنطقة، كما شكلت هذه القضية العنوان الأبرز للقضية الفلسطينية، وقد اختصر اللاجئون في معاناتهم قضيتهم الوطنية، وصار شعار "عائدون" هو شعار الشعب الفلسطيني ورمز قضيته.

وقد اشتكى الإسرائيليون طوال فترة حكم الرئيس كنيدي أنهم كانوا على خلاف معه عميق في ثلاثة قضايا، إحداها قضية اللاجئين الفلسطينيين، كان يشعر الرئيس كنيدي بأن قضية اللاجئين ستزيد متاعب الكيان الغاصب مع جيرانه العرب، فتقدم بطلب إلى حكومة بن غوريون بإعادة 25% من مجموع اللاجئين إلى فلسطين فقوبل طلبه برفض قاطع من حلفاؤه الإسرائيليين، وقد أبدى امتعاضه لأخيه روبرت كنيدي من الرد الإسرائيلي أسابيع بعد ذلك قائلاً له "أريد أن أساعد هؤلاء الإسرائيليين وهم عوض ذلك يعسرون علي المهمة، كل الجبهات مشتعلة من كوبا إلى إسرائيل إلى الفيتنام، أتدري إنني أشعر أننا سقطنا في فخ نصب لنا بدهاء شيطاني".

نرى في هذا التصريح أن الرئيس كنيدي كان همه هو التخفيف من شدة الضغط الذي كان يمارس على إدارته من أزمات مندلعة في النقاط الأربع من كوكب الأرض وقد رأي في عودة جزء قليل من اللاجئين الفلسطينيين نوع من تليين لمواقف العربية المتشددة فيما يخص جارهم الصهيوني

المزعج، إنما وكونه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كان يتجاهل أن عود اللاجئين لدى المعنيين بالأمر وهم الفلسطينيين كانت مشروطة بشرط غير قابل للتنفيذ وهو عودة كل اللاجئين وهذا غير وارد في قاموس السياسة الخارجية الأمريكية.

ما يجب أن نشير إليه وندركه هو أن أي رئيس أمريكي من أي إتجاه كان يتحرك وفق معطيات الواقع وقد كانت الدفة آنذاك لصالح إسرائيل وأما العرب وإن كانوا ملتفين حول القومية العربية فقد فشلت هذه الأخيرة فشلاً ذريعاً في تحقيق الحد الأدنى من انتزاع حقوق الشعب العربي المسلم والنصراني في فلسطين (http://www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=108&table= studies).

فالإدارة الأميركية عندما كانت تتعامل مع إسرائيل كانت تخاطب جهة واحدة وهي المتمثلة في الكيان الغاصب الممثل لكل يهود العالم، بينما عندما كانت تتوجه إلى العرب فكانت تخاطب 18 أو 20 دولة عربية متنافرة مع بعضها البعض لا يجمعها مشروع وحدوي ولا أهداف مشتركة وحتى القضية الفلسطينية لم تحز على إجماع بين العرب في كيفية تحريرها كلية وهذا في أوج توهج عصر القومية العربية، لهذا من غير المعقول أن نتوقع من الرئيس كنيدي أن ينهج سياسة إنصاف وهو قد حاول ولو محاولة متواضعة للسماح ل 25% من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم. (سلامة، 2007، ص18)

وأما القضية الثانية اختلف فيها مع إسرائيل كانت المساعدات الاقتصادية التي طالب بها يهود أميركا وأنصارهم من الإدارة الأمريكية، لكن عند تسلمه هذا الطلب سارع في رفضه، راداص رفضه ذاك إلى ما يلي: "أنا أول من سن قانون تسليح إسرائيل ضد جيرانها العرب ولكن لست مستعداً لمد إسرائيل بمساعدات مالية واقتصازدية لسبب بسيط، الإسرائيليون أغنياء بما فيه الكفاية، فهم قادرون على بناء دولتهم دون حاجة إلينا. "فكانت ردة فعله هذه مثار سخط الصهاينة، بل إن بعضهم تجرأ على شم رائحة اللاسامية في موقف الرئيس الأمريكي وكما شهد بذلك السفير الإسرائيلي أبا إيبان لدى الأمم المتحدة: "علاقة إسرائيل بالرئيس كنيدي في فترة حكمة كانت إحدى الفترات الأكثر فتوراً وبروداً في علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية. http://www.group194.net/?pagew=ShowDetails&Id=108table=studies"

2.3.2. الموقف الأوروبي من القرار:

إذا كان موقف الإدارات الأميركية المتعاقبة يجهر بالانحياز الأميركي التام لصالح إسرائيل، ويمارس كل الوسائل والطرق لحماية إسرائيل وتفوقها في جميع المجالات، وليست الجوانب العسكرية فقط، على جميع خصومها "الدول العربية والإقليمية" في منطقة الشرق الأوسط، فإن مواقف الدول الأوروبية لم تكن أكثر من نسخة مطابقة في الغالب، ومختلفة بشكل طفيف في القليل من الحالات عن المواقف الأميركية، وبالتالي فإن إسرائيل كانت تتمتع بعمق استراتيجي اقتصادي وسياسي ودبلوماسي وعسكري يمتد من أوروبا وحتى أميركا الشمالية، عدا عن الحلفاء المعلنين والمستترين في منطقة الشرق الأوسط مثل إيران في عهد الشاه وتركيا في عهد حكم الجنرالات، إلى جانب معظم الدول الإفريقية التي حصلت على استقلالها في أواسط القرن العشرين، والتي وجدت فيها إسرائيل منفذاً مريحاً للتغلغل الاقتصادي والسياسي ومطاردة المصالح العربية المباشرة، والتضييق على مصالح الاتحاد السوفييتي السابق باعتبار إسرائيل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأميركية في حربها على المعسكر الاشتراكي وحلفاءه في الدول الإفريقية بعد استقلالها.

وفي مقابل هذه المواقف المنحازة، إن لم نقل المعادية تماماً، لم يجد الجانب الفلسطيني خاصة، والعربي عامة، من باقي دول العالم المركزية، مثل الصين وروسيا الاتحادية حالياً "والاتحاد السوفييتي سابقاُ"، موقفاً يتميز بالانحياز أو الاهتمام الحقيقي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، بل إن أرقى مواقف هذه الدول لم تتجاوز حد البحث عن حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط، حل يقوم على الاعتراف الكامل بإسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها مع السعي لحل قضية اللاجئين على أسس إنسانية تماماً كما ورد في قرار 242 الصادر بعد حرب حزيران 1967. (عبدالسلام، 1990، ص54)

ولو تطرقنا لموقف الصين الشعبية حالياً لنفس القضية فإن الصين تلخص موقفها في نقاط مختصرة لا تخرج عن إطار المواقف السابقة:

1. إن الصين تعبر عن ترحيبها ودعمها لإعلان الأطراف الأربعة رسمياً خطة "خارطة الطريق" لسلامة الشرق الأوسط، وترى أن محتويات "خارطة الطريق" إيجابية ووضعت أساساً جيداً لإعادة المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، وتأمل أن ينتهز الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني الفرصة ويتخذا إجراءات مناسبة للتعاون مع جهود المجتمع الدولي لدفع مفاوضات السلامة حتى تحل القضية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن.
2. إن إسرائيل وفلسطين ينبغي لهما أن يعلنا رسمياً وفي أقرب وقت ممكن قبولهما وتنفيذهما لخطة "خارطة الطريق"، والأمر الشديد الإلحاح أن يوقف الطرفان فوراً تبديل التعسف

بتعسف آخر وتبديل الظلم بظلم، حتى يجدا ظروفاً مؤاتية لإعادة المفاوضات والتوصل إلى الاتفاق. ويجب أن تجلو إسرائيل جيشها إلى الموقع قبل اليوم ال 28 من شهر سبتمبر عام 2000، وتوقف عن الضربات العسكرية لفلسطين وتترك إجراءات الانعزال السياسي والحصار الاقتصادي وسياسة "الإزالة في المكان المحدد" وتجمد بناء المستوطنات وتخفف حدة توتر أزمة الإنسانية الفلسطينية وتعيد الحرية الشخصية للرئيس الشخصية للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بينما يجب ضمان أمن إسرائيل بصورة كاملة، ومن الواجب أن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية إجراءات فعالة لتوقيف أعمال العنف المتطرفة. ان الصين تؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة في أقرب وقت وترحب بأن فلسطين تقوم بالانتخاب الديمقراطي، وتجري الإصلاح في السياسة والشؤون المالية والاقتصادية والقضائية والإدارية وغيرها من النواحي. وان حقوق الشعب الفلسطيني في حرية اختيار نظامه السياسي، وقائده الفلسطيني الشرعي الذي تم انتخابه عبر الانتخاب الديمقراطي يجب أن تحظيا بالاحترام. أما بالنسبة إلى المسائل التي قد تصادف الطرفين تنفيذ "خارطة الطريق"، فيجب عليهما أن يحلاها بواسطة المفاوضات على مبادئ تبادل الآراء بصراحة وصدق والتشاور على قدم المساواة والتفاهم والتسامح المتبادلين والسهولة قبل الصعوبة.

3. يجب إنشاء آلية المراقبة الدولية العادلة الموثوقة الفعالة في أقرب وقت ممكن، لضمان تحقيق خطة "خارطة الطريق".
4. على أساس القرارات المعنية للأمم المتحدة ومبدأ "الأرض المقابل السلام" الذي أرساه مؤتمر مدريد للسلام والاتفاقيات والتوافقات المشتركة التي توصلت إليها جميع الأطراف المعنية يجب إعادة المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ولبنان للتوصل إلى مشروع الحل الأخير الذي تقبله جميع الأطراف حتى يتحقق السلام الدائم الشامل في منطقة الشرق الأوسط.
5. إن دفع تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مسؤولية المجتمع الدولي المشتركة واجبة المشترك فيجب عليه أن يركز أكثر اهتماماته بقضية الشرق الأوسط ويزيد طاقته المزودة لها ويجب على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً أكبر. وتدعو الصين إلى عقد المؤتمر الدولي لحل قضية الشرق الأوسط، الذي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية لمجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية، وتريد أن تشترك بنشاط في الجهود الدولية لدفع مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط (http://eg.china-embassy.org/ara/zhagx/t80869.ht).

هذه المواقف لا تكاد تختلف في شيء تقريباً عن مواقف أية دولة أخرى في العالم، عدا الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية، وهي مواقف لا تكاد تعطي أية أهمية لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم الأصلية وتحصر حق العودة إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي مناطق لم يكن القرار 194 يتحدث عنها أو يشير إليها مطلقاً، الأمر الذي يعني أن الصين، بموقفها هذا، تمارس ولأسباب خاصة بها سياسة التنكر لقضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في وطنه وممتلكاته بحث لها عن مزيد من المكانة في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء ممن يحتلون أماكنهم بالقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية فقط. (الطويل، 1996، ص38)

3.3.2. موقف روسيا من القرار:

إن موقف روسيا الاتحادية من القضية الفلسطينية برمتها، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، لا يخرج كثيراً عن معطيات المواقف الدولية الأخرى، وهذا الموقف وإن كان يبتعد نسبياً عن المواقف الأميركية المنحازة تماماً لإسرائيل، إلا أنه يتخذ موقفاً وسطاً، يبتعد عن أميركا حفاظاً على المصالح الروسية في المنطقة. ويمكن إجمال الموقف الروسي، وخاصة في عهد الاتحاد السوفييتي السابق على النحو التالي:

قام الاتحاد السوفييتي، رغم معاداته للصهيونية بدعم قيام إسرائيل عام 1947، وأيد تقسيم فلسطين، وكان من بين الأوائل الذين اعترفوا بإسرائيل. كما أن الاتحاد السوفييتي دعم إسرائيل في حرب عام 1948، وأمدها بالسلاح في فترة التهدئة (حليق، 1967، ص222). وبقيت السوفييتية لصالح إسرائيل إلى أن تبدل الموقف عام 1954، عندما استخدم الاتحاد السوفييت الفيتو ضد قرار لصالح إسرائيل كامتنان لمواقف سوريا ومصر ضد الغرب. (الموسوعة الفلسطينية، 1990، ص37)

لكن التحول الأبرز كان عام 1956، فقد تدهورت العلاقات السوفييتية الإسرائيلية، نتيجة التقارب الأمريكي الإسرائيلي، وبدأ واضحاً للسوفييتي أن إسرائيل تمثل حارساً للمصالح الغربية في المنطقة العربية، وبناء عليه أخذ الاتحاد السوفييتي في بدء الدعم الكامل للعرب وبعد انتهاء حرب1956، اتضح الأمر أكثر وتزايد الدعم السوفييت للعرب، وتوج ذلك باعتراض الاتحاد السوفييتي على لسان خروتشوف أثناء زيارته مصر عام 1964، بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني لكن هذا بقي في إطار اعتبار قضية الشعب الفلسطيني قضية لاجئين. (الموسوعة الفلسطينية، 1990، ص39)

واستمر الموقف السوفييتي المناصر للعرب منذ ذلك الوقت وحتى عام 1973، وأعجب السوفييت بالأداء العربي في حرب 1973، والتي كانت بمثابة الاختبار العملي للسلاح السوفييتي، وتخلل هذه الفترة بدء تعامل السوفييت مع القضية الفلسطينية على أنها قضية شعب وعدم حصرها في قضية لاجئين، وبعد صدور قرار 338 ضمن الاتحاد السوفييتي أن يكون له دور في حل القضية الفلسطينية، وقد ترأس الاتحاد السوفييتي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر جنيف كانون الأول1973، والذي تبين فيه موقف موسكو تجاه الوضع في الشرق الأوسط، وقد تبلور هذا الموقف في النقاط التالية (الموسوعة الفلسطينية، 1990، ص42):

1. ضرورة التزام إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة عام 1967.
2. الحفاظ على حق الدول في أن تحيا بسلام بما فيها إسرائيل.
3. ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
4. رغبة الاتحاد السوفييتي في أن يكون له دور في عملية التسوية.

وبالرغم من هذه المواقف المناصرة للقضية الفلسطينية، فإن جملة من التفاعلات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى تراجع مؤقت في الموقف السوفييتي، واتضح ذلك في البيان المشترك بعد مباحثات فانس وغروميكو في تشرين الأول 1977، وكان التراجع السوفييتي في تخليه عن فكرة الانسحاب من جميع الأراضي، وتراجع عن وصف الحقوق الفلسطينية بالوطنية والمشروعة، لكن سرعان ما عاد الموقف السوفييتي إلى ما كان عليه بعد رفض إسرائيل للبيان السوفييتي الأمريكي. (http://shobaki.elaphblog.com/posts.aspx?U=1137&A=7126)

أما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه إلى جمهوريات مستقلة تميل في غالبيتها العظمى إلى الجانب الأمريكي خاصة والغربي عامة، فإن جمهورية روسيا الاتحادية كانت الجمهورية الوحيدة التي ورثت كل ما خلفه الاتحاد السوفييتي من ميراث اقتصادي وعسكري وسياسي، وأخذت تتصرف في مجال السياسة الخارجية وفق مبدأ المصلحة الخاصة الضيقة للنظام الجديد مع محاولات جادة في كثير من الأحيان للإبقاء على العلاقات مع باقي دول العالم على مستوى من العلاقات القائمة على المصالح المشتركة بعيداً عن أي ميراث أيديولوجي أو عقائدي سابق.

ومن هنا كان موقف روسيا الاتحادية منسجماً في كثير من الأحيان مع مواقف أميركا ودول الاتحاد الأوروبي في العديد من القضايا التي كانت تشكل في السابق نقطة توتر ونزاع دبلوماسي وسياسي في عهد الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، ومن جملة هذه القضايا كانت القضية الفلسطينية والعلاقات الروسية مع الدول العربية عموماً والشعب والثورة الفلسطينية تحديداً.

وقد ظهرت هذه المواقف الروسية بشكل بارز بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الطويلة الأمد، وما تلاها من محاولات أميركية وأوروبية لإنقاذ هذه المفاوضات من الفشل الكامل عبر تقديم عروض واقتراحات وخطط أميركية في الأساس ولكنها تعطي– وبقرار أميركي مباشر– صبغة المبادرات والخطط الدولية، ومن هذه الخطط ما سمي بخارطة الطريق وما رافقها من تشكيل لجنة رباعية لرعاية تنفيذ هذه الخطة وإشراك روسيا في هذه اللجنة لتقوم بدور "شاهد الزور" الذي لا يملك من أمره شيئاً.(ميخائيل، 1996، ص51)

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الروسي في حل القضية الفلسطينية والذي خضع لعدة محددات منها تحجيمه في إطار شكلي وتابع لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية، فأدرجت روسيا ضمن الدول الراعية للعملية السلمية، ولم تلعب أي دور منفرد، وساهمت في دعم سلطة الحكم الذاتي عبر مشاريع عديدة نفذتها الشركات الروسية في غزة.

وبقي الدور الروسي مقتصراً على لعب دور الوسيط إلى أن اندلعت الانتفاضة، وظهرت خطة خريطة الطريق كمشروع لتحقيق السلام، وتم استيعاب روسيا كمشرفة على تنفيذ الخريطة، في إطار عضويتها في اللجنة الرباعية، أما بالنسبة للسياسات الروسية الجديدة والتي شهدها العام 2005 وكان لها أثر مهم على القضية الفلسطينية، سيتم تحليلها وفقاً للاتي: (سلامة، 2007، ص28)

– زيارة بوتين للسلطة وتأتي هذه الزيارة كمحاولة للعب دور مستقل عن التوجه الأمريكي في المنطقة وهذا ما ظهر في تحليل أوردته صحيفة معاريف الإسرائيلية، من أن الزيارة تمثل العودة الروسية للساحة الدولية عبر أنسب الطرق وهي أزمات الشرق الأوسط. وبما أن الهدف هو لعب دور مميز عن الدور الأمريكي فهذا يعني أهمية كبيرة للجانب الفلسطيني الذي من مصلحته دخول أطراف أخرى مؤثرة على سير العملية السلمية غير الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقق نوع من التوازن في أطراف العملية.

– الدعوة الروسية لعقد مؤتمر دولي للسلام: كخطوة أولى للعب روسيا هذا الدور تمت الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في موسكو، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة وإسرائيل، لأن ذلك يعني وجود طرف قوي في العملية السلمية في الشرق الأوسط أمام واشنطن، وهذا يتعارض مع المصالح الأمريكية. هذا الأمر دفع روسيا إلى تغيير الدعوة من مؤتمر قمة إلى لقاء خبراء.

– الدعم الروسي للسلطة: بعد هذا الرفض الأمريكي لفكرة المؤتمر الدولي في موسكو، حاول بوتين وخلال زيارته الدخول من زاوية أخرى في هذه المنطقة، فقد أعلن بوتين أثناء لقائه عباس عن إمكانية تقديم روسيا دعماً عسكرياً للسلطة، وهذا ما تم رفضه أمريكيا وإسرائيلياً، رغم تبريرات القيادة الروسية بأنها تسعى فقط لدعم السلطة الفلسطينية وتثبيت أركانها للقيام بدورها.(مجلة دراسات شرق أوسطية http://shobaki.elaphblog.com/posts.aspx?U=1137&A=7126)

بالرغم من عدم الثبات في السياسة الروسية من حيث درجة تركيزها أو حدتها إلا أنها اتسمت بطابع مشترك وهو المحافظة على حد أدنى من العلاقات مع جميع الأطراف. وقد يجد الساسة في روسيا سبباً لهذا التذبذب لأن العرب لم يقدموا لأي طرف مناكف لسياسات الأمريكية والإسرائيلية أي مقابل حتى يشجعوا هذه القوى على الاستمرار في ذلك، بل على العكس قامت الدول العربية بالتحالف مع الغرب على حساب علاقاتها مع القوى الأخرى ومن بينها موسكو.

السياسات الروسية الأخيرة لا تخرج عن محاولة روسيا البقاء على الساحة الدولية، بما يضمن عودتها مستقبلاً إلى ما كانت عليه، وبذلك لا يمكن اعتبار القضية الفلسطينية بمعطياتها وأطرافها أكثر من أداة لتحقيق طموح موسكو العالمي.(فهمي،2001، ص184– 185)

4.3.2. موقف جامعة الدول العربية:

لإتمام استعراض المواقف المتعلقة بموضوع العودة، لا بد من التطرق ولو باختصار لمواقف منظمة جامعة الدول العربية، باعتبارها المنظمة العربية الوحيدة التي تضم جميع الدول العربية في إطارها المشترك، والتي تصدر بياناتها ومواقفها من مختلف القضايا العربية الهامة بناء على الإجماع وليس الأغلبية، الأمر الذي يفترض في قراراتها أن تكون إلزامية بالنسبة لجميع الأطراف المشاركة، ولكننا نجد أن مواقف الجامعة العربية وقراراتها إنما تمثل – صدق تمثيل– حالة التمزق والترهل العربي الشاملة. ولننظر إلى مواقفها عبر بعض من بياناتها التي لا تخرج بحال من

الأحوال عن كونها بيانات للاستهلاك المحلي لا غير. يقول الباحث الجزائري بن جديد في مقالة نشرها على الانترنت بعنوان جامعة الدول العربية وحق العودة (http://bendjedidi.jeeeran.com/archive/2006/3/28348.htm1).

"رغم ما تشكله قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهمية كبيرة بالنسبة للجامعة العربية إلا أننا لم نجد منذ قيام الجامعة العربية أية مجهودات تماثل تلك المجهودات التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. حيث لم تقم جامعة الدول العربية بإنشاء أي جهاز يهتم برعاية شؤون اللاجئين أو تقوم بإبرام اتفاقية لتوفير الحماية الدولية لهم. إن تهاون وعدم بذل جامعة الدول العربية أية مجهودات لتوفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين أو إنشاء تنظيم دولي مناسب يضمن لهم الحد الأدنى من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية ويؤكد حقهم في ال عودة وتقرير المصير وفي إتباع كافة الوسائل والطرق المشروعة للحصول على حقوقهم بما في ذلك حق حمل السلاح لمواجهة الغزو الصهيوني الذي تسبب في تهجيرهم، هذا التهاون يعتبر أمراً مؤسفاً حيث أن كل ما قامت به جامعة الدول العربية لصالح اللاجئين الفلسطينيين على الصعيد العملي لا يتعدى جملة من الخطب والقرارات". (شتا، 1993، ص42)

وبعد عدوان عام 1967 وما نتج عنه من تشريد جديد نتيجة احتلال الأجزاء المتبقية من الأراضي الفلسطينية وبعض الأراضي العربية الأخرى، (الجولان- سيناء) قام مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط في نوفمبر 1974 بالاعتراف لأول مرة بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير المصير وأعتقد أن موقف جامعة الدول العربية هو موقف محتشم وهذا أمر يؤسف عليه حقاً. (زعيتر، 1985، ص67)

وفي إطار البيانات الرسمية التي تصدرها جامعة الدول العربية في دوراتها المتعاقبة، أصدرت الجامعة في خاتم دورة وزراء الخارجية في آذار 2000م بياناً ورد فيه: إن مجلس الجامعة يرى أن حق العودة هو حق أساسي كفلته جميع الشرائع الدولية ومواثيق حقوق الإنسان ويطالب الأمم المتحدة بتفعيل عمل لجنة التوفيق الدولية التي أنشئت بمقتضى القرار رقم 194 تاريخ 1948/12/11 لتطبيق هذا القرار بخاصة الفقرة الحادية عشرة منه المتعلقة بالعودة والتعويض عن الأضرار التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين، وكذلك تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 237 المتعلق بعودة النازحين نتيجة عدوان عام 1967، والقرارات اللاحقة بهذا الشأن. (الطيراوي، 2012)

4.2 الرؤية الفلسطينية للقرار، وتطورها التاريخي

كمقدمة لعرض الرؤية الفلسطينية للقرار، تجدر الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم يؤمنون بأن حقوقهم المشروعة غير قابلة للتصرف أو التفاوض عليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. أما فيما يتعلق بالقانون الدولي، فإنهم يشددون على أن الاتفاقيات التي تحرم المدنيين من حقوق الإنسان بما في ذلك حقهم في العودة والتعويض، تعتبر باطلة ولاغية، ولا تزال الحاجة والإصرار على العودة إلى الوطن في صلب وجدان الهوية الوطنية الفلسطينية وإحدى الأسباب التي توضح أن النقد اللاذع لاتفاقيات أوسلو يتعلق في جانبه الرئيسي في موضوع تأجيل قضية اللاجئين.(www.jeninrefugeescamp.plo.ps/reugees/refugees.html.25)

ولغاية اليوم، لا يوجد أي تقدم حقيقي في المفاوضات حول حقوق ومستقبل اللاجئين، وعقب مباحثات كامب ديفيد (2) في تموز عام 2000، أكد الفلسطينيون على أن شروط قيام سلام أو استقرار في المنطقة يعتمد على التوصل إلى حل مقبول من اللاجئين بشأن قضيتهم حيث تجد إسرائيل نفسها في موقع يؤهلها مقدماً للتحكم بمقدمات ونتائج أية محاولة لبحث موضوع اللاجئين أو ممارسة حقهم في العودة.(سلامة، 2007، ص30)

ويظهر من مجرى المفاوضات بين الوفد الفلسطيني المفاوض والجانب الإسرائيلي بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية أن سقف مطالب الوفد الفلسطيني في مجال حق العودة وقضية اللاجئين عامة، يبقى أدنى بكثير جداً من المطالب الشعبية المعززة بالقرار الأممي 194، كما أن هذه المفاوضات تحمل في طياتها ميلاً واضحاً لتقزيم هذا القرار وتحويل حق العودة إلى مجرد إعادة توطين لقسم من اللاجئين الفلسطينيين داخل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة الموعودة لإقامة دولة فلسطينية عليها، مما يعني ببساطة أن الوفد الفلسطيني المفاوض قد تخلى عملياً عن القرار 194 وغيره من قرارات الشرعية الدولية بدءاً بالقرار 181، وما تلاه من قرارات خاصة بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، ويمكن أن تبرز ملامح الخطاب التفاوضي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو فيما يلي: (جعفر، 2008، ص61)

كانت النتيجة الأولى لاتفاق إعلان المبادئ بين الوفد الفلسطيني والوفد الإسرائيلي أن تم تقسيم اللاجئين الفلسطينيين إلى قسمين أو فئتين مختلفتين تماماً، الفئة الأولى هم اللاجئون منذ عام النكبة 1948م، وهؤلاء أجلت قضيتهم تماماً إلى محادثات الحل النهائي أي المرحلة الأخيرة تماماً من التفاوض، مع الإعلان عن تفاهم ضمني غير معلن عن اقتناع الوفد الفلسطيني باستحالة تنفيذ القرار 194 والاستعاضة عنه بالقرارين 242 و338 الخاصين بنتائج حرب حزيران 1967 في الضفة

الغربية وقطاع غزة، وتحويل هذان القرارين الذين عالجا قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية إلى مرتكز رئيسي وبديل وحيد لباقي القرارات المتعلقة بالموضوع. والفئة الثانية هم اللاجئون بعد حرب 1967م الذين أطلق عليهم لقب النازحين.(مركزبديل http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/204-article03)

يقول الباحث إيليا زريق أن جولات المفاوضات التي عقدت قبل وأثناء 1996، إضافة لعدة لقاءات جانبية، قد انصرفت كلياً عن مناقشة قضايا سياسية جدية، وإنما تركزت المناقشات والمحادثات حول المستوى المعيشي للاجئين في الشتات، واقتراح برامج ذات طبيعة إنسانية، ورغم أن المفاوض الفلسطيني كان في ختام مجموعات العمل الخاصة باللاجئين يشير في البيان الختامي إلى قرار 194، فإن الطابع التقني للمباحثات والحشد الكبير من الدراسات التي كان يتلوها فريق كبير من المتخصصين في مجالات اقتصادية واجتماعية مختلفة، وعدم وجود رابط قانوني بين قرار 194 وجدول أعمال المجموعات، قد أدى بقرار 194 أن يفقد زخمه بالتدريج، لتصبح الإشارة إليه عمل تقليدي ليس إلا. وحتى الإشارة إلى قرار 194 في نهاية المحادثات كان يتم إضعافه دائماً بواسطة تضمين البيان الختامي بإشارات عامة إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين، كما أن الإشارات إلى قرارات الأمم المتحدة لم يتخطى مفعولها حدود موقف الالتزام الأخلاقي للمفاوض الفلسطيني، فيما كانت معظم جلسات المفاوضات تركز على طرق مساعدة اللاجئين أكثر من تركيزها على مواجهة النزوح والتشتت. (زريق، 1998، ص38)

ويقول محمد الحلاج الرئيس السابق للفريق الفلسطيني لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين: "إن مواضيع المفاوضات قد أفسدت العملية التفاوضية، عبر إنكارها المعايير الخلقية والقانونية المقبولة لدى المجتمع الدولي لأكثر من أربعة عقود، وبتعليق قرارات الأمم المتحدة عملياً، ووضع مستقبل اللاجئين الفلسطينيين تحت رحمة توازن القوى، ورهنت حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ما ترغب إسرائيل في التنازل عنه.(مركزبديل http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/204-article03)

ويمكننا إجمال المواقف الشعبية الفلسطينية المتمسكة بكل إصرار بتنفيذ حق العودة في صورة بيان صدر في ختام مؤتمر الدفاع عن حق العودة في نيسان 2010م، حيث دعا المجتمعون إلى مضاعفة الجهد من أجل توحيد الأطر والمؤسسات الشعبية العاملة في حقل اللاجئين وكل المهتمين بقضايا الدفاع عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وتفعيل العمل الشعبي بما يضمن المحافظة على حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

(http://www.malaf.info/print.php?page=show_details&Id=992&table_141&CatId=201)

وجاءت تلك التوصيات خلال اختتام مؤتمر الفكري والسياسي الثالث الذي حمل عنوان (الحركة الشعبية الفلسطينية: دورها، وآليات تفعيلها في الدفاع عن حق العودة)، الذي أقيم بالتعاون ما بين مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني والتجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة بمدينة غزة، يومي الأربعاء والخميس الموافق 3/31- 2010/4/1.

ودعت التوصيات إلى تكوين تجمع عالمي للدفاع عن حق العودة يندرج في إطاره جميع اللجان العاملة في حق العودة في العالم العربي وأوروبا والغرب عموماً، وفق رؤية محددة مع الاحتفاظ بخصوصية كل لجنة، نؤكد على أهمية هذا المسعى لما له من تأثير استراتيجي على تطبيق حق العودة، وحركة العودة.

وكذلك التأكيد على أن المطلوب من الجميع أن يرتقي إلى مستوى المسؤولية وأن يتجه نحو إنجاح أي عمل فلسطيني يدافع عن حق العودة ويعزز دور الفلسطينيين في الخارج وخاصة في أوروبا، وأن يبتعدوا عن الخلافات السياسية والشخصية والحزبية والفصائلية . فتوحيد العمل في الميادين الأوروبية شيء كبير ومطلب جماهيري فلسطيني، كما أنه مطلب ملح للمؤيدين والمناصرين والمتضامنين مع الشعب الفلسطيني من الأوروبيين، وهو بطبيعة الحال مكمل لدور لجان الدفاع عن حق العودة في كل العالم سواء داخل أو خارج الوطن المحتل. فعلمنا واحد وهدفنا كذلك واحد ولا حاجة للتذكير بأن العدو واحد.

وحذرت التوصيات من المخططات الصهيونية والأمريكية الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين عبر توطينهم في دول الشتات تحت ذريعة إعادة تأهيلهم. وأكدت التوصيات على أهمية أن تكون الوحدة الوطنية منهجاً في الرد على العدوان الصهيوني، وتفويت الفرصة التي تهدف لنقل الصراع والأزمة إلى الداخل العربي والفلسطيني، وعلى أن الوحدة الوطنية يجب أن تكون عنواناً يعتز به شعبنا، مما يعطي ذلك دفعاً معنوياً ويمد شعبنا بالقوة والعزيمة على الصمود أكثر من أي وقت مضى، كما أن القدرة الفلسطينية على مواجهة العدوان وحرب الإبادة ضد شعبنا في الأرض المحتلة تكمن في التجاوز الفوري للتحزب الأعمى والقاتل والتمسك بوحدة كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في غزة والضفة بشكل خاص من أجل مواجهة وطنية شاملة لحرب الإبادة وتجنب تحويل الكارثة إلى مكسب حزبي لأي طرف فلسطيني وباعتماد الحوار الوطني الشامل طريقاً لحل الخلافات.

وشدد الباحثون في توصياتهم على رفض المشاريع التصفوية التي تحاك بأيدي فلسطينية – إسرائيلية، والتي تقدم تنازلات مجانية، تمثل ارتداداً عن الثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير، واختزال هذا الحق بالعودة إلى الدولة الفلسطينية الموعودة، مؤكدين أن مثل هذه الحلول لا تخدم إلا إسرائيل بل وتساعدها في التهرب من مواجهة مسؤولياتها التاريخية تجاه قضية اللاجئين.

وطالبوا بالسعي الحثيث لتشكيل تجمع عربي قوي وفاعل من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وأكدت التوصيات على أهمية تنشيط ودعم الدراسات المهتمة بحق العودة في مواجهة النشاطات الصهيونية والإعلامية المضادة التي تحظى بدعم من الجهات المعادية والرافضة لحق عودة، والعمل على إقامة المعارض التراثية لتعزيز الانتماء الوطني وخلق حالة فنية مساندة للتأكيد على حق العودة من خلال عرض الأفلام والمسرحيات وإقامة المعارض الفنية التي تجسد النكبة والتهجير القسري للشعب الفلسطيني وتدعيم حقه في العودة، كذلك التشجيع على زيادة عدد المختصين في مجال أبحاث ودراسات اللاجئين وتوجيه طلبة الدراسات العليا نحو أطروحاتهم حول مواضيع تتعلق بقضية اللاجئين.

كذلك أكد المؤتمر على العديد من المبادئ التي تمثلت في التأكيد على قرارات الشرعية الدولية الخاصة أكد المؤتمر على العديد من المبادئ التي تمثلت في التأكيد على قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها القرار الدولي (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/11م باعتباره أساساً جوهرياً لحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً، وباعتباره قراراً دولياً يتم التأكيد عليه سنوياً من قبل مشرعيه، وباعتباره قراراً يعرف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بشكل فردي وجماعي والسعي من أجل التفاوض على تحقيق تطبيقه وليس التفاوض عليه.

ورفض المؤتمر فكرة الاستفتاء الشعبي على حق العودة، باعتبار أن الحقوق لا يستفتي عليها، مستنكراً ورافضاً ليهودية دولة الكيان الصهيوني التي تعني شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها قسراً عام 1948م، وترحيل ما تبقى من فلسطينيين في أراض 1948، وشرعنة نظام الاستعمار الاستيطاني، مستنكرين ما يقوم به العدو الصهيوني من بيع للأراضي اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب أنه قانوني فهو ممكن، وأن رفض إسرائيل تطبيق هذا

الحق وراءه أهداف عنصرية ترمي إلى إنشاء دولة يهودية خالصة، خاصة إذا ما علمنا أن 80 % من اليهود يقيمون على مساحة 20% من مساحة فلسطين التاريخية.

وعبر المؤتمرون عن رفضهم للتعويض بديلاً عن حق العودة، ويؤكدون على حقهم بالعودة والتعويض وفقاً للقرار (194) الذي ينص على وجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن والتعويض عن ما لحق بهم من أضرار وأذى، داعين الدول العربية لاحترام إرادة اللاجئين ودعم نضالهم وضمان حقوقهم المدنية والسياسية والتأكيد على بروتوكول جامعة الدول العربية بشأن اللاجئين في أيلول 1965م.

وفي الختام أكد المؤتمرون على دور وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومطالبتها بالوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار إنشائها، والعمل على زيادة موازنتها المالية بما يتوافق مع زيادة الطبيعية للاجئين الفلسطينيين، وإلى حين حل قضيتهم حلاً عادلاً على أساس قرارات الشرعية الدولية.

(http://www.malaf.info/print.php?page=show_details&Id=992&table=table_141&Ca[1]tId=201)

وأما مجمل المواقف الإسرائيلية، والتي يطلق عليها القادة الإسرائيليون مصطلح (الإجماع الصهيوني الشامل)، وهي المواقف المتعلقة بقضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين فيمكن إجمالها على النحو التالي:

– رفضت إسرائيل أن يكون القرار رقم 194 أساساً للمباحثات حول قضية اللاجئين للعام 1948 بدعوى أن مسؤولية مأساة اللاجئين (النكبة) تقع على عاتق الحكومات العربية، التي بدأت الحرب وطلبت من الفلسطينيين "المغادرة" من أجل إفساح الطريق لتحرير فلسطين من الصهاينة، بالإضافة إلى الإدعاء على أن حق العودة يشكل تهديداً ديموغرافياً وأمنياً لدولة إسرائيل، ويصر الفلسطينيون من ناحيتهم على تطبيق قرار رقم 194، ويطالبون بحق عودة مطلق وغير مشروط إلى مناطق فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني لجميع اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا عام 1948، مؤكدين على مأساة اللاجئين كانت نتيجة مباشرة للطرد وللنجاة من عمليات عسكرية ومذابح ترتكبها القوات والعصابات اليهودية بحق الفلسطينيين المدنيين العزل.(الطويل، 1996، ص78)

– تعترف إسرائيل بالأرقام الخاصة بأولئك الذين نزحوا أثناء حرب 1967، وتقدر عددهم بين 200000 إلى 300000، في حين يضيف الفلسطينيون والدول العربية إلى هذه الأعداد أولئك الذين أصبحوا لاجئين خلال الفترة 1947– 1949 و1967، ويجملون الرقم الأصلي بحوالي

مليون لاجئ، إلا أن هذه الأرقام تقريبية ومختلف عليها، خاصة من جانب الإسرائيليين، إضافة إلى أن قضية تعرف "من هو اللاجئ" تجعل الأمور تزداد تعقيداً. ففي لبنان، على سبيل المثال، تشير سجلات وكالة الغوث إلى وجود أكثر من 37000 لاجئ مسجل، بينما تتحدث منظمة التحرير الفلسطينية عن أرقام أقل تصل إلى 150000 لاجئ (ويأتي هذا بشكل أساسي كجهد من جانبها لعدم التدخل في التقسيمات الدينية والعرقية للدولة اللبنانية)، بينما يشير مراقبون وباحثون إلى أن متوسط عدد اللاجئين في لبنان يقدر بحوالي 200000 لاجئ (جرار، 1995، ص17).

– ترفض إسرائيل مسألة عودة اللاجئين إلى بيوتهم الأصلية، وتعرض أفكار لبرنامج إسرائيل لعودة عدد محدود حوالي (5–10 آلاف لاجئ على مدار فترة 5–10 سنوات، كما جاء في محادثات كامب ديفيد 2000) وبموجب خطط "لم شمل العائلات" ومن ناحية أخرى، يطالب الفلسطينيون بعودة غير مشروطة لجميع اللاجئين بصرف النظر عن سبب لجوئهم. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أصوات فلسطينية تقترح بوجوب التمييز بين المبدأ الأساسي وبين الممارسة العملية الشائكة لحق العودة. وذلك استناداً إلى أن العودة الجماعية إلى البيوت والأراضي في فلسطين التاريخية تعتبر مطلباً مثالياً كما أن قدرة السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع على استيعاب أعداد كبيرة من الأفراد مسألة محدودة.

– وتضيف أصوات إسرائيل كبديل لممارسة حق العودة، فإنه لا يوجد مكان لاستيعاب اللاجئين بسبب الازدحام ويواجه الفلسطينيون هذه المزاعم بقولهم أنه يوجد لذلك أساس من الصحة، وذلك لأن إسرائيل لم تواجه أية مشاكل في استيعاب حوالي مليون مهاجر يهودي جديد خلال العقد الماضي. ومن حملة الأمثلة على الظلم أنه بمقدور المهاجرين الروس الإدعاء بأنهم يهود على عكس الواقع والإحصاءات الإسرائيلية والعيس والاستيطان على الأرض الفلسطينية بينما يستمر حرمان أصحابها الشرعيين– اللاجئين الفلسطينيين– من حق العودة إلى وطنهم (www.jeninrefugeescamp.plo.ps/reugees/refugees.htm1.25).

– تطالب إسرائيل بمعالجة قضية التعويض بشكل متبادل فقط، أي بما يشمل حالات اليهود الذين "طردوا" أو هاجروا" من الدول العربية بعد إنشاء دولة إسرائيل. ويعارض الفلسطينيون ذلك بقولهم أن اليهود لم يغادروا تلك الدول نتيجة طرد أو حرب وإنما نتيجة إقناعهم (إن لم يكن إرغامهم) بشدة من جانب إسرائيل، بالإضافة إلى أن الفلسطينيين غير مسؤولين عن الممتلكات اليهودية في العالم العربي، وإن ذلك يطلب مفاوضات في ما بين إسرائيل والدول العربية.

– وفي مسألة التعويض، تقترح إسرائيل تقديم مبلغ مقطوع غير محدود إلى صندوق دولي –غير مشكل بعد– لتعويض اللاجئين، والإشراف على قضايا التعويض وإعادة التوطين. ومن جانب آخر، يصر الفلسطينيون على التعويض المباشر للاجئين فرادى استناداً إلى حقوق اللاجئين في العودة والتعويض. ويقدر مجموع الخسائر الناجمة عن تدمير أو مصادرة الممتلكات بحوالي 250 مليون دولار أمريكي بقيمتها الحالية، وضعف هذا المبلغ في حال تم إدراج الخسائر المعنوية (كما ورد في بحث مركز بديل، بيت لحم). وهذه الحسابات لا تشمل بلايين الدولارات التي ستطالب بها الدول المضيفة كالأردن. (الطويل، 1996، ص79)

– تدعو إسرائيل كبديل لممارسة حق العودة للوطن، توطين اللاجئين في الدول المضيفة، وتحسين الظروف المعيشية في حياة المخيم وعودة محددة استناداً إلى اعتبارات إنسانية، برفض الفلسطينيون كافة محاولات التوطين إلا إذا كانت جزءاً من التسوية العادلة وتستند إلى اختيار اللاجئين بعد استيفاء حقوقهم المادية والمعنوية. (الشنار، 2005، ص10)

– في أوائل كانون الثاني 2001، رفض الفريق الفلسطيني المفاوض ما عرف بمقترح الجسر/ التقريب الأمريكي، الذي كان بمثابة محاولة أخيرة من جانب إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون للتوصل إلى صفقة سلام، فيما يتعلق بقضية اللاجئين، اقترحت الولايات المتحدة الاعتراف بحق العودة مع التأكيد على عدم إمكانية تطبيق هذا الحق بشكل محدد فيما يتعلق بإسرائيل اليوم، وإنما في الدولة الفلسطينية، بما في ذلك المناطق المقترحة، "لتبادل الأرض" أو تأهيل اللاجئين في الدول العربية أو إعادة توطينهم في دول أخرى. ويرفض الفلسطينيون هذا المقترح لأنه " يخفق في تقديم أي ضمانات لتنفيذ حقوق اللاجئين في العودة والتعويض" لأنه لا يضمن "إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ولا حتى حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم. (www.jeninrefugeescamp.plo.ps/reugees/refugees.html.25)

5.2 منهج الترانسفير

قبل الدخول إلى الفصل التالي الذي يتناول أهم القرارنات الدولية من منظور القرار 194، لا بد من التطرق إلى منهج الترانسفير والذي من خلاله يمكننا فهم الخلفية التي تنطلق منها إسرائيل في مواقفها تجاه قضية اللاجئين. و"الترانسفير" هو مصطلح اسرائيلي يعني اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وترحيلهم قسرًا من منطقة إلى أخرى، أو تهجيرهم إلى بلاد مجاورة أو بعيدة، بهدف تفريغ الأرض الفلسطينية من أكبر عدد من سكانها، وبالتالي سهولة استيلائهم على الأرض، والتهيئة للقيام

بعملية إحلال وتوطين اليهود من شتى دول العالم في فلسطين، الأمر الـذي يـؤدي إلـى إخـلال بالتوازن الديموغرافي لصالح الإستراتيجية الإسرائيلية، مما يضمن للاحتلال تحقيق هدفهم من إقامة الدولة اليهودية. وإن مصطلح "الترانسفير" يطرح بين الحين والآخر في سياق ترحيل الفلـسطينيين من تجمعاتهم السكانية في الداخل الفلسطيني لضمهم إلى مناطق الضفة الغربية المحتلة منـذ عـام 1967. كما يطرح المصطلح في سياق "الحل الأمثل" بالنسبة للإسرائيليين لمجابهـة مـا يـسمونه "القنبلة الديمغرافية" الفلسطينية، والتي أصبحت أمراً ضاغطاً على الدولة العبرية، والـذي يحتـاجُ برأيهم إلى حلول سريعة، بعد أن تقلص الفارق في عدد اليهود والفلسطينيين إلى نصف مليون فقط، لصالح اليهود.

ورغم صدور قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة رقـم 194 الـصادر عـام 1948، القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم عن خسائرهم؛ ضرب الكيـان الـصهيوني بالقرار عرض الحائط، ولم ينفذوا أيا من بنوده، بل زادت سلطات الاحتلال من قوانينها وإجراءاتها التي تساعد على ترحيل الفلسطينيين من أرضهم. وعمد الكيان الصهيوني إلـى اسـتكمال خطـة "الترانسفير" عبر مصادرة أراضي الضفة الغربية وبناء المـستوطنات عليهـا، وشـكلت دعـوات لأعضاء في "الكنيست" لترحيل العرب قسرياً إلى الجانب الشرقي من نهر الأردن (إلى الأراضـي الأردنية) منهجا لتفريغ الفلسطينيين من أرضهم، كما شكلت هجمات المستوطنين على بعض القرى الفلسطينية المعزولة (بحماية الجيش الإسرائيلي أحياناً) إرهاب السكان الفلسطينيين بواسطة هجمات مسلحة وعمليات قتل وخطف من قبل الجيش الصهيوني.

وقد سعى الكيان الصهيوني منذ عام 1948 إلى القيام بعمليات ترانسفير مباشرة من خلال استخدام القوة العسكرية القمعية، وغير المباشرة من خلال استصدار قرارات وقوانين إسرائيلية، تارة بحجج أمنية وتارة أخرى بمسميات التطوير والتحديث للبنى التحتية. ونجحت العصابات الصهيونية عبـر ارتكابها للمجازر في عام 1948 وقبله من طرد غالبية الشعب الفلـسطيني، وقامـت الحكومـات الإسرائيلية منذ الإعلان عن إنشاء الدولة العبرية وحتى عام 2010 بابتكـار سياسـات إسـرائيلية مدروسة لتهيئة الظروف لطرد مزيد من العرب الفلسطينيين والحد من تزايدهم الطبيعي المرتفـع، فضلاً عن جذب مزيد من يهود العالم لقلب الميزان الديمغرافي لصالح اليهود. وتسعى تـل أبيـب جاهدة لإلغاء قرار 194 واستبداله بقرار آخر وحل وكالة غوث وتـشغيل اللاجئـين الفلـسطينيين "أونروا"، لأن هذا القرار وما نتج عنه، مثل وكالة الأونروا، يمثل الدليل القانوني والمادي لحقـوق اللاجئين الفلسطينيين. وبحسب دراسة للباحث اليهودي إسرائيل شاحاك عن (الترانسفير في العقيـدة الصهيونية) نشرت عام 1988م؛ فإن طرد غير اليهود مما يسمونه (أرض إسرائيل) يأتي في ضوء

النصوص اليهودية التوراتية المؤثرة في مدارك قطاعات كبرى في المجتمع الإسرائيلي.(مصالحة، 1992)

6.2 قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين بعيون القرار 194

مع الأهمية الكبيرة لهذا القرار إلا أنه لم يكن الوحيد في مجال الحفاظ على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم، فقد سبقه وتلاه عدد كبير من القرارات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تنص صراحة على مجمل حقوق اللاجئين وضرورة المحافظة عليها والتقيد بها من جانب جميع الأطراف المعنية، وفيما يلي سيتم الحديث بشكل مختصر عن هذه القرارات.

1.6.2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يعتبر هذا الإعلان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة وأصدرته في القرار رقم 217- (أ) يوم 10 كانون أول 1948 والذي يقوم على مبدأ منح الحقوق مباشرة للأفراد وليس عن طريق الدول حجر الأساس في القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يمنح الحقوق مباشرة للأفراد وليس من خلال الدول (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948)، ويعد هذا القرار من أهم المنجزات الرئيسية للأمم المتحدة في مجال إقرار معايير القانون الدولي، حيث اشتمل على كافة أنواع الحقوق والحريات الأساسية والذي تعرض للانتقاد الموجه إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذي يتسم بالعمومية....(الأمم المتحدة، 1981، ص8).
تنص الفقرة 13 من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أنه:

1) لكل شخص الحق في التنقل بحرية وباختيار مكان إقامته داخل كل دولة.
2) لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد، بما فيه، والعودة إليه.(الدقاق،1990، ص8)

ومع أن هذا الإعلان في صيغته الأولى التي وضع فيها- كان بحاجة كبيرة للقوة الملزمة، كما يرى خبراء القانون الدولي، إلا أن الإشارة إليه في العديد من الدساتير الوطنية والتشريعات الداخلية فضلاً عن أحكام المحاكم الداخلية والدولية من شأنه أن يرقى بالحقوق الواردة فيه والتي من بينها حق العودة إلى مرتبة المبادئ القانونية التي أقرتها الأمم المتحدة.

وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى حقيقة ما تنطوي عليه عبارات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالنسبة لحق العودة من معان واسعة تتفق والأهداف المقصودة من وراء إصداره وتحول بين بعض

الدول وبين تحقيق رغباتها في التخلص من بعض السكان الذين يقطنون إقليمها ولا يحملون جنسيتها بدعوى أنهم ليسوا من مواطنيها أو رعاياها، وهذا ما درج عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من استخدام عبارات مثل (لكل فرد) (الحق في مغادرة أي بلد) (.. بما في ذلك بلده والعودة إليه) وذلك بدلاً من (لكل مواطن) (الحق في مغادرة أي دولة بما في ذلك دولته).(شتا، 1993، ص8)

وبذلك تنطبق بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على اللاجئين الفلسطينيين ولاسيما المادة (13) وإسرائيل ملزمة بإعادة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم الذي اقتلعوا منه. إلا أن حكومة إسرائيل تزعم بأن المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ملزمة للدول "بالسماح بالعودة لمواطنيها أو رعاياها فحسب، وبالتالي فإنها لا تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين"، وهذا ما ذهبت إليه روث لابيدوت أساتذة القانون الدولي في الجامعة العبرية حيث قالت (إن حق العودة يملكه مواطنو الدولة وعلى الأكثر المقيمون بصفة دائمة فيها، واللاجئون لم يكونوا يوما مواطنين ومقيمين دائمين في إسرائيل، إذ أنهم فروا قبل قيامها عام 1948، أو في عام 1967 قبل احتلالها للمناطق التي كانوا يعيشون فيها) (مفاوضات التسوية النهائية، ص121).

من الواضح أن هذه الحجج عاجزة قانونياً كون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات الخاصة به تشيران إلى عودة الشخص إلى بلده وليس إلى دولته، واستعمال مصطلح – البلد– "متعمد بقصد حماية حقوق الإنسان في أي مكان" (مفاوضات التسوية النهائية، ص121)، وهي كذلك أوقعت نفسها بمأزق كبير عندما أشارت إلى المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وذلك خلافاً لاتفاقية جنيف الرابعة عام 1949، التي فرضت عدداً من القيود على المحتل منها: أن لا يقوم بترحيل السكان من الإقليم المحتل إلى خارجه، وألا يقوم بجلب سكان من المدنيين من خارج الإقليم بهدف توطينهم داخل الإقليم المحتل(اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، 1987، ص4).

2.6.2. الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966:

اشتق هذا الميثاق الصادر بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 22000 (أ) بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر وبدأ العمل به بتاريخ 23 آذار/ مارس 1976 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن مركزه بوصفه معاهدة دولية لا يدع مجالا للشك في قوته، وثمة دراسة للجنة الدولية لفقهاء القانون الدولي تؤيد الرأي القائل بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية يشكلان مصدرين من مصادر القانون الدولي(تقرير الأمم المتحدة، 1978، ص6).

تنص المادة 12 من هذا الميثاق على ما يلي:

- لكل فرد مقيم بصورة قانونية ضمن إقليم دولة ما ألحق في حرية الانتقال وفي أن يختار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم.
- لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده.
- لا تخضع الحقوق المشار إليها أعلاه لأية قيود عدا تلك المنصوص عليها في القانون، والتي تعتبر ضرورية لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة والأخلاق العامة، أو حقوق وحريات الآخرين، وتتماشى كذلك مع الحقوق الأخرى المقررة في الاتفاقية الحالية.
- لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفية من حقه في الدخول إلى بلده.(وثيقة الأمم المتحدة، 1950، ص9)

ويتعين الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى: الميثاق شأنه في ذلك شأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد استخدم العبارات ذات المعنى الواسع مثل (كل إنسان) و (أي بلد) بدلاً من العبارات ذات المعنى الضيق والمحددة مثل (كل مواطن) و (دولته)، وهذا من شأنه إغلاق الباب في وجه بعض الدول من التمسك بالمفاهيم الضيقة واتخاذها ذريعة لتضييق حق المغادرة، والعودة إلى أبعد الحدود، وحرمان بعض السكان القاطنين في أرض الدولة أو المبعدين خارجها من مباشرة هذا الحق بدعوى أنهم ليسوا من حملة جنسيتها أو رعاياها.

الملاحظة الثانية: القيمة القانونية للحقوق والحريات الواردة في الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية أصبحت من الوثائق الدولية تتمتع بقوة قانونية ملزمة، وعلى الأقل فيما يتعلق بالحق الأدنى للحقوق والحريات المشار إليها، ونعني بذلك تلك الحقوق والحريات التي توصف بأنها (حقوق وحريات أساسية)، ومن بينها حق الإنسان في مغادرة بلده وحقه في العودة إليه. (شتا،1993، ص16)

3.6.2. الاتفاقية الدولية لمنع التمييز العنصري 1966:

تشمل المثل حق العودة لكل فرد حيث ورد في المادة الخامسة (د) وتحدد هذا الحق باعتباره حقاً خاضعاً للقاعدة التي تنص على عدم التمييز إطلاقاً في الفقرة الافتتاحية من المادة الخامسة " تتعهد الدول الأطراف بتحريم التمييز العنصري والقضاء عليه في كل أشكاله وضمان حق الجميع دون تمييز بناء على العنصر أو اللون أو الأصل القومي في المساواة أمام القانون، وخاصة في التمتع بالحقوق التالية"، التي تشمل المادة 2/5 " الحق في مغادرة أي بلد منها بما فيها بلد الشخص والعودة إليه".

4.6.2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 1973:

أكد على مبدأ حق العودة عام 1949 بشأن حق كل شخص في مغادرة أي بلد وفي العودة إلى بلد، وينص مشروع المبادئ الذي تبناه هذا المجلس عام 1973 على ما يلي(بابادجي وآخرون،1996، ص62):

- يحق لكل شخص، دون تمييز أياً كان نوعه، سواء على أساس العنصر أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد أو الزوج، أو أي مركز آخر أن يعود إلى بلده.
- لا يحرم أحد تعسفياً من جنسيته أو يرغم على التخلي عن جنسيته كوسيلة لتجريده من حق العودة إلى بلده.
- لا يحرم أحد تعسفياً من حق دخول بلده.
- لا ينكر على أحد حق العودة على أساس أنه لا يملك جواز سفر أو وثيقة سفر أخرى.

5.6.2. المعاهدة الأميركية لحقوق الإنسان 1969:

تنص المادة الثانية من المادة 12:

- لكل من يقيم بصورة قانونية على أرض دولة ما الحق في التنقل بحرية، والإقامة فيها بمقتضى القوانين التي تنظم هذا الموضوع.
- لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد بحرية، بما في ذلك بلده.
- إن ممارسة الحقوق المشار إليها أعلاه لا يمكن أن تقيد بغير القيود التي نص القانون عليها، والتي تشكل تدابير لا يمكن الاستغناء عنها في مجتمع ديمقراطي لتدارك المخالفات

الجزائية، ولحماية الأمن القومي، أو الأمن والنظام العامين، أو الأخلاق والمصلحة العامة، أو حقوق وحريات الغير.

- يجوز أن تقيد قانوناً في بعض المناطق المحددة، ممارسة الحقوق المعترف بها في الفقرة الأولى، وذلك من أجل المصلحة العامة.
- لا يجوز طرد أحد من إقليم دولة هو من رعاياها ولا حرمانه من حق العودة.

6.6.2. ميثاق بانجول الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981:

ينص هذا الميثاق بوضوح على حق العودة في الفقرة الخامسة من المادة (22):

- لكل شخص الحق في التنقل بحرية وفي اختيار مكان إقامته داخل دولة، شرط الانصياع للقواعد التي نص عليها القانون.
- لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد ما في ذلك بلده والعودة إليه، ولا يجوز إخضاع هذا الحق لأية قيود إلا التي نص القانون عليها من أجل حماية الأمن القومي، والنظام العام والصحة، أو الأخلاق العامة(U.N La Charte International des clroits de l`homme, New York ,1988).

7.6.2. الاتفاقية الأوروبية لصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية(1950):

European Convention for the Protection of Human Right and Fundamental Freedoms) ،1950)

تنص المادتان رقم 2 ورقم 3 من البروتوكول الرابع في هذه الاتفاقية على ما يلي:
المادة رقم (2):

- "لكل من يقيم بصورة قانونية على أرض دولة ما، الحق في التنقل فيها واختيار مكان إقامته ضمنها بحرية.
- لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده.
- ممارسة هذه الحقوق لا يمكن أن تقيد بغير القيود التي ينص القانون عليها والتي تشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، للأمن القومي، أو للأمن العام، أو للمحافظة على

النظام العام لتدرك المخالفات الجزائية، أو لحماية الصحة أو الأخلاق، أو لحماية حقوق الغير وحرياته.

- إن الحقوق المعترف بها في الفقرة رقم (1) يمكن أن تخضع في بعض المناطق المحددة بقيود ينص عليها القانون، وتبررها المصلحة العامة في مجتمع ديمقراطي".

المادة رقم (3):

"يجوز طرد أحد سواء عن طريق تدبير فردي جماعي من أراضي الدولة التي هو من رعاياها".
"لا يجوز حرمان أحد من حق الدخول إلى أراضي الدولة التي هو من رعاياها".

استندت إسرائيل في رفضها السماح للاجئين الفلسطينيين ممارسة حقهم في العودة طوال ستين عاماً على عدد من الحجج الرئيسية، ومن هذه الحجج الادعاء بعدم توفر المكان لعودتهم، والرغبة في الحفاظ على غالبية سكانية يهودية، والتذرع بأمن الدولة وبالقانون الدولي، وذلك في محاولة إثبات أن حق العودة ليس إجبارياً، وأنه لا ينطبق على المجموعات الكبيرة، وأنه محفوظ فقط لمواطني إسرائيل من اليهود. (جعفر، 2008، ص13)

حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم مثبت في أربع مجموعات قوانين منفصلة ضمن القانون الدولي، هي قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وقانون الجنسية، كما هو مطبق عندما تحل دولة محل دولة أخرى في الحكم، وقانون اللاجئين (وهو جزء من قانون حقوق الإنسان الذي يضم القانون الإنساني)، وينطبق قانون حق العودة على الحالات التي يمنع فيها أشخاص عمداً من العودة بعد مغادرة مؤقتة، وعلى حالات الطرد الإجباري على مستوى جماعي أو غير ذلك، وفي الحالة الأخيرة فإن واجب الدولة بموجب القانون الدولي قبول عودة الأشخاص الذين طردوا بشكل غير قانوني هو واجب أشد وأقوى، يمنع أي سياسة حكومية تسعى إلى منع العودة الطوعية للأشخاص المهجرين. (جعفر، 2008، ص14)

مع حلول عام 1948، كان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين قد اكتسب صفة عرفية في القانون الدولي والمعايير العرفية ملزمة قانوناً لكل الدول، وبالتالي فإن الدول ملزمة قانوناً بإتباع القواعد التي تقننها هذه المعايير، وقد أعادت الأمم المتحدة تأكيد وضعية حق العودة باعتباره معياراً عرفياً ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، بل إن التزام الأمم المتحدة بدعم حكم القانون وضمان التنفيذ الفوري والكامل لحق العودة هو التزام أكبر من

ذلك، بسبب الدور الذي لعبته الأمم المتحدة (من خلال قرار الجمعية العمومية رقم 181 الذي اقترح تقسيم فلسطين)، في تسلسل الأحداث التي قادت إلى نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين بالدرجة الأولى، ومع ذلك، فلكون إسرائيل هي دولة المنشأ الوحيدة، فإنها بالتالي الدولة الوحيدة التي يقع عليها الواجب الملزم وفق القانون الدولي في قبول عودة لاجئي عام 1948. (سمارة، 1997، ص9)

الفصل الثالث

معيقات تطبيق القرار: نظرة تاريخية تحليلية

1.3 مقدمة

في دراسة هامة كتبها نعوم تشومسكي ، سنة 2008 قال: "في أيلول/سبتمبر1993، كانت هنـــاك قضية واحدة هي قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولم تظهر تلك القضية في اجتماع واشـــنطن، لكنهـــا ظهرت بعد ديسمبر 1993، أي بعد أن وقعت اتفاقات أوسلو في واشنطن. وفي اجتمـــاع الجمعيـــة العامة ذاك، سوت الولايات المتحدة قضية اللاجئين بشكل أساسي، ومن وجهة نظرها، وكما يـــشير إيلان بابه، وجهة النظر الأمريكية حاسمة، فهي تتمتع بقوة كاسحة، ومع أنها لا تقرر كل شيء، فإن لها تأثيراً هائلاً في ما يحدث في تلك المنطقة، وتأثيراً حاسماً تقريباً. وقد ألغت إدارة كلينتـــون فـــي الأمم المتحدة القرار 194 وصوتت ضده لأول مرة، وقد كان التأييد السابق له دائماً تأييداً منافقـــاً، ولذا كان هذا بطريقة ما خطوة مرحباً بها– إذ بدد عنصر النفاق. ومع ذلـــك، صـــوتت الولايـــات المتحدة ضد القرار 194 لأول مرة. كان ثمة صوتان في تلك الجلسة إسرائيل والولايات المتحـــدة. (تشومسكي، 2008) وينبغي أن أذكر علاوة على ذلك انه منذ الستينات، منذ أن بدأ القضاء علـــى الاستعمار يكتسب تأثيراً في الأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بممارسة حق الـــنقض في مجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة في الصدارة بمراحل، وبريطانيا في مرتبة ثانية وفرنسا في مرتبة ثالثة قصية، على عكس الدعاية المعتادة. وهي كذلك إزاء سلسلة القضايا الأخرى. وينسحب الأمر نفسه على جلسات التصويت في الجمعية العامة فوكالات تابعة للأمم المتحدة وذات توجه عالم ثالث في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) ومؤتمر الأمم المتحـــدة للتجـــارة والتنمية (UNCTAD)، يجري تهميشها أو في بعض الحالات تدميرها، والمنظمة تعاني الحرمـــان

من الأموال... الخ ، ولذلك فإن إلغاء القرار 194 يتلاءم مع نمط أعم.وفي جلسة الجمعية العامة نفسها، دعت الولايات المتحدة إلى "تقييد أو إنهاء نشاط الأمم المتحدة" فيما يخص إسرائيل وفلسطين، والتخلص من جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة بوصفها "لاغية ومنطوية على مفارقة تاريخية". وشمل ذلك جميع الدعوات المتعلقة بحماية الفلسطينيين، أو المعارضة للاستيطان في الأراضي(المحتلة). وكان مؤدى الموقف الأمريكي أن "من غير المثمر مناقشة قانونية القضية". وقد كانت غير مثمرة حقاً لأن تسوية القضايا تمت، من وجهة النظر الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة في هذا الوقت تمضي قدماً لفرض تسوية كانت قد التزمت بها في عزلة دولية كاملة تقريباً لأكثر من عقدين، لكنها كانت قد بدأت وقتذ اك. وعنى إلغاء القرار 194 إلغاء المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً. وكان القرار 194 قد أقر بعد يوم واحد من إقرار الإعلان العالمي بالإجماع، وكان أساساً توضيحياً للمادة 13 في الواقع نصف المادة 13؛ والنصف الآخر هو الجزء المعروف على أفضل وجه من الإعلان العالمي، والجزء الذي ينص على أن "لكل امرئ الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده" وفيما كانت الحرب الباردة مستمرة، كان هناك كل عام في بوسطن أماكن أخرى تنديد شديد بالاتحاد السوفياتي بسببه رفض السماح لإخواننا بالرحيل. وبسبب انتهاكه للمادة 13 من الإعلان العالمي الذي أملاه أساتذة قانون مرموقون من هارفرد وهكذا دواليك. ولم أر طوال تلك الأعوام إشارة إلى الكلمات القليلة الأخيرة من الجملة نفسها: "...لكل امرئ حقاً مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلد". لم أر إطلاقاً أي ذكر لتلك الكلمات، وتلك الكلمات بالذات هي التي أوضحت في اليوم التالي، في القرار 194. لكن النصف الأول من القرار غير وارد الآن فأنتم ما عدتم بحاجة إليه كسلاح من أسلحة الحرب الباردة والنصف الأخرى ملغى، ولذلك ولت المادة 13، وولى معها الاتفاق، وهذا كما يقولون من حسن الحظ. (تشومسكي، 2008)

والقضية الرئيسية الثانية التي ظهرت في أوسلو هي مسألة حقوق الفلسطينيين، وهذه أيضاً تم تجاهلها. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن إعلان المبادئ، في إشارته إلى التسوية الدائمة إنما كان يمثل إشارة فقط إلى القرار 242، وليس إلى القرارات الأخرى التي تدعو إلى حقوق قومية فلسطينية جنباً إلى جنب مع حقوق إسرائيلية. والقرار 242 طبعاً ، قرار نزاع إلى النبذ ولا يقول شيئاً عن الحقوق الفلسطينية، وفي الواقع ليست كلمة "الفلسطينية" مذكورة، وهناك عبارة بشأن الحقوق العادلة للاجئين، لكنها مجرد عبارة عابرة، وهكذا فإن القرار 242 قرار نزاع إلى الرفض كلياً. وخلو من أي إشارة إلى الفلسطينيين، وحقيقة أن التسوية الدائمة مرتكزة عليه انتصار مهم للولايات المتحدة، انتصار أعيد توطيده في كانون الأول/ ديسمبر 1993. (مركز بديل، 2005)

ورغم إعادة التأكيد عاماً بعد عام على قرارات الجمعية العامة إلا أنه لم يطبق أي منها بسبب الرفض الإسرائيلي، ولم تجبر المجموعة الدولية إسرائيل على تطبيق هذه القرارات كما فعلت في كوسوفو، البوسنة والهرسك وغيرها من المناطق علماً بأنه كان أحد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة هو اعترافها بتطبيق القرارين 181 و 194 الأول على إقامة دولة فلسطينية والآخر ينص على عودة اللاجئين إلى ديارهم ولم يحدث حتى الآن ولم تطبق كذلك أي من قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن. (مركز بديل، 2005)

ومن أهم القرارات التي ساعدت اللاجئين الفلسطينيين على الصمود والبقاء القرار الدولي 302 القاضي بتشكيل هيئة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) وذلك بعد أن أضحت قضية اللاجئين مشكلة دولية تستوجب حلاً دولياً وبالتالي جاء قرار تشكيل الاونروا لتقديم خدمات الإغاثة للاجئين إلى حين تطبيق القرار 194 الذي يعتبر مسؤولية دولية عن حل مأساتهم. ومن هذا المنطلق لن يستطيع أحد في العالم أن ينكر أن ملايين اللاجئين الفلسطينيين المشتتين في أصقاع العالم كانوا وما زالوا ضحية قيام دولة إسرائيل، وهو الأمر الذي اعترفت به ولا تزال تؤكده الأمم المتحدة وتؤكده القيادة الفلسطينية في كل المحافل الدولية لحشد الدعم الدولي لحق اللاجئين في العودة. (يحيى، 1998، ص11)

وقد أصبح حق العودة الهاجس الذي يدك مضاجع الإسرائيليين في كل المحافل الدولية وفي فترات التهدئة وأثناء الجلوس على طاولة المفاوضات نظراً لمواقفهم العنصرية الرافضة لإقرار حق العودة والاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية عن نشوء قضية اللاجئين ونظراً لاستمرارها وتواصلها في مصادرتها للممتلكات اللاجئين في إطار تشريعاتها العنصرية التي تهدف إلى إبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية خالصة تتمتع بممتلكات اللاجئين كما تشاء لتوطين اليهود الجدد عليها، إن هذا الموقف الإسرائيلي الذي يستند على سياستها العنصرية ليس بجديد على تلك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. (يحيى، 1998، ص12)

2.3 معيقات تطبيق القرار الدولية

إن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية ليس ثابتاً، فهو انعكاس لموقف الإدارة الأميركية من إسرائيل وتحالفها معها، الذي كلما تعمّق، وتوطدت أواصره، وتعمقت مكانة إسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة تراجع الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية، وتحولت قضية اللاجئين كبند هامشي جداً وغامض في مشاريع التسوية الأمريكية الشرق أوسطية.

يعتقد الدكتور إبراهيم أبو لغد أن هناك ثلاثة عوامل حاسمة تؤثر في القرارات الأميركية الهامة تجاه القضية الفلسطينية وتجاه الفلسطينيين؛ العامل الأول هو المواقف الأمريكية المتكررة والمعادية عموماً للعرب والمنطقة العربية، فأميركا تبنت مواقف واتخذت قرارات معادية، خاصة ضد بعض القيادات والزعامات العربية الثورية والقومية؛ فجمال عبد الناصر، وصدام حسين، وحافظ الأسد، وياسر عرفات، كانوا يصورون في السياسات الأمريكية، وفي دوائر صنع القرار ومراكز الدراسات والأبحاث على أنهم خطر على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، من هنا فإن ارتباط الفلسطينيين مع العرب يضعهم في خانة الصورة النمطية السلبية في العقل الأمريكي، والعامل الثاني يدور حول كون الفلسطينيين جزءاً من العالم الثالث، بينما يعتبر اليهود والإسرائيليون في مصاف الدول والشعوب المتقدمة الديمقراطية والقابلة للتطور والتغيير، أما الفلسطينيون فهم أقرب إلى منظومة العالم الثالث، أو عالم الجنوب المتخلف المنغلق، الذي لا يمتلك أدوات التطور والتقدم. في هذا السياق، قامت أمريكا بسياسات، وسنت قرارات معادية للعالم الثالث، بما فيها التدخل العسكري في كثير من مناطق العالم، كما هو الحال في أميركا اللاتينية والوسطى، وفيتنام، والمنطقة العربية، إضافة إلى سياسة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية التي مارستها ضد شعوب أميركا الوسطى والفلبين وكوبا وإثيوبيا، أما الاعتبار الثالث فيتعلق بوجهة النظر الأمريكية تجاه حركات التحرر العالمية، وموقفها من الشعوب التي تسعى للتحرر والاستقلال خاصة في الجزائر وجنوب إفريقيا وفلسطين، فأميركا تبنت وجهة نظر سوداوية من تلك الحركات الثورية التي سعت جاهدة لتحقيق أهدافها السياسية من خلال الوسائل العسكرية والثورية، بما فيها العنف والكفاح المسلح. من هنا دعمت أمريكا الفرنسيين في حربهم ضد الثورة الجزائرية، وأيدت البرتغال في حروبها ضد حركات التحرر الوطني في زائير وأنغولا وموزمبيق، وفي نفس السياق قوّت إمكانيات إسرائيل في حربها ضد الحركة الوطنية الفلسطينية.(ميخائيل،1996، ص325-327)

أما على صعيد السياسة الداخلية الأمريكية، فاحتلت القضية الفلسطينية وارتباطها مع إسرائيل مكانا خاصا في الحسابات الداخلية الأميركية، وذلك بحسب الحضور القوي للوبي اليهودي والجماعات المؤيدة لإسرائيل، والتي تلعب دوراً قوياً في صنع القرار في أمريكا، وتؤثر على صناع القرار في مختلف الأجهزة والوزارات والمؤسسات.(والت وشايمر، 2007، ص54-65)

ويلعب سوء الانطباع دوراً هاماً في حسم الخطوط والقواطع حول المحتوى الثقافي للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث يسوق الإسرائيليون بسهولة في الإعلام الأمريكي، وفي الأفلام والأدب، وفي أوساط الرأي العام، حيث ينظر إليهم على أنهم خلاقون، ومبدعون، وقادرون على تحويل

الصحراء إلى جنات خضراء، كما أنهم يعتنقون العقيدة الديمقراطية، وتذهب أغلب المنظمات اليهودية المدافعة عن إسرائيل إلى حد اعتبارها الدولة الوحيدة الديمقراطية في الشرق الأوسط التي تعيش وسط محيط من الديكتاتوريات والأنظمة السلطوية والتسلطية العربية التي لا تحترم الحد الأدنى من حقوق الإنسان.(Said,2001, p.75)

بالمقابل ينظر إلى العرب الذين ينتمي لهم الفلسطينيون بصورة نمطية سلبية، فالكتب والمقالات الصحفية والدراسات والأبحاث المختلفة التي تغطي مسائل العروبة والقضايا العربية والحياة اليومية للشعوب العربية، تظهر العرب على أنهم متخلفون، ومتشددون، وشلة من الجهلة، وتجمعات بشرية مغلقة غير قابلة للتطور. إدوارد سعيد يتبنى تقريباً وجهة النظر هذه حيث يقول: "هناك خوف من العرب وكراهية لهم إلى درجة أن الخوف والكراهية يعتبران من المكونات الدائمة للسياسة الأمريكية تجاه العرب وقضاياهم المختلفة منذ الحرب العالمية الثانية، وأن أي شيء يرتبط بالعرب والمنطقة العربية والإسلامية ينظر إليه في أميركا على أنه تهديد لإسرائيل". (شديد، 1996، ص70-71)

كل الرؤساء الأمريكيين الذين وصلوا إلى البيت الأبيض تقريباً، دشنوا حملاتهم الانتخابية على منصة التأييد الشامل والكامل لإسرائيل ولسياساتها في الشرق الأوسط، وأظهروا صراحة كل أشكال الدعم الكامل لها والرفاهية لسكانها، فعلى سبيل المثال، أشار الرئيس الأمريكي جون كيندي في أكثر من مناسبة إلى أن هناك ارتباطاً عاطفياً ووجدانياً أمريكياً مع الدولة الإسرائيلية، وفي العام 1960م حصل كيندي على أغلبية أصوات اليهود في أمريكا الذين دعموا برنامجه الديمقراطي الليبرالي، بعد رفع شعار الصداقة مع إسرائيل.(موعد، 2003، ص468)

ولا يستطيع أي رئيس أمريكي أن يتجاهل نفوذ جماعات الضغط، فقد اضطر الرئيس كارتر إلى أن يتراجع عن بعض تصريحاته وقناعاته حول القضية الفلسطينية التي تحدث عنها إبان حملته الانتخابية، واضطر بوش الابن أن يظهر بمظهر العاجز عن فرض إرادته على حكومة شارون إبان الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال شهر نيسان 2002. (موعد، 2003، 466)

بدأ الدور الأمريكي في عمليات التسوية السلمية يدخل حيز التنفيذ بتحويل اليهود مركز نفوذهم إلى القوة العظمى الصاعدة (الولايات المتحدة الأميركية)، وحصلوا على دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإلغاء الكتاب الأبيض لعام 1939م، واظهر الرئيس الأمريكي ترومان تعاطفاً أكبر مع الصهيونية، وفي جو من الضغط الأمريكي- اليهودي والضعف العربي تخلى البريطانيون

رسمياً عن الكتاب الأبيض في البيان الذي أصدره وزير الخارجية البريطاني بيفن في 14 تشرين الثاني/نوفمبر1945م، وتشكلت اللجنة (الأنجلو-أمريكية) للتحقيق في القضية الفلسطينية، ما أدخل أميركا بشكل مباشر في القضية الفلسطينية.

أوجدت نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق الإطار الدولي الملائم، الذي يمكن من خلاله الإعلان عن بروز وضع دولي جديد انتقل من نظام أحادي القطب إلى نظام التفرد الدولي المطلق على القرار العالمي، حيث استطاعت تسخير القانون الدولي والشرعية الدولية لخدمة مصالحها الحيوية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل الولايات المتحدة طرفاً منفرداً في التعامل والتوجيه والتأثير على مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، كما كشف غزو العراق واحتلاله الرغبة الأمريكية في إعادة رسم المنطقة العربية مجدداً، بما يتماشى وخدمة مصالحها، ولهذا عملت الولايات المتحدة على الاستفادة من هيمنتها على المنطقة بالتعامل مع التسوية السلمية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل جديد أكثر براغماتية وتحفظاً.(الهور، 1983، ص51)

يمكن أن يندرج الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية تحت جملة من المصالح والاستراتيجيات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ملامحه توطيد النفوذ الأمريكي في المنطقة، وفي عدد من مناطق العالم عقب بدء عصر الانفراد الأميركي المطلق (عبد ربه، 1996، ص57)، وقد تعاظم هذا النفوذ بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، وفق خط بياني تصاعدي حتى حرب الخليج الثانية لمواجهة النفوذ السوفييتي (سابقاً)، وضمان تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأميركية والغرب.

سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وضع أساس واقعي لحل الصراع العربي ــ الإسرائيلي، في إطار العمل لتحقيق الهدف المذكور سابقاً، واستطاعت إدارة الرئيس جيمي كارتر- تمهيداً لذلك- التوصل إلى عقد اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978م، ومن ثمة بقيت الولايات المتحدة كشريك مباشر في أية تسوية سلمية في المنطقة، وعلى قاعدة كامب ديفيد سارت الإدارات الأميركية اللاحقة في سياسة التسوية.

ويمكن القول إن الدور الأمريكي في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط الهادف للحفاظ على المصالح الأمريكية الاستراتيجية كان أمام خيارين؛ الأول هو مواجهة الفشل في مسار العملية السلمية، والذي يعني الفشل في تحقيق أهدافها في المنطقة، أما الثاني فهو القبول بالحد الأدنى من

المطالب الفلسطينية (استعادة الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وعودة اللاجئين)، ومن ثم إنجاح المشروع الأمريكي وتحقيق مصالحها في المنطقة.
من هنا يمكن القول إن نجاح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة مرهون بقبولها للخيار الثاني ومعه نجاح التسوية السلمية، وهذا يجعل في يد الفلسطينيين ورقة رابحة مفادها أن المشروع الأمريكي في المنطقة لا يمكن أن يمر عبر الفلسطينيين، ومن ثم تصبح الولايات المتحدة أكثر حاجة للجانب الفلسطيني وليس العكس. (محسن، 2001)

ولا شك أن قدر الاتحاد الأوروبي الجغرافي والسياسي والاقتصادي، هو التعامل مع الدول العربية والاهتمام بما يدور في الشرق الأوسط وبالقضية الفلسطينية، كما أن قدر الدول العربية أن تبحث عن حليف لها يدافع عن مصالحها وقضاياها، في عالم تهمين عليه الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لإسرائيل. ونتناول في هذا المبحث توجهات الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص. ومع أنه ليس من الضروري التوسع في هذا المبحث حول جذور العلاقات العربية – الأوروبية وتطورها، إلا أنه لا بد من استعراض بداية تلك العلاقة وتطورها، من أجل فهم أفضل للمؤثرات التي تؤثر على توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية، خاصة أن أوروبا هي الساحة التي انطلقت منها الحركة الصهيونية في مشروعها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، لأنه من دون الدعم التي قدمته لها، ما كان ممكناً أن تظهر إسرائيل إلى الوجود.

تميزت الحقبة الاستعمارية الحديثة بحلم الغرب بالسيطرة على العالم العربي، وحتى لا يتكرر فشله كما حدث في الحروب الصليبية في الفترة (1069م –1291م) أراد الغرب تحقيق ركيزتين أساسيتين لتحقيق هذا الحلم، أولها: الغزو الفكري للعقل والثقافة العربية، ليصبح الغرب هو النموذج الثقافي والفكري للعرب، وثانيها: إيجاد أقليات دينية أو عرقية تعيش في المحيط العربي تقبل المشاركة أو دفعها للاستفادة من الحلم الغربي في السيطرة على المنطقة، وقد عبر عن ذلك نابليون بونابرت أثناء حصاره عكا عام 1799م، عندما أصدر نداءه الشهير إلى يهود العالم دعاهم فيه إلى نصرة مشروع إقامة الإمبراطورية الفرنسية مقابل أن يعيد لهم ملك إسرائيل.(عبدالله، 1993، ص37–60)

هذه الرغبة كان يدفعها الحفاظ على مصالح الغرب، وقد مارست أوروبا هذه الرغبة فيما بعد من خلال سياسة التدخل، التي قامت بها بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية في شؤون الإمبراطورية العثمانية طوال القرن التاسع عشر (حجازي،1995، ص3–24)، والتي بلغت ذورتها بوقوف

القوى الأوروبية الكبرى موحدة ضد محاولة محمد علي عام1840م لتوسيع مناطق نفوذه، من أجل بناء مركز قوة عربي قادر على وراثة الإمبراطورية العثمانية (رجل أوروبا المريض).

ونظراً إلى الدور الكبير الذي أدته الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا في فرض الانسحاب من بلاد الشام على محمد علي، فقد ازداد تبعاً لذلك التدخل الأوروبي المباشر في أمور الإمبراطورية العثمانية وخاصة في بلاد الشام. وبقي الصراع سجالاً بين الدول الأوروبية في سبيل مصالحها، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914م بين بريطانيا وحلفائها من جهة وبين ألمانيا وحلفائها من جهة أخرى، ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا حيث أبعدت على أثرها من جميع الأراضي التي كانت تحتلها ومن ضمنها فلسطين.

أما عن الموقف الأوروبي قبل قيام إسرائيل(1916م-1948م)، في ذروة الحرب العالمية الأولى وتحديداً في شهر آذار/مارس عام1916م، قامت الحليفتان بريطانيا وفرنسا بالتوقيع على اتفاقية سايكس- بيكو، التي تم من خلالها تقسيم تركه الإمبراطورية العثمانية بينهما، وتزامن استثناء فلسطين من هذه الاتفاقية وإبقائها تحت الإشراف الدولي مع الوعود البريطانية بمنح اليهود حق إقامة وطن قومي لهم، بما عرف فيما بعد بـ (وعد بلفور) الذي صدر بعد العديد من الاتصالات والمفاوضات بين بريطانيا والولايات المتحدة والحركة الصهيونية وذلك تجسيداً للرؤية الاستعمارية السائدة في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين التي تعتبر الأراضي التي يسكنها غير الأوروبيين أراضي خاليه، فبعد تصريح الحكومة البريطانية في 2 تشرين الثاني / نوفمبر عام 1917م الشهير باسم (وعد بلفور)، على إثرها مباشرة اطلع الرئيس الأمريكي ويلسون الرأي العام في الولايات بتفسيره حيث قال: "إنني أعلن بأن الأمم الحليفة قد قررت بدعم كامل من حكومتنا وشعبنا أن تضع أسس الدولة اليهودية في فلسطين" (إيفان، 1974ص23)

وفي يوم 25 نيسان/أبريل عام1920م وافق المجلس الأعلى للدول المتحالفة عند انعقاده في سان ريمو على أن يوكل إلى الحكومة البريطانية مهمة الانتداب على فلسطين(شوفاني، 1996، ص309). وفي 24 تموز/يوليو عام 1922م أسند مجلس عصبة الأمم مهمة الانتداب إلى الحكومة البريطانية على فلسطين(شوفاني، 1996، ص237)، وكانت تركيا قد وافقت بمقتضى معاهدة سيفرفي 10 آب/أغسطس عام 1920م(شوفاني، 1996، ص39)، على انفصال الولايات العربية عنها، كما وافقت على وعد بلفور الذي أصبح نافذاً بعد إن أبرمت معاهدة لوزان في 4 تموز/يوليو عام 1923م(كتن، 1970، ص57).

كان تعيين هربرت صامويل مندوباً ساميا على فلسطين، بمثابة رسالة واضحة من الحكومة البريطانية، لتأكيد التزامها بوعد بلفور وإصرارها على تنفيذه، وقد عمدت إدارته إلى سن التشريعات وإصدار المراسيم التي تمهد الطريق لقيام دولة لليهود. وبالاستناد إلى تخويله سن القوانين وإصدار التشريعات، عمد المندوب السامي إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستيطان الصهيوني في فلسطين. فقد أصدر قانون الهجرة عام 1921 الذي سمح بدخول (16.500)ألف مهاجر يهودي سنوياً، والذي جرى تعديله في السنوات اللاحقة أعوام 1921م ،1925م، 1933م لزيادة عدد المهاجرين المسموح لهم بدخول فلسطين(الموسوعة الفلسطينية،1990، ص79). كما أصدر قانون أراضي الذي يمنع الفلاحين الفلسطينيين من توسيع أراضيهم الزراعية، وكذلك قانون الأراضي الموات الذي يحذر على الفلاحين الفلسطينيين ضمنها إلى ملكيتهم. كما اعترفت إدارة الانتداب البريطاني بالمؤسسات الصهيونية التي أقيمت بهدف تهويدالأرض مثل؛ الوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، لتهويد الأرض عبر الاستملاك بأي شكل، ونقابة العمال اليهود (الهستدروت) لتهويد العمل والاقتصاد. وأعطى امتيازات توليد الكهرباء في فلسطين لمشروع روتنبرغ اليهودي، كما منح امتياز لشركة البوتاس(شوفاني، 1996، ص387). وقد مارست المؤسسات الصهيونية سلطة موازية لسلطات الانتداب بعملها وموافقتها، واحياناً موجهة لأعمال إدارة الانتداب بالتنسيق مع الحكومة البريطانية في لندن.

هذه الحملة البريطانية – الصهيونية لترسيخ أسس الكيان اليهودي منذ وعد بلفور، كانت مدعومة أمريكياً وفي جميع مراحلها. وجاء الإعلان عن تشكيل اللجنة الأنجلو – أمريكية التي أصدرتت توصياتها بعد النشاطات واللقاءات التي قامت بها والتي اعترفت فيها بأن الوكالة اليهودية هي حكومة ضمن حكومة الانتداب، والتسليم بسلطة الوكالة اليهودية في فلسطين. (شوفاني، 1996، ص86)

وأما الموقف الأوروبي بعد قيام إسرائيل (1948–1967م)، فقد أسهمت الدول الأوروبية منفردة ومجتمعة، على إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين ولم تتبدل سياسية الدول الأوروبية تجاه فلسطين وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا، فقد استمرت بريطانيا تساند إسرائيل، وتعارض المطالب والحقوق المشروعة للفلسطينيين، كجزء من استراتيجيها تجاه القضية الفلسطينية، بل أن المعطيات الجديدة، هي التي تبدلت، حيث برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى، وتراجع النفوذ البريطاني والفرنسي إلى مجرد دول تمارس سياساتهما من خلال واشنطن، وعلى الأخص خلال الفترة التي تزعمت فيها الولايات المتحدة المعسكر الغربي في مواجهة ما سمي بالمد السوفيتي المتعاظم.

لما تطور الصراع العربي–الإسرائيلي اتخذت أوروبا مواقف متطورة ومختلفة قريبة، أحيانا، من مواقف الولايات المتحدة وتتسم أحيانا أخرى بالاستقلالية، ففي عام 1950م أيدت فرنسا إسرائيل تأييداً كاملاً ومكشوفاً عندما شاركت بإصدار البيان الثلاثي مع بريطانيا والولايات المتحدة الذي استهدف حماية إسرائيل، هذا الموقف الذي تتابعت عليه الحكومات الفرنسة المتتالية والتي زودت إسرائيل بالأسلحة والطائرات الحربية. في عام 1956م بلغ التقارب الفرنسي–الإسرائيلي مرحلة متقدمة إلى حد اشتراكيهما معا إلى جانب بريطانيا في عدوان السويس عام 1956، ووقوف فرنسا إلى إسرائيل في الانسحاب من سنياء عقب ذلك العدوان رغم قرارات الجمعية العامة بهذا الخصوص. وكان من أخطر جوانب الدعم الفرنسي الدعم في مجال الطاقة الذرية، الذي بدأ عندما وقع الجانبان اتفاقية عام 1953 في مجال الأبحاث النووية. (الموسوعة الفلسطينية، 1990، ص45)

وبدأ التحول التدريجي البطيء في الموقف الفرنسي بعد تولي الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية الفرنسية عام 1958م، وحصول الجزائر على الاستقلال عام 1962م وخاصة بعد عدوان حزيران/يونيو عام 1967م بدا واضحاً في تصريح مجلس الوزراء الفرنسي في 2حزيران/يونية عام 1967م: "أن فرنسا تعتبر كل دولة من الدول لها الحق في العيش ولكنها ترى أن الأسوأ هو اندلاع الحرب، وبالتالي فإن الدولة التي تكون بادئة في استعمال السلاح لا تحظى بموافقة فرنسا، ولا بتأييدها"(الموسوعة الفلسطينية، 1990، ص45). استمر ما يسمى بعهد ديغول إلى ما بعد حرب حزيران/يونيو حتى أوائل السبعينيات، حيث فرض حظراً على إرسال الأسلحة الفرنسية إلى المتحاربين. وقد مس هذا الخطر إسرائيل بشكل أساسي ولم تعترف فرنسا بأية تغييرات على الأرض نتيجة الأعمال الحربية. واتسمت السياسة الفرنسية منذ أوائل السبعينيات بالتذبذب والاستنكاف وتراجعت الأفكار الديغولية تجاه القضية الفلسطينية بعد أن حل محله بومبيدو وفاليري جيسكار دستان إلى أن تغير هذا الموقف من خلال عضويتها في المجموعة الأوروبية ودورها البارز في إصدار بيان البندقية.

وخلاصة القول أن الولايات المتحدة قد تغاضت عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين. أما الاتحاد الأوروبي فقد اتخذ مواقف إيجابية حيال القضية الفلسطينيّة، ولا سيما القدس، وسياسة الاستيطان، وحقوق الفلسطينيين القومية وإنشاء الدولة الفلسطينية، وحق "إسرائيل" في العيش بأمان، إلا أنه تجاهل حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم. وقد تراجع الموقف الأوروبي عن الإقرار بحق اللاجئين في العودة الى بلدهم، وبوجوب إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية. كما أن قرارات

المجتمع الأوروبي لم تذكر من قريب أو بعيد حق العودة، واقتصرت على الإشارة إلى الحل العادل للمشكلة الفلسطينية.

ومع مرور الوقت، ومع اعتراف أوروبا بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبحقه في إنشاء دولة مستقلة، إلا إنها تجاهلت قضية اللاجئين لتركّز على حق تقرير المصير. وترى المجموعة الأوروبية أن للمشكلة بعداً إقليمياً ودولياً، يتجاوز مشكلة اللاجئين... إلا أنّ فرنسا كانت في ذلك الحين من بين الدول التي تشير صراحةً الى حق العودة. فوزير خارجيتها فيدرين في كلمته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ عام 1999، صرّح قائلاً: «في ما يتعلق بفرنسا، فإن الأساس في القانون الدولي والمرتبط بهذه المسألة موجود في مختلف قرارات الأمم المتحدة التي أكدت على حق عودة اللاجئين. وفي نهاية الأمر، يعود الى الأطراف المعنية إيجاد حل. إلا أن الموقف الفرنسي اليوم لا ينحرف عن موقف الاتحاد الأوروبي، الذي يتغاضى عن حق عودة اللاجئين، ويتماشى مع موقف واشنطن ويلبّي ما تصر عليه وتريده "إسرائيل".

3.3 معيقات تطبيق القرار الإقليمية والعربية

إن الجهل بالنظام الدولي لحماية اللاجئين وآليات عمله ومستنده القانوني وكيفية التعامل معه، قد كرّس استبعاد اللاجئين الفلسطينيين من هذا النظام والذي نصت عليه الفقرة (د) من المادة الأولى لاتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. ومن المستغرب أن الوزيرين المفوّضين المصري والعراقي قد صوتا لصالح هذا الاستبعاد، وليس معروفاً حتى اليوم سبب هذا التصويت. ولكن الشيء المعروف هو أن الدول العربية كانت قد صوتت قبل ذلك ضد قرار 194 لعام 1948 والذي تنص فقرته الحادية عشر على وجوب إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن فقدان ممتلكاتهم أو الأضرار التي أصابتها. وهكذا بقي اللاجئون الفلسطينيون هم الوحيدين خارج هذا النظام الذي تكفّل بحماية اللاجئين في الدول المضيفة لهم، وبالمقابل مكّن معظمهم من العودة إلى ديارهم، بحيث بقي اللاجئ الفلسطيني في الشتات. (الخنساء، 2004، ص13)

ولقد أدى الجهل وانعدام التقدير السليم لأهمية قضية اللاجئين في إدارة صراعنا مع إسرائيل ولأبعادها الدولية، وانعدام الخبرة والقدرة على إدارة معركة اللاجئين بكل ما لديها من خصائص وعوامل وأبعاد وقوانين خاصة بها، إلى سحب راية عودة اللاجئين الفلسطينيين من المسرح الدولي، كما أن الصمت العربي كان له الدور الأبرز في ذلك، فاستأثرت به راية عودة اليهودي إلى أرض الميعاد. ولتسهيل عقد المقارنة فحسب بين طريقة تعاملنا مع قضية اللاجئين الفلسطينيين والأساليب

التي ما زالت تتبعها إسرائيل في تضليل الرأي العام العالمي، فقد دأبت المنظمات اليهودية العالمية على إصدار بطاقة أو ملصق يحمل صورة أينشتاين، وقد كتب عليه كلمة واحدة فقط هي "اللاجئ". (الخنساء، 2004، ص14)

قرر مؤتمر القمة السابع الذي عقد في الرباط 1974 بالاجماع وبموافقة الاردن ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وهكذا فقد تراجع موقع القرار القومي العربي بشأن القضية وضمنها مسالة اللاجئين لصالح القرار الوطني.
كما تم تحديد الهدف المرحلي للأمة العربية بتحرير الاراضي المحتلة عام 1967 واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير وذلك بناء على توجهات الفلسطينيين. وقد حاول السادات أن يضع أسساً لحل النزاع برمته. ودخل في مفاوضات حول الجولان السوري وحول القضية الفلسطينية. ثم توصل مع الإسرائيليين وبمساعدة الرئيس كارتر إلى"اتفاقية إطار للمفاوضات حول وضع الضفة الغربية وقطاع غزة"، تضمنت موافقة إسرائيل على إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني منتخبة في الضفة والقطاع. ووضع الترتيبات العملية لعودة النازحين الذين غادروا الضفة والقطاع منذ 5حزيران/يونيو 1967. وتم تحديد الفترة الانتقالية بخمس سنوات يتم بعدها الاتفاق على الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وضمنها طبعا اللاجئين.
(الطيراوي،http://www.tirawi.ps/ar/palestine/2012.html:2012)

وإن ما يميز الطروحات العربية اللاحقة ، التي وإن كانت تعبر أصلاً عن موقف هذه الدول وتصدر في النهاية باسم جامعة الدول العربية، كمبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك عام 1981م، ومبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز آنذاك عام 2002م، أن أياً منها لم يجد طريقه للتطبيق نتيجة عدة عوامل منها:

- أن معظم هذه المبادرات لا تتجاوز في واقعها المعلن أكثر من مواقف دعم وتأييد معنوي تخلو من خطط وإجراءات أو مواقف لتحقيقها عملياً، وهي وإن بدت موحدة الموقف ظاهرياً إلا أنها منقسمة المواقف والاتجاهات في الواقف في الوقت ذاته، حيث جاءت في أغلبها كتعبير عن مواقف سياسية معينة، وألقت بمسؤولية التطبيق والتنفيذ على عاتق القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة، كما لم تتضمن هذه المبادرات آليات تحدد كيفية البدء بالعلمية السلمية، وتركز على المبدأ دون التفاصيل، ما جعلها فارغة المضمون.

- عدم قدرة الدول العربية على تنفيذ ما ورد في هذه المبادرات أو الضغط في اتجاه حالة الضعف العام التي يعاني منها العالم العربي، واختلال موازين القوى لصالح إسرائيل وغياب أي رادع عربي، ما شجع إسرائيل على تجاهل هذه المبادرات وضرب عرض الحائط بها.
- تداخل بعض هذه المبادرات وتزامنها بشكل يجعلها متنافسة ويضعف من أهميتها، ومن أمثلة ذلك إصرار العقيد معمر القذافي على طرح مبادرته الخاصة بـــ (إسرائيل) على قمة بيروت العربية عام 2002 في الوقت الذي كانت فيه القمة تناقش المبادرة السعودية، رغم أن هذه الأخيرة لقيت من الاهتمام والتأييد المسبق ما حال دون مناقشة القمة للمبادرة الليبية.
- إن هذه المبادرات– باستثناء المبادرة العربية في قمة فاس عام 1982م والمبادرة السعودية في بيروت عام 2002م–جاءت فردية ولم تحظَ بالإجماع العربي، وبالتالي لم تلق الاهتمام الكافي دولياً وإقليمياً، كما أن بعضها اتسم في طرحه بعدم المنطقية والبعد عن الواقع، واللافت أنه رغم تعدد هذه المبادرات، فإن عملية التسوية ما زالت تجري على المستوى المباشر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، أو من خلال الطرف الأمريكي، في حين يبدو الطرف العربي مغيباً أو مهمشاً كلياً في هذه العملية. وبالمجمل فإن ما اعترى المواقف العربية طيلة حقبة الصراع من هشاشة وهلامية وانقسامات، ومن استمرار وتيرة تشبث هذا الموقف بنصوص القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تنظر إليها القوى المؤثرة بالتقادم تارة وبالواقعية تارة أخرى، مؤشرات أكيدة على ضعف تأثير هذا الموقف في مستقبل موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين. إن استمرار هذا النهج في المواقف والاتجاهات سيؤثر سلباً على الموقف الفلسطيني (على الأقل الرسمي) الذي بقي موقفاً مستقلاً في الظاهر تابعاً في واقع الأمر وانعكاساً للمواقف العربية. الأمر الذي يدعو إلى ضرورة توحيد الموقف العربي، وطرح مشروع متكاملٍ لعملية التسوية في المنطقة على مختلف المسارات (الفلسطينية، والسورية، واللبنانية)، يأخذ بعين الاعتبار الظروف والتطورات الراهنة دون أن يتخلى العرب عن ثوابتهم في هذا الصدد، ولعل العمل على إعادة إحياء خطة السلام العربية (المبادرة السعودية) والتي تبنتها قمة بيروت عام2002م، قد يصبح أمراً ذا أهمية خاصة في ظل تعثر خطة الطريق الأمريكية، شرط أن يكون التحرك العربي في هذا الصدد موحداً وجماعياً وتحت مظلة الجامعة العربية.

4.3 معيقات تطبيق القرار الصهيونية

1.4.3. المخاوف الصهيونية من تطبيق القرار:

كان ردّ الكيان الصهيوني- منذ اللحظة الأولى لتبنّي القرار 194- سلبياً ورافضاً له. وكان موقف الكيان الصهيوني من قرار حق العودة متشدداً ، وقد تمثّل ذلك بالإصرار المتصلّب في توطين اللاجئين الفلسطينيّين في بلدان عربية. ويمكن تلخيص المخاوف الصهيونية من تطبيق القرار بالنقاط الآتية:

- انعدام الأمن الوطني والقومي للكيان الصهيوني: إن هذا الكيان يدرك تماماً ويقيناً أنه دولة تفتقد إلى مقومات الكيان الوطني والقومي والتاريخي والجغرافي والثقافي المتصل والمترابط، فاليهودية ليست قومية. إن القومية هي توافق عدة كيانات متصلة ومترابطة جغرافياً وثقافياً وتاريخياً وحضارياً وتتقاطع في اللغة والدين والعادات والتقاليد وتتعايش بسلام وأمن اجتماعي متناغم. إن دولة إسرائيل هي حتى كيان تجميعي من أطياف مختلفة من الثقافات المتعددة والجغرافيات المتنائية والتقاليد المتوازنة وغير الملتقية، ولغات كانت متعددة وعملوا على توحيدها بعد قيام دولتهم، ربما اجتمعوا شكلياً في عنصر واحد وهو الديانة اليهودية، لقد خلطوا الديانة اليهودية مع العلمانية وانبثق من هذا الخلط الصهيونية. والصهيونية من كلمة صهيون "أرض فلسطين" والمفهوم الديني عندهم "أرض الميعاد". إن حق العودة يمثل مخاوف مرعبة لهذا الكيان المتفسخ في داخلة والمترابط بروابط واهية مبنية على أسس متينة(محيسن، 2005، ص56).
- قيام الدولة على أساس الأيديولوجية الدينية البحتة، وعدم قبول الآخر: الديانة اليهودية من أقدم الديانات السماوية، وتأخر اليهود في جمعها "الألواح التي نزلت على سيدنا موسى- التوراة"، وتعاقبت عليها أمم وحضارات كثيرة وتأثرت بكل الحضارات القديمة والديانات اللاحقة، وطرأ عليها ما طرأ من تحريف، وظهرت كتب وضعية استعاضوا بها عن التعاليم السماوية، ووضعت لليهود فقط ولا تقبل بالآخر، ودخلت عليها الأساطير والأحجيات والخرافات، وأدخلوا العادات والتقاليد اليهودية ضمن هذه الكتب الوضعية، فأصبحت ديانة وضعية انعزالية، شمولية النظام ومحصورة عرقياً على الجنس اليهودي وانقسم اليهود إلى مذاهب متعددة، واليهودي عندهم يجب أن يكون من أم يهودية وأب يهودي، وبالتالي لا يقبلون من يعتنق ديانتهم، ولا يتزوجون من الغير ولا يزوجون للغير، فمثلاً قاوموا دعوة السيد المسيح، واتهموا والدته العذراء بالرذيلة، واعتبروه غير يهودي لعدم معرفتهم من هو أبوه، وعذبوه وصدوه، ومن تزوج أو تزوجت منهم من غير يهودية أو يهودي خرج من الديانة، وبالتالي فإن حق العودة يمثل لهم كابوساً خطيراً ويدمجهم مع الغير ويذيب الهوية اليهودية ويلغيها. ويلغي عنها القداسة وينزع منهم الروح الإلهية نتيجة اختلاطهم مع الجنس

البشري الآخر، وتزول عنهم الشرنقة التي تحفظ هويتهم المميزة عن الآخرين من وجهة نظرهم الضيقة.(خميس، 1983، ص67)

- خصوبة الإنجاب عند الفلسطينيين وترابطهم الاجتماعي والثقافي والديني على اختلاف دياناتهم: هذا هو العامل المرعب لإسرائيل، فالفلسطينيون يملكون عوامل التكامل والوحدة والدين والثقافة، كأساس قوي لكيان مترابط قومياً مع الكيانات المجاورة وعلى امتداد جغرافي مترامي الأطراف، وقيام كيان للفلسطينيين في أراضي 1967 وتداخل فلسطيني الداخل معه سوف يهدد الكيان الإسرائيلي ويذيبه تدريجياً ويذويه من الزمن ويلغيه، وذلك لخصوبة الإنجاب عند الفلسطينيين وتغير العامل الديمغرافي لصالحهم بتسارع يفوق بكثير العنصر اليهودي، ويطغى الطابع الفلسطيني على الدولة الإسرائيلية ويشل حركتها عن الدوران والتمدد ويسحقها، ويذيبها في المحلول العربي الإسلامي الذي يتسع لكل الأعراق ولديه شريعة تحترم التعامل مع الآخر وتنظم العلاقة معه للعيش والتعايش بسلام واحترام متبادل.(موعد، 2003، ص204)
- الأطماع الإسرائيلية في فلسطين كلها كحد أدنى "أرض الميعاد" من وجهة نظر دينية وإسرائيل الكبرى من منطلق توسعي صهيوني استيطاني لكم العالم: من الواضح أن إسرائيل لديها أطماع في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التاريخية كاملة كحد أدنى في المرحلة الحالية، وتسابق الزمن في التغيير الديموغرافي للأراضي المحتلة لتجعل منه أمراً واقعاً، وتقيم المستوطنات وتتمدد في اتجاه الأرض المحتلة وتصادر الأراضي بدون وجه حق وبنت جداراً عازلاً مزق الأراضي المحتلة في وقت يهدم فيه العالم تلك الجدران العازلة بين الشعوب، وتمارس ضد الفلسطينيين أقسى أنواع الإرهاب المنظم الممنهج من أجل مزيد من التهجير ويشترك معها حلفاؤها من الغرب في حصار وتجويع الشعب الفلسطيني عقاباً له على الديمقراطية التي دعوا هم أنفسهم إليها. وإسرائيل دولة بدون حدود وبدون دستور وكأنها في حالة عدم بلوغ سن الرشد تنتظر المزيد من النمو والتمدد. (غالي، 2007، ص80)

2.4.3. التطورات على طرف النزاع الصهيوني:

أدرك الكيان الصهيوني منذ قيامه الأهمية المنشئة للقرار (194) وكذلك الالتزامات الدولية الناشئة عنه، لهذا فإنها لم تقم بإلغاء حق اللاجئين في أملاكهم داخل الكيان الصهيوني، بل إنها وضعت إطاراً قانونياً خاصاً بها، تطور هذا الإطار القانوني إلى ما يسمى "أنظمة طوارئ بشأن أملاك الغائبين"، وقد تم سن هذا القانون في الثاني عشر من كانون الأول عام 1948. وقد جرى تعديل

هذا القانون بـــ "قانون أملاك الغائبين"، وفحوى هذه القـــوانين أنهـــا وضـــعت أمـــلاك اللاجئـــين الفلسطينيين تحت إدارة الحكومة الإسرائيلية، والتي أنشأت لذلك الغرض "دائـــرة حـــارس أمـــلاك الغائبين" وما يزال هذا الإطار القانوني قائماً حتى الآن(جرار، 1995، ص60).

وقد حدد غازيت مستويين للرفض الإسرائيلي لحق العودة:

* الأول مبدئي حيث ينطوي اعتراف إسرائيل بهذا الحق على الإقرار بمـــسؤوليتها عـــن نـــشوء المشكلة، وربما بتحمل تبعاتها خاصة، أن " إسرائيل" لا تعتبر نفسها، قطعياً مسؤولة عـــن حـــرب 1948 بل على العكس من ذلك، فإنها تلقي تبعات قضية اللاجئين كلها على عاتق الجانب العربي– الفلسطيني، ولا فارق إطلاقاً، في هذه الحال ما إذا كان زعماء عرب هم الـــذين شـــجعوا الـــسكان الفلسطينيين على مغادرة ديارهم، أو إذا ما كان هروبهم قد نجم عما يسميه غازيت " أهوال الحرب" إن هذا التحفظ، حسب غازيت، يبقى قائماً حتى في حال لم تطرح على جدول الأعمال عودة فعليـــة للاجئين إلى "الأراضي الإسرائيلية"، فكيف بالأحرى، يتابع غازيت، إذا كان ثمة إمكان لأن يرغـــب عدد صغير أو كبير منهم في العودة إلى" الأراضي الإسرائيلية"، في حين أن الاعتراف بمبدأ حـــق العودة يحرم " إسرائيل" حق النقض، ويحرمها من التحكم في كمية العائدين.

* والمستوى الثاني للرفض الإسرائيلي لحق العودة كما يحدده غازيت، هو عملي: حيث لا توجـــد إمكانية عملية لإعادة اللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم من دون "تفويض نسيج الشعب والمجتمع في إسرائيل كلها". وهو حجة يفندها السعي المحموم من قبل السلطات الإسرائيلية لجلب المزيـــد مـــن المهاجرين اليهود، وفي حال تعذر جلب اليهود، فإنها تلجأ لتهويد قبائل هندية مستغلة سوء أوضاعها الاقتصادية.

وقد استندت المشاريع الإسرائيلية كافة إلى النقاط الرئيسية التالية:

1. رفض الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية والتاريخية عما لحق باللاجئين الفلسطينيين من نكبات واقتلاع وتشريد، وتحميل مسؤولية ذلك للدول العربية، بذريعـــة أنهـــا شـــجعت الفلسطينيين على الهرب، ومغادرة مساكنهم على أن تعيدهم إليها بعد انتهاء الحرب.
2. رفض الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، التي هجروا منها في العام 1948، وترى أن هذه العودة تتعارض مع فكرة قيام دولة يهودية. لأن مـــن شأن هذه العودة تحويل الفلسطينيين إلى أكثرية، تقضي على يهودية الدولة.

3. التنصل من المسؤولية عن استمرار مشكلة اللاجئين، وذلك من خلال تحميل الدول المضيفة لهم، بالإضافة إلى الأونروا مسؤولية استمرار المشكلة، وتزمينها. بحجة أن الأولى أبقت على المخيمات، ورفضت منح قاطنيها لجنسياتها، ووطنتهم لديها.
4. مطالبة الدولة المضيفة للاجئين، بأن تتبع حيالهم السياسة التي اتبعتها " إسرائيل" تجاه اليهود الذين غادروا الدول العربية إليها، حيث منحتهم جنسيتها، ووطنتهم لديها.
5. تبني مفهوم حق العودة الفلسطيني، يقضي بعودتهم إلى أراضي الدولة الفلسطينية، المزمع قيامها. وحتى هذه العودة لن تكون مطلقة وعشوائية، بل يجب أن تكون تدريجية، وتخضع لتفاهمات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.
6. الترويج لفكرة، أن الدولة الفلسطينية، في حال قيامها، لن يكون بمقدورها استيعاب جميع اللاجئين؛ وبذلك فإن تجنيس الفلسطينيين، ودمجهم في محيطهم حيث يقطنون يغدو الحل الأمثل.
7. تجزئ قضية اللاجئين عبر التمييز بين اللاجئين في الضفة والقطاع، واللاجئين في الشتات. وعليه ترى " إسرائيل"، أن الحل وفقاً لهذه الرؤية، يكون ذا شقين: الأول خاص بلاجئي الضفة والقطاع، ويقوم حل مشكلتهن بالتطوير الاقتصادي عبر إنشاء المشاريع الهادفة إلى توفير العمل لهم؛ على أن يسبق ذلك بتخفيض أعداد اللاجئين في القطاع (حيث تتجاوز نسبتهن ثلثي تعداد السكان)، وذلك بترحيلهم إلى الضفة، وبناء مساكن لهم تلغي صفة المخيم، باعتباره الشاهد على نكبة التهجير. وبذلك لا يتجاوز الحل الإطار الاقتصادي والإنساني. أما بقية اللاجئين فتحل مشكلتهم بتوطينهم في الدول التي يقيمون فيها ومنحهم جنسياتها.
8. الاستعداد للمساهمة في توفير الأموال اللازمة لتمويل حل قضية اللاجئين عبر التوطين/ والتعويض، دون أن يعني ذلك، اعترافاً من "إسرائيل" عن مسؤوليتها عن نشوء هذه المشكلة .
9. ضرورة حل وكالة الغوث ، وإنهاء خدماتها ، كشرط لازم لحل قضية اللاجئين ، باعتبارها شاهدا على وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين من جهة ، كما أن استمرارها يوفر للاجئين الإحساس الدائم باللجوء ، والحاجة إلى المساعدة .
10. التأكيد على حل قضية اللاجئين كشرط لازم للوصول إلى حل دائم للصراع مع الفلسطينيين . ما يعني عدم أحقية الفلسطينيين بإثارة أية مطالب أمام الإسرائيليين .
11. المقايضة بين الموافقة على قيام دولة فلسطينية ، وحل قضية اللاجئين عن طريق إلغاء حق العودة .

وبالنتيجة فقد أدى التصلب الإسرائيلي الرافض لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، بالإضافة إلى ظروف ذاتية وموضوعية، إلى دفع بعض الأطراف الفلسطينية، من بينهم قيادات مسؤولة إلى الإعلان عن الاستعداد للتخلي عن حق العودة إلى الديار والممتلكات مقابل الوصول إلى تسوية من الجانب الإسرائيلي .

5.3 معيقات تطبيق القرار الفلسطينية

إن حق العودة حق فردي وشخصي لكل فرد شرد عن أرضه، ومن بعده يؤول لأبنائه وأحفاده، وتناثر الشعب في جميع أنحاء العالم، وتنوع المهاجرين والنازحين، فهنالك اللاجئ، اللاجئ النازح، والنازح رغم أنه والنازح قسراً والمبعد والمنفي، وبنى الفلسطيني حياة جديدة بكده وتعبه ومعاناته، واختلف الزمان من وقت صدور القرار إلى زماننا هذا من حيث الاقتصاد وتكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار وارتباط المهجرين بمصالح جديدة نشأت عن ذلك، فإنه يصعب بمكان وبزمان تطبيق مبدأ التعويضات لتكون بديلاً عن حق العودة. لذلك إنه يجب ترك حق العودة مفتوحاً لكل من يريد العودة.

فخلال نصف قرن، جاهد الفلسطينيون لتحقيق العودة إلى ديارهم، وحاربوا وضحوا بأرواحهم وطردوا من بلاد عديدة، لكنهم فشلوا عسكرياً، ولم يستطيعوا خلق قوة عسكرية متماسكة. كما طاف الفلسطينيون دول العالم ونادوا في كل المحافل الدولية مطالبين بحقوقهم، وكسبوا مكاسب سياسية مهمة وشرعية ودولية نظرية فقط، وخلقوا مؤسسات وتنظيمات لتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني وترابطه رغم تشريده في بلاد عديدة. ولكنها لم تكن في المستوى المطلوب من حيث الكفاءة والتنظيم. (أبو ستة، 2001، ص44)

وقد أبدى الشعب الفلسطيني مقاومة أسطورية للدفاع عن هذا الحق وقدم التضحيات الجسام نتيجة عجز المجتمع الدولي عن إنصافه، بل عن هذا المجتمع قد اتهمه بالإرهاب ورعى محاربته في إطار الحرب على الإرهاب، في حين أنه يقاوم مقاومة مشروعة أقرتها الشرائع السماوية والأرضية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وهذه المقاومة كانت وما زالت جراء امتناع إسرائيل عن الانصياع للقرارات الدولية وتخاذل وتواطؤ المجتمع الدولي عن فرض تطبيق قراراته، حيث مضى على شتات هذا الشعب حوالي ستين عاماً، ومات كثير من أصحاب الحق الشخصي وتوارثته أجيال وما زالت تحتفظ بمفاتيح البيوت، وصكوك الأراضي والممتلكات. (عطاالله، 2004،ص86)

وإن التشكيك في إمكانية العودة من ناحية عملية لا أساس له، فيمكن للاجئين أن يعودوا إلى ديارهم بحيث لا ينتج عن عودتهم أي تأثير على السكان اليهود في إسرائيل، بل على العكس من ذلك، فإن عودة اللاجئين هي دعامة للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. (أبو ستة، 2001، ص34)

وإن إدعاء إسرائيل بأن عودة اللاجئين ستعكر النقاوة اليهودية لإسرائيل، فهو كلام عنصري لم يعد له مكان في العالم الحديث، الذي يتآلف ويتقارب، ويتبادل الأفكار والتجارة، ويحترم حقوق الإنسان. وإذا لم تقبل إسرائيل أن يعود اللاجئون إلى ديارهم، فإنها إذن تستعد لترحيل الفلسطينيين فيها والذين يصل عددهم الآن إلى 20% ويستطيعون انتخاب 16 عضواً في الكنيست خلال العقد القادم. (أبو ستة، 2001، ص35)

وبالنسبة للمسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين، تعتبر القدس ومحيطها أراضي وقف لا يجوز بيعها لمن يدين بغير ديانتهم، ولن يقبل فيها مبدأ التعويض عن الأرض وهو من حقهم. والحقيقة أنه بالإمكان تطبيق حق العودة من ناحية واقعية، حيث أن اليهود يعيشون على مساحة صغيرة من أرض فلسطين، وهناك مناطق كبيرة من أراضي فلسطين هي أراضٍ غير مستغلة، لذلك فإنه بالإمكان تطبيق القرار على الرغم من الموانع الإسرائيلية والتحفظات ومحاولة إسرائيل جلب مهاجرين جدد من كافة بلدان العالم حتى تتحول الخارطة الديمغرافية لصالح إسرائيل(تاتنبرغ، 1990، ص103).

وقد حالت خشية القيادات الفلسطينية من فقدان الطابع السياسي للقضية الفلسطينية وتحويلها إلى قضية إنسانية فحسب، دون التركيز على قضية اللاجئين كقضية قائمة بذاتها متشابكة الأهداف والميادين مع قضايا الصراع الأخرى، لها آلياتها وقوانينها وأبعادها الخاصة والمتفردة، حيث كان يتوجب إدارة هذه القضية بطريقة تحولها إلى قضية سياسية وإنسانية كبرى تضغط بكل ثقلها على الدول التي صنعت مأساة اللاجئين، وعلى ضمير المجتمع الدولي. (الخنساء، 2004، ص13).

وبناء على تلك الطريقة في التعامل مع القضية ظلت قضية اللاجئين تحتل موقعاً متأخراً في قائمة الأهداف الوطنية بدلاً من أن تتصدرها، كما أنه جرى تعويمها في شعارات كثيفة ذات سقف عالٍ. فكان يجب التركيز على عودة اللاجئين تحت أي يافطة، سياسية كانت أم إنسانية. غير أنّ عودة أي مجموعة من اللاجئين كان من شأنه أن يحمي الأرض ويقلص المعاناة ، وكان الأهم هو أن نفهم العالم قضية اللاجئين، وتهديدها للاستقرار والأمن في المنطقة. (الخنساء،2004، ص13)

1.5.3. التطورات في الطرف الفلسطيني:

كان اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية عالياً بقضية اللاجئين من حيث الاهتمام السياسي حيث تتصدر قضية اللاجئين وحقهم في العودة سلم الأولويات لدى القيادة الفلسطينية وهذا ساعد على بقاء قضية اللاجئين حية في أروقة الأمم المتحدة والمحافل الدولية وفي قلوب وعقول اللاجئين الفلسطينيين، كما حرصت منظمة التحرير خلال السنوات الطويلة في الشتات وأثناء عودتها إلى أرض الوطن على قضية اللاجئين والاهتمام بأوضاع اللاجئين في المخيمات عبر توطيد علاقاتها مع الأونروا والسعي لتوفير كافة أشكال الدعم المالي لها حتى تتمكن من الاستمرار بالقيام بدورها، وفي إطار هذا الاهتمام أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1987 دائرة شؤون العائدين للاهتمام بأوضاع اللاجئين، وبعد العودة إلى أرض الوطن قررت القيادة أوائل عام 1997 بإعادة تسميتها إلى دائرة شؤون اللاجئين وقد حصرت الدائرة على عدم الخلط بين ما يمكن أن تقدمه الاونروا باعتبارها هيئة أممية تجسد الالتزام الدولي بقضية اللاجئين وبين القيام بدورها بتفعيل الملف السياسي عبر تنشيط كافة الجهود لرفع مستوى الاهتمام بقضية اللاجئين عبر العلاقة بينها وبين اللجان الشعبية وكافة الأطر واللجان المهتمة بقضية اللاجئين. (الشنار،2005، ص14)

فقد شكلت بعض الإشكالات السياسية الفلسطينية معيقات لتطبيق القرار. وقد كان عدم اللجوء إلى الحل الميثاقي في هذا السياق هو المشكلة ، وبالتالي فإن على الفلسطينيين البدء بالتفكير بمشروع سياسي هو مشروع الدولة الواحدة .

6.3 نقد وتحليل تاريخي ومقارن للمعيقات

بعد استعراض الصفحات السابقة، يمكن القول إن إقامة إسرائيل كانت تحقيقاً عملياً للحلم الاستعماري الغربي بفصل الوطن العربي في آسيا وإفريقيا جغرافيا توطئة لتمزيقه سياسياً واقتصاديا وثقافياً وتحويله عملياً إلى دويلات مستقلة إسما ومرتهنة فعلا لإرادة ومصالح هذه الدولة الغربية أو تلك، وبالطبع كانت إسرائيل تقوم بدور شرطي المنطقة الحارس للمصالح الغربية والمشارك بنصيب طيب من الغنائم والأرباح والمكافئات المتنوعة مقابل خدماته.

في مثل هذه الأجواء كانت ذروة النكبة، وهاجر أكثر من نصف الشعب الفلسطيني خارج وطنه، الأمر الذي أدى إلى الفقدان الكامل للمقومات الأساسية لوجود شعب مستقل، فالأرض سلبت، والقيادات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية أصبحت موزعة مشتتة تحت كل سماء، والشعب

نفسه انقسم إلى أكثر من مجموعة بناء على مكان إقامته أو حسب مكان اللجوء، مما يعنس أنه كان على هذا الشتات أن يحارب على أكثر من جبهة في آن واحد، الحرب من أجل البقاء على قيد الحياة الإنسانية، الحرب من أجل إثبات الهوية الوطنية السياسية، والحرب من أجل إعادة البناء الذاتي لكل فلسطيني لاجئ والسعي لإعادة الاعتبار لإنسانيته وشخصيته الخاصة المميزة.

وفي نفس الوقت كانت الدول العربية وباقي دول العالم تعمل من أجل تحقيق هدف واحد فقط، توفير المتطلبات الأساسية الدنيا للاجئ الفلسطيني عبر وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تشكلت بقرار مباشر من الأمم المتحدة، وهنا تكمن المفارقة العجيبة، فالأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ حقوق الشعوب واستقلالها، تصدر قرار يعترف بدولة إسرائيل ويضمها عضوا للمجموعة الدولية، بينما تترك أصحاب الأرض التي أقيمت عليها إسرائيل لاجئين خارج وطنهم ينتظرون أن تتقيد الأمم المتحدة ذاتها بتطبيق وتنفيذ القرارات التي أصدرتها حول قضية اللاجئين وفي مقدمتها القرار 194 الذي ينص على إنهاء كارثة اللجوء بعودة كل لاجئ إلى دياره وممتلكاته ووطنه دون تأخير ودون أية شروط من أي جهة أو نوع، وفق جميع القوانين والأعراف والمعاهدات الدولية وتنفيذاً لهذا الحق الإنساني الأساسي غير القابل للتنازل أو التقادم أو المساومة.

وإذا كانت هذه الظروف التي واكبت المجموعة الأولى من الحقائق، فإن ما صاحب المجموعة الثانية منها كان أشد وأقسى، وعلى جميع المستويات.ففي غمرة الصدمة الكبرى التي تعرض لها اللاجئ الفلسطيني، كان البحث عن مخرج لكل مضاعفات اللجوء هو محاولة العودة للجذور، إلى أرض الوطن، ومهما كانت التضحيات، وبالطبع كانت الساحة الفلسطينية في المهجر تموج بأنواع وأشكال متعددة ومختلفة من التوجهات السياسية والعسكرية والاقتصادية الثقافية، اعتماداً على الطاقة البشرية الهائلة من الفلسطينيين الذين اضطروا للجوء.

ولهذا وجدنا أن بدايات سنوات الخمسين من القرن الماضي شهدت بروز أكثر من نواة لمنظمات عسكرية فلسطينية حاولت القيام بأعمال عسكرية بدائية ضد العدو الصهيوني في محاولة لاستثارة الطاقات الفلسطينية التي دفعها اللجوء للركون للجيوش العربية حينا واليأس أحياناً، كما حاولت بعض الأحزاب الفلسطينية التي كانت قائمة في فلسطين قبل النكبة أن تعود مجدداً للحياة السياسية، لكنها فشلت باستمرار وسرعان ما ذابت لتظهر عناصرها الفاعلة في أحزاب أخرى ذات صبغة قومية عربية وهوية أوسع من الهوية الفلسطينية الخاصة.

وعلى ساحة الدول العربية كان اللاجئ الفلسطيني مجرد ضيف ثقيل على مائـــدة معظـــم الأنظمـــة العربية، وكانت أساليب القمع والبطش السلطوي العربي تمارس دون تـــردد ضـــد أيـــة محاولـــة فلسطينية خالصة حفاظاً على سلامة النظام واستمراريته، بل وبلغ الأمر بالنظام الأردني أن ألغـــى الهوية الفلسطينية السياسية والوطنية وفرض المواطنة الأردنية على جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من فلسطين والفلسطينيين اللاجئين إلى شرق الأردن عبر فرض وحدة بين الضفتين ألحقت ما تبقى من فلسطين بالنظام الأردني ملغية اسم فلسطين من الخارطـــة الـــسياسية العربيـــة والدولية، وأصبح الأردن هو الناطق باسم الفلسطينيين الذين ما عادوا فلسطينيين، بينما فرض الحكم العرفي العسكري المصري على الفلسطينيين في قطاع غزة وهو الحكم الذي حـــد مـــن حـــركتهم ونشاطهم وحولهم إلى مقيمين داخل القطاع الفلسطيني ينفذون التعليمات والأوامر المصرية دون أن يحسب لهويتهم السياسية الخاصة أي حساب إلا بمقدار تلاقي مصالحهم ومتطلباتهم مـــع مـــصالح ومتطلبات النظام المصري، كل ذلك تحت شعار وإدعاء بالحرص المصري على بقاء من فلـــسطين ورعاية لمصالحهم.

في هذه الأثناء كان العالم كله مشغولاً بمجموعة من المشاكل ذات الصبغة العالمية الشاملة وكانـــت الحرب الباردة بين المعسكرين الكبيرين، المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية مـــن جهة، والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق من الجهة الأخرى. وبالطبع كان لكل من المعسكرين حلفاء وأتباع ودول ترتبط بدرجة أو بأخرى بكل من المعسكرين، وكانت الدول العربية من بين هذه الدول التابعة، وكان القسم الأكبر يميل صراحة للمعسكر الرأسمالي ويأتمر بأمره، بينما وقف القليل من الدول العربية في المعسكر الآخر، وبدلاً من لقاء عربي موحد حول قضية العـــرب الأولى (كما كان الزعم السائد آنذاك)، تحولت القضية الفلسطينية إلـــى ســـلعة وقـــضية للمزايـــدة والمساومة بين الأنظمة العربية المختلفة ومن كلا المعسكرين، وبالطبع كانت النتيجة الأولـــى هـــي وضع القرارات الدولية والأممية الخاصة بالقضية الفلسطينية برمتها، وعلى رأسها القـــرار 194، على رف الإهمال والنسيان الدولي.

ومن هنا لم يكن غريباً أو مفاجئاً أن تصل الرسالة مباشرة للوعي الوطني الفلسطيني فـــي بـــدايات سنوات الستين من القرن الماضي، وكانت الرسالة واضحة بقدر ما كانت مؤلمة، وهي أنه ليس أمام اللاجئين الفلسطينيين، إن أرادوا إبقاء قضيته الوطنية على قيد الحياة، إلا أن يتولوا أمرهم بأنفسهم، وأن يكون مصيرهم ومصير قضيتهم بيدهم هم قبل غيرهم، ولكن دون إهمـــال أو رفـــض البعـــد العربي والإقليمي والدولي المساند لقضيتهم الوطنية.

وهكذا شهدت نهاية القرن الخامس وبداية السادس من القرن الماضي بداية ظهور المنظمات الفلسطينية التي رفعت شعار تحرير فلسطين، وناضلت من أجل الإبقاء على حق العودة وتقرير المصير بوجه جميع محاولات طمس وإذابة الهوية الوطنية الفلسطينية تحت ستار مشاريع الحلول السلمية الكثيرة جداً والتي تمحورت جميعاً حول الحاجة لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين تماماً من خلال مشاريع التوطين والتهجير في الدول العربية أولاً، ثم إلى عدد من دول العالم الأخرى، هذه المشاريع التي كانت تقول في مضمونها إن للفلسطيني اللاجئ الحق في العيش والإقامة في أي مكان من العالم عدا وطنه وديارة وممتلكاته في فلسطين، وأن القرار الأممي رقم 194 ليس أكثر من قرار يمكن تجاوزه والقفز عن كل ما يعنيه وينص عليه مقابل تحسين المستوى المعيشي للاجئ الفلسطيني وتحويله إلى مواطن في دولة غير دولته المحتلة وبهذا تنتهي قضية اللاجئين من ناحية ويضمن الجميع لإسرائيل حق العيش وحرية الحركة إكمالاً لمشروعها الكولونيالي غير المحدود في المنطقة داخل وخارج فلسطين.

إزاء هذه المحاولات المتكررة، ونتيجة للظروف الخاصة ببعض الأنظمة العربية، وبفعل التنامي المتواصل للوعي الوطني الفلسطيني خاصة، والشعبي العربي عموماً، كان لا بد من وصول الشعب الفلسطيني لمرحلة تكريس هويته الوطنية السياسية الفلسطينية الخاصة والخالصة، وهكذا ظهر للوجود أول كيان سياسي فلسطيني شامل بعد نكبة 1948، وكان هذا الكيان، كما نصت عليه قرارات إقامته في الجامعة العربية ومؤتمر القمة العربي، شاملاً للشعب الفلسطيني وتحت شعار حق العودة والتحرير، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الصورة التنظيمية الأولى لهذا الكيان السياسي الفلسطيني والوريث الوحيد لكافة أشكال التنظيمات السياسية والعسكرية الفلسطينية السابقة ومنا حكومة عموم فلسطين التي شكلت في أعقاب النكبة دون أن تكتب لها الحياة إلا لفترة قصيرة جداً ودون أن تترك أثراً يذكر، وكان من الطبيعي أن يكون حق العودة واحداً من الأهداف المركزية الأولى لهذه المنظمة ومحوراً مركزياً من محاور صراعها لتثبيت وجود كينونة للشعب الفلسطيني على طريق ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير في دولته المستقلة.

الفصل الرابع

مبادرات ومواقف داعمة لتطبيق القرار: قراءة تاريخية تحليلية

1.4 مقدمة

منذ صدور القرار 194، كانت هناك الكثير من المبادرات الدولية الإقليمية والفلسطينية والإسرائيلية التي طرحت، وفيما يلي تناول تاريخي لهذه المبادرات والمواقف المختلفة منذ صدور القرار.

2.4 مبادرات دولية داعمة لتطبيق القرار

شكل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمسألة الفلسطينية وبالصراع العربي – الإسرائيلي وبمنطقة الشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من اهتماماتها الدولية، فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية دوراً محورياً في السياسية الدولية، وقد ازداد هذا الدور أهمية ومركزية بعد تفككك الاتحاد السوفيتي وتلاشي منظومة الدول الاشتراكية ممثلة في حلف وارسوا، وإثر ذلك تفردت الولايات المتحدة في قيادة العالم بما يعرف بالعالم أحادي القطب، فأصبح العالم بأسره محكوم نسبياً بنتائج الانتخابات الأمريكية وما ينتج عنها من تغييرات في السياسات والتوجهات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للإدراة الجديدة، هذا الواقع ينعكس بصورة مباشرة على واقع الشرق الأوسط وملامح التعاطي الأمريكي مع الصراع العربي ـــ الإسرائيلي، بما يفرض على الأطراف كافة في معادلة الصراع فهم الواقع السياسي الأمريكي، ووضع السياسيات الملائمة للتعامل معه بما يحقق أهداف وغايات كل طرف من الأطراف.

1.2.4. المبادرات والمواقف الأمريكية:

انشغلت الإدارات الأمريكية المختلفة بفلسطين وقضية اللاجئين لسببين؛ الأول لمواجهة خطر تزايد التغلغل السوفييتي منذ أواسط الخمسينات في منطقة الشرق الأوسط، وعبّر عن ذلك ماك جي مساعد وزير الخارجية الأميركية في 16 شباط/ فبراير عام 1950م حين قال: "ما دامت قضية اللاجئين غير محلولة، فإنهم سيستمرون في لعب بؤرة طبيعية للاستغلال من قبل العناصر الشيوعية والمخرّبة، التي لا نستطيع نحن، ولا تستطيع حكومات الشرق الأدنى تجاهلها(الهور، 1983، ص34)، والثاني الهبوط العربي وافتقار الحركة الوطنية الفلسطينية إلى قوامها، ما أغرى الإمبريالية الأمريكية بتقديم جملة من المشاريع لاحتواء اللاجئين الفلسطينيين بصفة إنسانية، فطرحت خلال تلك الفترة عدة مشاريع لتحسين وتطوير ظروفهم، وكانت تلك المشاريع غير مكتملة، حيث اقتصرت على اقتراحات لم تدخل حيز التنفيذ العملي غالباً.

المرحلة الأولى: تأييد مرواغ (1948-1955م)

أولاً: رئاسة هاري ترومان (1948م-1952م)

- مشروع هاري ترومان (1949م)

طرح الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان في نيسان/ إبريل عام 1949م فكرة ضرورة التزام إسرائيل بإعادة ما بين (100) ألف إلى (200) ألف لاجئ فلسطيني إلى الديار التي هجروا منها، وحسب العديد من المختصين والخبراء في سياسات أمريكا يعتبر ذلك من أكثر السياسات الأميركية تقدماً وإيجابية من قضية اللاجئين الفلسطينيين(Yousef,1995.p.79)

- مشروع جورج ماك ماغي (1949م)

إن ملاحظات لجنة التوفيق الدولية التي صدرت مع انتهاء محادثات لوزان غير المباشرة في تموز/يوليو عام 1949م، والتي تتضمن بعض الملاحظات التي أشارت إلى إعادة قسم من اللاجئين الفلسطينيين، والتعويض المباشر عن ممتلكات البعض الآخر، واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الدول العربية وغيرها من أجل دمج الفلسطينيين في المجتمعات الموجودين فيها بمساعدة الأمم

المتحدة مالياً وفنيا، عكست بصورة دقيقة التصور الأمريكي للحل الذي قدمه جورج ماكي لحل قضية اللاجئين الواردة في مذكرته التي رفعها إلى وزير الخارجية الأمريكي في 25 نيسان/ إبريل عام 1949م وجاء فيها: "المطلوب دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط على أساس العمل وليس الغوث، ولذلك يجب أن تقبل إسرائيل(200) ألف لاجئ كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط، وبالمقابل تقبل الدول العربية (500)ألف لاجئ، مقابل رفع القدرة الإنتاجية للأرض وتنمية صناعات جديدة وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة ".(موعد،1996،ص220)

وقد عبّر جورج ماك ماغي مساعد وزير الخارجية الأمريكية، أمام لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية في 16شباط/فبراير عام 1951م، عن قلقه بشأن العلاقة بين وجود اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بقوله: " إن خسارة هذه المنطقة سياسياً لصالح الاتحاد السوفيتي ستكون كارثة كبرى، وعلى هذا الأساس فإن اهتمامنا باللاجئين الفلسطينيين المبني جزئياً على اعتبارات إنسانية، له مبرر إضافي، فما دامت قضية اللاجئين غير محوله...فإن تحقيق التسوية السياسية في فلسطين ستتأخر... وسيستمر اللاجئون في لعب دور بؤرة طبيعية للاستغلال من قبل العناصر الشيوعية والمخربة التي لا نستطيع تجاهلها، إن وضع الفلسطينيين الذي يزداد سخطهم لا يهدد أمن إسرائيل أو دول عربية معينة بل أمن المنطقة العربية بأكملها". (قورة، 1975، ص19-20)

- المذكرة الأمريكية في لوزان (1949م)

أثناء مفاوضات الهدنة في لوزان قدمت الولايات المتحدة مذكرة إلى الدول العربية لحل المشكلة الفلسطينية بتاريخ 15 آب/ أغسطس عام 1949م جاء فيها: "تحل قضية اللاجئين في العودة إلى إسرائيل والإقامة في البلدان التي يتواجدون فيها بشرط توفر المعونة المالية، تلتزم الأطراف بتسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة الاقتصادية لتنفيذ هذا المشروع، تقدم الحكومات تقديرات دقيقة للاجئين الذين يمكن قبولهم".(قورة، 1975، ص19-20)

ارتبطت موافقة سوريا، والأردن، ومصر، ولبنان، في تلك المرحلة للدخول في أية مفاوضات تؤدي إلى معاهدات سلام بعودة اللاجئين إلى ديارهم. أما إسرائيل فقد أثارت تحفظات كثيرة بشأن قبول عودة اللاجئين، وأكدت موقفها المعروف بأن حل قضية اللاجئين يتم أساساً في توطينهم في البلدان العربية. (قورة، 1975، ص19-20)

- مشروع بعثة غوردون كلاب* (1949م)

تضمن مشروع غوردون كلاب رئيس هيئة وادي تنسي الأمريكية الأفكار الأساسية لمشاريع التوطين الأمريكية التي طرحت في الخمسينات، وذلك من خلال استصلاح الأراضي وحل الخلاف الناشئ حول تقاسم المياه بين إسرائيل والدول العربية، وقد استهدف المشروع تأمين عمل للاجئين بدلاً من الغوث من خلال تشجيع الأشغال المجدية اقتصادياً، واستصلاح الأراضي، وتحسين طرق التزود بالمياه وطرائق استخدامها، وتوسيع شبكة الطرقات، وتحسين الأوضاع الصحية في أماكن اللجوء، ووضع برامج الاستخدام والعمل للاجئين على أساس توطينهم في البلدان العربية". (شديد، 1981، ص9)

يبدو أن الولايات المتحدة في تلك الفترة، قد وضعت مفهوماً جديداً لحل الصراع، يركز على تحويل القضية من وطنية وقومية، إلى قضية اقتصادية اجتماعية تختص باللاجئين، وتنتهي بوضع حل، لاستيعابهم، وتذويبهم في مجتمعات أخرى، فقدمت على هذا الأساس، الحلول التي تتمحور حول إقامة مشاريع تنمية وتطوير المنطقة، تتحمل هي الجانب الأكبر من نفقاتها، غير تلك المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية السخية، التي ستمنحها إلى الدول القابلة بتوطين اللاجئين، قد قدمتها عبر مؤسسات وهيئات دولية خلال تنافسها مع الاستعمار القديم(بريطانيا) على المنطقة، ثم ما لبثت سريعاً أن نزعت ذلك الغطاء، بعد ما بسطت نفوذها الكامل على المنطقة.

المرحلة الثانية: التوطين(1955م- 1967م)

أولاً: فترة رئاسة دوايت ايزنهاور(1953م -1961م)

إن الدارس لسياسة الرئيس دوايت أيزنهاور الشق أوسطية، في المرحلة الأولى من إداراته قبل حرب السويس عام 1956م، يدرك أن سياسته آنذاك قد سارت في اتجاهين:

الاتجاه الأول: دفع العرب والإسرائيليين لحل مشكلاتهم والانخراط معاً في تحالف واسع ضد الشيوعية.

الاتجاه الثاني: العمل على توطين اللاجئين، وتحسين شروط الحياة الاقتصادية في المنطقة كأسلوب لزرع الاستقرار ومنع الطبقات المسحوقة من التمرد.
ذلك، شهدت هذه الفترة طرح خمسة مشاريع لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، لكن جمعيها لم تتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية سياسية بل هي مشكلة لاجئين

– مشروع أريك جونستون (1953م) (مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية في وادي الأردن)

أطلق على هذا المشروع اسم مشروع(الإنماء الموحد للمصادر المائية في وادي الأردن)، فقد أرسل الرئيس الأميركي أيزنهاور ممثله الخاص السفير جونستون إلى الشرق الأوسط في 16تشرين الأول/ أكتوبر عام 1953م ليستكشف إمكانيات وفرص الاستخدام المشترك لمياه وادي الأردن، من قبل الأردن، وإسرائيل، ولبنان، وسوريا، لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية. الهدف الحقيقي لهذا المشروع كان خلق أراض جديدة في منطقة وادي الأردن واستصلاحها وزراعتها حتى تكون جاهزة لإعادة توطين آلاف اللاجئين الفلسطينيين من دون أن يشكلوا عبئاً مالياً واقتصادياً على الدول العربية المضيفة.(موعد، 1996، ص469)

قام السفير جونستون بأربع جولات إلى المنطقة خلال عامين من أجل الترويج لخطة وادي الأردن التي أطلق عليها في تلك الفترة (الخطة الموحدة)، لكنه لم يكن قادراً على تحصيل قبولها لدى الأطراف المعنية خاصة الدول العربية التي اشتمت من ورائها تأهيل وتوطين اللاجئين في بلدان الطوق العربي، دون أن تكون هناك فرص حقيقية تفتح أمامهم فرصة العودة إلى أراضيهم وقراهم في فلسطين. (الهور، 1983، ص56) مصادر أخرى بينت أن فشل مشروع جونسون جاء نتيجة لرفض بن غوريون لهذا المشروع كونه يحول إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية تقليدية على حساب هويتها اليهودية.(الهور، 1983، ص60)

– مشروع جون فوستر دالاس (1955م)

يعتبر المشروع استمراراً للخط الرسمي الأمريكي القائم على السعي لإيجاد حل لمسالة الشرق الأوسط من خلال تجاهل الصراع العربي ــ الإسرائيلي، أي القضية الفلسطينية التي يتم تقسيمها وتجزئتها إلى عدد من القضايا الثانوية مثل؛ مشكلة التنمية المائية، وتوطين اللاجئين، تأمين القروض المالية، رسم الحدود، ومعاهدات الصلح مع إسرائيل.

جاء المشروع، بعد قيام وزير الخارجية الأمريكي جون فورستر بجولة في المنطقة دعا فيها الحكومات العربية للانضمام إلى حلف بغداد، وبعد عودته إلى واشنطن، طرح دالاس مشروعه الذي حمل اسمه أمام الكونغرس الأمريكي حيث حدّد في خطابه المحددات العامة والخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، انصب جوهر خطته على إنهاء مأساة ما يقرب من (900) ألف لاجئ فلسطيني في المناطق التي أقيمت عليها إسرائيل، واشتملت خطته على ثلاث نقاط رئيسية:(Leila,1973, p.43)

الأولى: وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، ما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى فلسطين ضمن حدود الممكن الذي تسمح به إسرائيل، وتوطين البعض الآخر في البلدان العربية، واقترح دالاس استصلاح أراض زراعية جديدة من خلال تكثيف مشاريع الري، بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، وقد حدد آلية مساعدة اللاجئين حيث يتم دفع تعويضات لهم بواسطة قرض دولي تشارك الولايات المتحدة فيه بشكل رئيسي.

الثانية: حل مشكلة حجاب الخوف وأزمة الثقة المتبادلة بين العرب والإسرائيليين، حيث شدد دالاس على ضرورة التغلب على هذا الشعور بالخوف المتبادل من خلال دور فاعل للولايات المتحدة للتقريب بين وجهات النظر الإسرائيلية والعربية بخصوص مشكلة اللاجئين، والقضية الفلسطينية بشكل عام، فقد عبر دالاس عن استعداد أمريكا للدخول في معاهدات واتفاقيات ثنائية وجماعية من أجل تصفية الأجواء، ومنع أي طرف من السعي لتغيير الحدود بالقوة والإخلال بالوضع الراهن.

الثالثة: سعي الولايات المتحدة الحثيث لعقد اتفاقات جديدة بين العرب والإسرائيليين لضمان استقرار الحدود، وعدم نشوب مواجهات جديدة، وضرورة إشعار إسرائيل أن عليها أن تتخلى عن بعض المناطق مستقبلاً من أجل توطين أعداد من اللاجئين عليها خاصة منطقة النقب". (Yousef,p.136)

رفضت إسرائيل التعامل مع خطة دالاس تحت ذرائع واعتبارات كثيرة، كان أهمها عدم موافقتها للتخلي عن منطقة النقب لأنها مهمة استراتيجياً وجغرافياً حيث الثروات الطبيعية والمعدنية، وبسبب تواصلها مع ميناء إيلات الذي يعتبر المنفذ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر.

يمكن القول أن مشروع دالاس هو إطلالة استعمارية جديدة على منطقة الشرق الأوسط... كونه طرح المشكلة العربية – الصهيونية بشكل تكنوقراطي، ودعا لحلها بالوسائل الفنية المتقدمة، في

العصر الحديث، وجزأ المسألة الفلسطينية إلى مشاكل فرعية صغيرة، متفرقة، منفصلة، تنمية مياة، وتوطين المقتلعين وتمويل مشاريع التنمية بقروض نقدية.(عبد الهادي، 1994،ص205)

- مشروع أيزنهاور (مخطط لسلام الشرق الأدنى) (1956م)

بعد فشل مشروع دالاس لحل قضية اللاجئين، وبعد تأزم الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط على خلفية العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع استراتيجي جديد يضمن الحفاظ على مصالحها في المنطقة حمل اسم الرئيس الأمريكي أيزنهاور، الذي ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التسوية الاقتصادية لدول المنطقة. عمد أيزنهاور إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية ولمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال إنشاء مؤسسة تنموية عربية على أساس إقليمي تستمد جزءاً من مساعداتها من الأمم المتحدة، ويكون أحد أهدافها مساعدة الدول المضيفة للاجئين لتوطينهم حيث هم.(الزرو، 1982، ص118-119)

ثانياً: رئاسة جون كيندي (1961م - 1963م)

لعل أهم ما تميزت به سياسية إدارة جون كيندي إزاء الصراع العربي ــ الإسرائيلي، أنها تابعت بأسلوب هادى، الأسلوب الدبلوماسي، وقد دللت رسالة الرئيس جون كيندي إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر في 11 أيار/ مايو عام 1961م، على مثل هذا التوجه. فقد تحدث كيندي في هذه الرسالة عن ضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين كخطوة أساسية على طريق تصفية الصراع العربي ــ إسرائيلي. وكتب يقول: "إني أعرف أن القضية تنطوي على تعقيدات عاطفية عميقة ليس من السهل إيجاد حل سريع لها، وتؤمن أمريكا ــ حكومة وشعباً ــ بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية مشرفة وإنسانية...وإننا لعلى استعداد للمساعدة في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبدأ العودة إلى الوطن والتعويض عن الأملاك".(شديد،1981، 114-115)

بالرغم من أن جون كيندي لم يتخذ أي إجراء حاسم على صعيد حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن تشديده على الدعم الأمريكي، غير المتحيز لقرارات الأمم المتحدة، وعلى تسخير النفوذ الأمريكي للوصول إلى حل عادل وسلمي، رفع من آمال العرب في تسوية عادلة للقضية.

- مبادرة جوزيف جونسون (1962م)

على إثر فشل المبادرات الأمريكية والدولية المختلفة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبعد تصاعد وتيرة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (سابقاً)، وفي أعقاب تأزم الظروف الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، كلفت إدارة جون كنيدي رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي جوزيف جونسون بالقيام بدراسة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. أساس الجهد الأمريكي الذي قام به جونسون هو الفقرة (11) من القرار رقم(194). حافظ جونسون خلال مهمته هذه على علاقة وثيقة مع المسؤولين في الإدارة الأمريكية قناعة منه بأن أي حل مستقبلي لقضية اللاجئين سيتطلب المساعدة الأمريكية على صعيدين، على صعيد الضغط السياسي على إسرائيل لتقبل الحلول المقترحة لقضية اللاجئين، وعلى صعيد المساعدات المالية لتمويل أية تسوية مستقبلاً.(عبد الهادي، 1994، ص137)

زار جونسون منطقة الشرق الأوسط حيث قابل مسؤولين من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، وقد حافظ جونسون في مهمته على الأسلوب الهادئ، بعيداً عن وسائل الإعلام ومركزاً على تقصي الحقائق من كل الأطراف المعنية. في 20 تشري الأول/ أكتوبر عام 1962، اقترح جوزيف جونسون مشروعاً سياسياً كاملاً لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين متضمنا النقاط التالية:

1. يعطى رب كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر بين العودة إلى فلسطين أو التعويض بمعزل عن الضغوطات التي يمكن أن تمارس عليه.
2. على كل لاجئ أن يكون على علم تام وإلمام كامل بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، من حيث فرص العمل والاستقرار والتواصل الإنساني والسياسي داخل هذا المجتمع، كما يجب أن يكون ملماً بقيمة التعويضات التي سيتلقاها إذا اختار البقاء حيث هو، والفرص التي ستمنح له في مكان تواجده في البلدان العربية.
3. يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عليه عام 1947م ــ 1948م مضافاً إليها الفوائد المستحقة.
4. تمتلك إسرائيل الحق في الحفاظ على مصالحها الأمنية والحيوية من خلال رفضها عودة أي لاجئ إذا رأت فيه خطراً عليها.
5. تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خاصة الغنية منها بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير المصادر المادية المطلوبة لدفع التعويضات.
6. يستفيد اللاجئ الذي لم تكن له أملاك في فلسطين وقت النكبة من تعويض مالي مقطوع لمساعدته للتكيف والاندماج في المجتمعات التي يعيش بها.
7. يحق لأية حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرته تهديداً لمصالحها الحيوية.

8. يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية، وعلى مراحل تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة.(William,1977,pp.82-88)(Leila,19973,p.43)

من خلال إمعان النظر على هذه المقترحات الواردة في مشروع جوزيف حونسون تشير إلى عدد من الحقائق التالية:

1. أن هذه المقترحات جاءت في فترة اتسمت فيها الجهود الأمريكية لإيجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط، وخصوصاً القضية الفلسطينية، بكثير من الجمود الذي تعود جذوره إلى النصف الثاني من عقد الخمسينيات، وذلك مرتبط أساساً بالمتغيرات السياسية التي شهدتها بلدان الشرق الأوسط وتزايد التورط الأمريكي المباشر إلى جانب إسرائيل، من جهة أو ضد أطراف عربية محددة من جهة أخرى. وهذا يشمل:
   - التوتر على الحدود السورية ــ التركية ــ السورية ــ الإسرائيلية خلال عام 1957م.
   - قيام الوحدة بين سوية ومصر المخاوف التي أثارتها لدى إسرائيل وحلفائها في الغرب.
   - أحداث لبنان عام 1958م والتورط الأمريكي المباشر فيها.
   - ثورة عام 1958م في العراق وسقوط حلف بغداد*.(حوات، 2002، ص52)
   - ثورة اليمن عام 1962م، وتدخل الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب الثورة وخوف الولايات المتحدة من ظهور تهديدات مباشرة لمصالحها النفطية في الجزيرة العربية.
2. أبقت هذه المقترحات مسألة اللاجئين الفلسطينيين ضمن إطار التوصيات العامة، ولم تحدد آلية تنفيذها أو جدولاً زمنياً لذلك.
3. الفقرة الرابع تعطي لإسرائيل عملياً الحق في منع عودة اللاجئين كلهم لأسباب أمنية، وقد كرر قادة إسرائيل ذلك عدة مرات.
4. أرادت الولايات المتحدة إحياء لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين من خلال مهمة جوزيف جونسون .(مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1982، ص27-28)

*تحولت السياسة الأمريكية بعد عام 1953م إلى سياسة عدوانية في الشرق الأوسط كان من ثمارها العمل على دفع تركيا والعراق على عقد اتفاقية أمن ثنائية في 24 شباط/فبراير عام 1954م، انضمت إليها بريطانيا في نيسان/ أبريل عام 1954م، وباكستان في أيلول/ سبتمبر عام 1955م، وإيران في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1955م لتشكل حلف بغداد. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم توقع عليه، إلا أنها لعبت دوراً حاسماً في دعمه عسكرياً ومادياً بهدف تشكيل خط دفاع متقدم ضد محاولة التوغل السوفيتي القريب والمتواجد على حدود دول حلف بغداد وإبعاده عن مناطق الثروة ومنابع النفط في إيران والعراق والسعودية والإمارات والدول الخليجية الأخرى.

5. هذه المقترحات ستكون الأخيرة، بشكل عملي، التي اتخذت فيها المشاريع الأمريكية بشكل فيه شيء من التفصيل حول مسألة اللاجئين، لأن المقترحات والمشاريع التالية ستحدث عن حل لقضية اللاجئين فقط ، دون أية تفاصيل إضافية.

رفضت دول المنطقة خطة جونسون، فإسرائيل ارتأت أن تنظر إلى هذا المشروع على أساس أنه خطر داهم، ويهدد أمنها القومي، لما يحمله المشروع من مضامين سياسية وديمغرافية، أما الدول العربية (دول الطوق) فرفضت الخطة بناء على تبريرات مختلفة، أولها أن إسرائيل رفضت الخطة فكيف للدول العربية أن توافق عليها!، وثانيها أن الدول العربية تخوفت من أن تلجأ أعداد كبيرة من اللاجئين للبقاء حيث هم، ما يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية في هذه البلدان.

حاولت إدارة كيندي تصويب الأمور بعد فشل خطة جونسون من خلال إدخال بعض التعديلات على الخطة حتى تكون مقبولة لأطراف الصراع، خاصة إسرائيل التي من الممكن أن يكون وجودها مهدداً بعد عودة عشرات الآلاف من اللاجئين إلى ديارهم التي أصبحت تحت سيطرتها المباشرة، أيضاً وضعت الأمم المتحدة آلية جديدة لضمان عدم تأثر اللاجئين في خياراتهم بالضغوطات التي من الممكن أن تمارس عليهم من قبل الدول العربية، ومن الاقتراحات التي قدمت في هذا الخصوص تشكيل لجنة خاصة دولية تابعة للأمم المتحدة من أجل أن تضمن سرية الاختيارات، وإعطاء اللاجئين مساحة حرية واسعة عند تحرير خياراتهم.

المرحلة الثالثة: تراجع وتضليل(1963م –1977م)

أولاً: فترة الرئيس ليندون جونسون (1963م –1969م)

تعتبر فترة حكم الرئيس ليندون جونسون من أهم المحطات النوعية في تاريخ العلاقات الأمريكية ــ الإسرائيلية حيث شهدت هذه العلاقات قفزة كبيرة أوصلتها إلى حد الشراكة، ولا شك في ميول جونسون الصهيونية، حيث كان يصف نفسه بأنه عمدة أصدقاء إسرائيل والمدافع عن وجهات نظرها. فهو ينتمي إلى مدرسة في التخطيط والتفكير السياسي الأمريكي تؤمن بحتمية التعاون مع إسرائيل حتى النهاية، كما تؤمن في الوقت نفسه بعدم جدوى التعاون مع الأنظمة العربية الوطنية، وخاصة مع مصر في فترة حكم جمال عبد الناصر، لأنه ليس من شأن هذا التعاون إلا زيادة نفوذ حمال عبد الناصر في الوطن العربي. وبالإضافة إلى العامل الشخصي لدى جونسون، ثمة عوامل خارجية دولية، وإقليمية، كان لها دورها في إحداث تحول مهم في سياسة الولايات المتحدة

الخارجية آنذاك. نظراً لهذه العوامل، بقي اللاجئون الفلسطينيون كينونة سلبية في كل الخطط الأمريكية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي.

أضافت هزيمة حزيران/يونيو عام 1967م مجموعة شواهد على العجز العربي تمثلت في طرد مئات الآلاف من اللاجئين واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، والجولان السوية، وسيناء المصرية. تلك الشواهد غيرت الاتجاه الأمريكي في التعامل مع مشكلة اللاجئين، حيث جاء في النقطة الثانية من مبادئ السلام في الشرق الأوسط في خطاب الرئيس الأميركي جونسون 1967/6/19 حيث قال: "يجب حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً، خاصة أن النزاع الجديد- حرب حزيران- اقتلع المزيد من الناس من موطنهم الأصلي، ينبغي على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم عن هؤلاء".(عبد الهادي، 1994، ص312)

1. إعلان المبادئ الخمسة للسلام في الشرق الأوسط (1967م)

بعد انتهاء حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، أعلن الرئيس ليندون جونسون في خطابة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 19 حزيران/يونيو عام 1967م، خمسة مبادئ للسلام في الشرق الأوسط، أكد فيها على انه: " لا بد من حل مشكلة اللاجئين، حلاً عادلاً، خاصة، وأن حرب حزيران 1967، قد اقتلعت معها المزيد من الناس من موطنهم الأصلي. لذا ينبغي على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس".(Magnus,1969,p204)(الهور، 1983،ص75)

إن إعلان مبادئ الرئيس ليندون جونسون كرس وجهة النظر الأمريكية بشأن اللاجئين، فالفلسطينيين، بحسب مفهوم السياسة الأمريكية آنذاك لم يكونوا محددين كأمة أو كدولة بالمعنى المتعارف عليه، وإنما كان يشار إليهم كلاجئين فحسب.

2. مشروع دين راسك (1968م)

في أواخر عام 1968م، تقدم وزير الخارجية الأمريكي دين راسك، بمشروع للتسوية بين مصر وإسرائيل، ونص الفقرة (3) من المشروع على حل مشكلة اللاجئين على أساس استفتاء شعبي. (William,1976 , p27)(الأسدي، 1995، ص72)، وكانت الولايات المتحدة تهدف بهذا المشروع تفتيت الصف العربي، عبر جذب أطراف عربية إلى التسوية، دون أطراف أخرى.

3. مشروع وليام روجرز (1969م)

ازداد تحرك الأمريكي على نطاق المبادرات السياسية في المنطقة، إذ طرأت عوامل جديدة في الشرق الأوسط، شكلت إزعاجا للإدارة الأمريكية، فقد استعلت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وانبثقت أنظمة وطنية وثورية في العديد من الدول العربية، كما ازداد تأثير المقاومة الفلسطينية في لبنان، مما أدى إلى زيادة المخاوف الولايات المتحدة من امتداد النفوذ السوفيتي في المنطقة، وجعلها تسرع في تقديم المبادرات لحل الصراع العربي – الإسرائيلي.(أبو بكر، 1986، ص159)

كان وليام روجرز مطلعاً على طبيعة الصراع والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط حيث كان يدرك تماماً أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع، وأنها تستغل من قبل الاتحاد السوفييتي (سابقاً) من أجل أن يزيد ويعمّق من نفوذه في المنطقة التي تزود العالم بأكثر من نصف احتياجاته النفطية.(عبد الهادي، 1994، ص471)

وطرح روجرز مشروعه على كل من إسرائيل، والأردن، والاتحاد السوفيتي، ثم تقدم بها إلى مصر في مرحلة لاحقة في وقت شهدت فيه العلاقات المصرية – السوفييتية تقارباً شديداً، حيث تدفقت الأسلحة السوفييتية المتطورة على مصر من أجل إصلاح الخلل في ميزان القوى الإقليمي في المنطقة عقب حرب حزيران/يونيو عام 1967م. تضمنت الخطة ترتيبات أمنية بين المصريين والإسرائيليين، ونصت في بنودها: "على ضرورة انسحاب إسرائيل من الجزء الأكبر من أراضي عام 1967 مقابل ضمانات عربية ومصرية للوصول إلى التزام لصنع السلام" (عبد الرحمن، 1987، ص3)، أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، نص البند(7) من المشروع: " أن يتفق الطرفان على الالتزام بشروط تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، حسبما يجري الاتفاق عليه بين الأردن وإسرائيل، الذي من الممكن أن يكون مفتاح الحل العادل لقضية اللاجئين" (الزرو، 1982، ص121)، ونص البند (11) من المشروع: " إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق الاختيار بين حق العودة على أساس (كوتا) سنوية متفق عليها، أو التوطين خارج إسرائيل مع التعويض.(عبد الهادي، 1994، ص313)

خطة وليام روجرز لحل الصراع في الشرق الأوسط، والتي تضمنت صيغة الأرض مقابل السلام وتطبيق القرار (242)الصادر عام 1967م، قد أفشلتها بعض مصادر التأثير داخل إدارة نيكسون،

فقد عارض هنري كيسنجر الخطة علناً لأنها تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من أراضي عام 1967م، وعودة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، معارضة كيسنجر لخطة وليام روجرز شجعت إسرائيل على رفضها، فحكومة جولدا مائير هلعت من إمكانية عودة بعض اللاجئين ضمن ترتيبات أردنية – إسرائيلية مشتركة كما نصت خطة وليام روجرز.

يورد وليام كوانت أحد أعضاء مجلس الأمن القومي للرئيس نكسون وجيمي كارتر، في كتابه " عملية السلام": "أن الولايات المتحدة قدمت في11 كانون الأول/ ديسمبر عام1969م استكمالاً لخطة روجرز خطة إجراء تسوية أردنية – إسرائيلية أقرها نكسون، ونصت في مادتها (8) على المبادئ التي يسترشد بها في تسوية قضية اللاجئين بما يسمح بالعودة أو إعادة التوطين مع التعويض. ويتم الاتفاق بين الطرفين على حصة سنوية للاجئين الذين تتم إعادتهم".(كوانت، 1976، ص98)

تخلت الولايات المتحدة، كعادتها، فيما بعد عن صيغة المشروع، لكن تصاعد التدخل السوفيتي في مصر أوائل عام 1970، وتصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية أدى إلى تأكيد أسوأ المخاوف لدى الإدارة الأمريكية، التي رأت أن أفضل سبيل للسيطرة على الشرق الأوسط، هو طرح مبادرة دبلوماسية جديدة.

ثانيا: فترة رئاسة ريتشارد نيكسون (1969م –1973م)

– مشروع التسوية الأمريكي (1972م)

قدمت الإدارة الأمريكية عام 1972م مشروع "ملف التسوية الأمريكي" لحل الصراع العربي– الإسرائيلي، وينص بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين على ما يلي(عبد الهادي، 1994، ص530-531):

– تخيير اللاجئين، حيثما هم الآن والواقعين تحت الاحتلال عن طريق استفتاء تجريه لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة، بين الاستقرار في الدولة الفلسطينية الجديدة، سواء أكانت مستقلة، أو مندمجة مع الأردن.
– حق العودة إلى إسرائيل، لكن دون أن تكون العودة إلى المواطن الأصلية، التي لم يعد أكثرها قائماً.

– البقاء حيث هم في المنطقة المحتلة، أو الدول العربية مع التعويض عليهم بصورة عامة، والتعويض على أصحاب الممتلكات السابقة بصورة خاصة.
رفضت إسرائيل هذا المشروع، ولم تطرح الولايات المتحدة مشاريع جديدة، وسادت فترة جمود دبلوماسي، نتيجة عوامل عالمية، وأخرى داخلية ومحلية.

ثالثاً: فترة الرئيس جيرالد فورد(1974م– 1975م)

– وثيقة هارولد سوندرز(1975م)

هي عبارة عن بيان أعده مساعد نائب وزير خارجية الولايات المتحدة، هارولد سوندرز. تبدأ الوثيقة بتأكيد عدة أمور مهمة من أبرزها: " أن البعد الفلسطيني للصراع العربي – الإسرائيلي يعتبر من عدة أوجه لب هذا الصراع، ولن يكون بالا مكان التوصل إلى حل نهائي إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق يحدد وضعاً عادلاً دائماً للمواطنين العرب. وأشارت الوثيقة إلى أن مشكلة الفلسطينيين تمت في معالجتها في بأدىء الأمر، على أساس أنها مشكلة تمس أشخاصا مشردين، ومع هذا تدرك الولايات المتحدة أنه علاوة على الوفاء بالاحتياجات البشرية، والاستجابة للمطالب الشخصية الشرعية للاجئين، هناك اهتمام آخر يجب أن يوضع في الاعتبار، فمن الحقائق القائمة أن قسماً كبيراً من الثلاثة ملايين مواطن ممن يطلقون على أنفسهم اسم فلسطينيين يعتبرون على نحو مطرد أن لهم شخصيتهم كشعب ويرغبون في أن يكون لهم صوتاً في تحديد وضعهم السياسي" (عبد الغفار، 1982، ص ص216–217)(مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1982،ع8). هدفت الوثيقة إلى حث منظمة التحير الفلسطينية على الاعتراف بإسرائيل، وبقراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) و(338)، كمرجعية أساسية في المفاوضات" (Peck,1984,pp.15–18). أدت وثيقة سنوندرز إلى جدل عنيف داخل الأوساط الإسرائيلية، واعتبرتها خرقاً لسياسية التنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة، فيما أثبت الوقائع أن سياسة الولايات المتحدة لا تحمل/ أي تغيير في مواقفها، أكد ذلك بوزير الخارجية حينما أدلى بشهادته أما لجنة المساعدات الخارجية في مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1975م، بوصفه الورقة: " نوعاً من التدريب الأكاديمي، وأن مثل هذا الأمر لا يتم إلا بعد المشاورات مع إسرائيل" (Peck,1984,p.217).

عارض هنري كيسنجر كل المشاريع السلمية والتسوية التي تنص على عودة ولو جزء بسيط من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ومعارضة أي انسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل عام 1967م، بالمقابل كان تفكيره الاستراتيجي لا يخرج عن فكرة توطين أكثر من (ثلثي) اللاجئين في الأردن،

والثلث الآخر في سوريا، ودفع تعويضات إلى أصحاب الأملاك والأراضي التي استولت عليها إسرائيل (مصالحة، 1994، ص203).

المرحلة الرابعة: تسويف ومماطلة(1976م-1990م)

أولاً: فترة رئاسة جيمي كارتر (1976م- 1980م)

- مقترحات جيمي كارتر1978م.

أبدت إدارة الرئيس جيمي كارتر تفهماً إزاء مطالب الفلسطينيين في النزاع مع إسرائيل، غير أنها ورغم اعترافها بالأهمية القصوى لحل المشكلة الفلسطينية، لم تضع باقتراحاتها فكرة واضحة عن شكل أو صفة الوطن الفلسطيني الذي اقترحه الرئيس جيمي كارتر حيث قال: "يجب أن يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة، والحل السليم للمشكلة الفلسطينية حالياً هو الذي يتم من خلال الدول العربية التي تتفاوض مع إسرائيل" (شديد، 1996، ص188).

وكذلك فإن اتفاق كامب ديفيد الذي وقعته مصر وإسرائيل في 17أيلول / سبتمبر عام 1978م، جعل حل قضية اللاجئين رهناً لاتفاق الأردن، ومصر، وإسرائيل، حيث ورد في البند (الثالث) و(الرابع) من الاتفاقية: "أثناء الفترة الانتقالية سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق في كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا عن الضفة الغربية وغزة عام 1967، وستعمل مصر وإسرائيل معاً، ومع الأطراف الأخرى المعنية على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فوري وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين". (نص اتفاق إطار السلام في الشرق الأوسط، ملحق الوثائق، وثيقة رقم (25))

ثانياً: رئاسة رونالد ريغان (1982ــ1988)

- مبادرة ريغان 1982م

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأحداث الدولية والإقليمية من أجل إطلاق مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الأول من أيلول/ سبتمبر عام 1982م، وقبل ذلك نجحت مبادرة السلام الأمريكية التي أطلقها الرئيس جيمي كارتر في التمهيد لمعاهدة السلام المصرية ــ

الإسرائيلية عام 1979م، كما ساهم في إخراج مصر من معادلة الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وإحداث خلل في ميزان القوى بين العرب والإسرائيليين لصالح إسرائيل، لأن مصر كانت تمثل القوة العربية القومية والاقتصادية والبشرية الأولى على صعيد الأمة العربية. اقترن خروج مصر من المواجهة مع إسرائيل مع حدث آخر هام هو غزو لبنان من قبل إسرائيل عام 1982م، وكان من نتائج هذا الغزو خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وتشتتها في عواصم عربية مختلفة، ممهداً الطريق أمام تحولات سياسية جذرية على الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في منتصف الثمانينات.(مصالحة، 1994، ص203)

في هذه الأجواء أعلن الرئيس رونالد ريغان مبادرته للسلام في الشرق الأوسط استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي(242) و(338) واتفاقيات كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل عام 1979م.(الشريف، 1995،ص27)

اعتمدت المبادرة في خطوطها العريضة على عدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو الإشارة إلى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات المقترحة، لكنها ولأول مرة ذكرت الحقوق المشروعة للفلسطينيين، معرّفة هذه الحقوق على أنها حقوق مدنية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.(ساوندرز، 1985، ص275)

في الوقت الذي رفضت فيه مبادرة ريغان إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، فقد رفضت أيضاً ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيادة الإسرائيلية أو السيطرة عليها بصورة دائمة، فقد ذكر ريغان في مبادرته: " أن السلام لا يمكن أن يتحقق من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية والقطاع، ولا يمكن تحقيقه أيضاً في إطار السيادة والسيطرة الإسرائيلية الدائمة عليها". (موعد، 2003، ص472)

من الواضح أن المبادرة تركت الباب مفتوحاً على خيارات عديدة في المفاوضات المقترحة التي ستجري بين الأطراف المعنية حول مستقبل الأراضي الفلسطينية بعد الفترة الانتقالية التي تحدثت عنها المبادرة، وربما كانت تشير إلى الدور الأردني المستقبلي كشريك للفلسطينيين في عملية التسوية.(الهياجنة، 2002، ص488)

بالنسبة لقضية اللاجئين لم تكن هناك عبارات واضحة عن هذه القضية ذات الأبعاد السياسية والإنسانية، وكل ما قاله ريغان حول هذه النقطة بالتحديد أن:" المبادرة تنص على وجود موازنة

وتوافق بين حقوق الفلسطينيين المشروعة والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية". (الدجاني،1988،ص290)

كانت فكرة ريغان حول قضية اللاجئين تتمثل في أن الحل الأمثل لها يكمن في توطين اللاجئين في البلدان العربية المضيفة، خاصة سوريا، والأردن مع إنشاء صندوق تعويضات تشرف عليه لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لتقدير خسائر اللاجئين، ولمعرفة احتياجاتهم في البلدان التي يتواجدون فيها. (الحمد،1994، ص7)

لم يكن هدف الولايات المتحدة الأمريكية خلال طرح هذه المبادرة حلحلة حقيقية للقضية الفلسطينية ولقضية اللاجئين، بقدر ما كانت محاولة أمريكية لتحويل الأنظار عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وإظهار جديتها أمام الأنظمة العربية الرسمية، خاصة أمام حلفائها في المنطقة العربية في حل القضية الفلسطينية، بل كانت تريد المحافظة على المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية وعدم المساس بالعلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل التي تعرضت للاهتزاز على إثر الحصار الإسرائيلي لبيروت.(خضر، 2005، ص35)

المرحلة الخامسة: لإرجاء والتطمينات والتعقيدات (1990م- 2000م)

اولاً: فترة رئاسة جورج بوش الأب (1988م-1992م)

- مبادرة الرئيس جورج بوش 1990م

جاءت مبادرة الرئيس جورج بوش الأب لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط نتيجة لظروف دولية وإقليمية أحدثت خرقاً وتحولاً مباشراً في توازن القوى العالمي، لا سيما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1990 ــ 1991، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وساهمت عوامل عدة في إيجاد اختلال كبير في موازين القوى الدولية والإقليمية مما أعطى الولايات المتحدة دوراً كبيراً في إطلاق مبادرتها السلمية. وكان أهم هذه العوامل انهيار حلف وارسو، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، التي طرحت ضرورة قيام دولة فلسطينية، وهددت الاستقرار في الشرق الأوسط، وهددت مصالح الولايات المتحدة، وأمن إسرائيل، وأدت إلى تغيير الرأي العام العالمي والأمريكي تجاه إسرائيل والولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى وجدت في البيت الأبيض قيادة جورج بوش التي ترغب في تفعيل الدور الأمريكي عبر إطلاق مبادرة سلمية. (Michael,1991, pp.87-88)

في هذا المناخ الإقليمي والعربي والدولي، دعت قمة موسكو في تموز/يوليو عام 1991م، التي انعقدت بين الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف آنذاك، والرئيس الأمريكي جورج بوش آنذاك، إلى عقد مؤتمر سلام برعاية الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبمشاركة رمزية من الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية(حضور مراقب) تمهيداً للدخول في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل، وتقرر عقد المؤتمر في مدريد من 3ن تشرين الأول/ أكتوبر عام 1991م.

إن أهم ما تضمنه خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد يكشف عدداً من المسائل المهمة؛ الإشارة الضبابية إلى أن المفاوضات سترتكز على قاري مجلس الأمن الدولي (242) و(338). من المعلوم أن القرار (338) يتحدث عن التفاوض، والقرار(242) نص له علاقة بفلسطيني الخارج، ينص على تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين بدون تحديد أنهم الفلسطينيون، حسبما يقتضيه سياق القرار. الأمر الذي أفسح المجال للإسرائيليين أن يطرحوا تفسيرهم الخاص بهم للبند، ويقولوا: " أنه يشمل أيضاً، لاجئين يهود لجأوا إلى إسرائيل من الدول العربية بعد حرب 1948".(الدجاني،1999، ص346)

ثم عمدت الولايات المتحدة إللا تنحية القرارات الدولية من مرجعية التفاوض، فقد نصت الدعوة للمؤتمر: "على أن الأولوية لنتائج المفاوضات الثنائية بين الأطراف والتي ستتم لاحقاً، وتشمل قضايا شائكة مثل: القدس، المستوطنات، اللاجئين، والحدود الدولية، وقد بدأ التفاوض في مجموعة عمل اللاجئين في 28كانون الثاني/ يناير عام 1992م.(الدجاني،1999، ص348-349)

إن نظرة متفحصة إلى محددات التسوية في مؤتمر مدريد، تؤكد بأن الأساس التفاوض ضبابي، يحتمل عدة أوجه فهو يطرح موضوع اللاجئين دون الإشارة إلى كونهم اللاجئين الفلسطينيين، ودون تحديد لمصير هؤلاء اللاجئين.

رغم التحول في الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد حرصت آلية مؤتمر مدريد على تنحية القرارات الدولية من مرجعية التفاوض، وتركت المفاوضات تجري وفق ميزان القوة القائم بين الأطراف المعنية عبر المفاوضات الثنائية المباشرة، بما يحمله هذا الوضع من خطر على حقوق الفلسطينيين.

ثانياَ: فترة رئاسة بيل كلينتون (1992م–2000م)

رؤية بيل كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد 2000

واكب بيل كلينتون المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية تارة بصورة شخصية، وتارة من خلال إرسال مبعوثين ومندوبين لمتابعة العملية التفاوضية. لقد لعب كلينتون دوراً قوياً في التوصل إلى مذكرات واي ريفر عام 1998م لتطبيق الاتفاقية الانتقالية.

وبرغم الدور الأمريكي النشط في متابعة الأمور على الأرض، إلا أن الإدارة الأمريكية ابتعدت عن الوضوح والصراحة الكلامية في تفسير معظم المسائل الجوهرية المختلف عليها، واستخدم جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، ما سماه الغموض البناء والخلاق في تحركه الدبلوماسي، وذلك لقناعته الشخصية بأن مثل هذا الأسلوب مفيد جداً في ممارسة الدبلوماسية إذا كنت تواجه أسئلة وقضايا حساسة وشائكة، ولها تفسيرات مختلفة لدى أطراف الصراع (الدجاني،1999، ص349)، لكن دبلوماسية الغموض البناء فشلت لأنها أجلت البحث في القضايا الجوهرية والحاسمة واتسمت بعدم الوضوح في تفسيرها لهذه القضايا ذات الطابع الإشكالي، فأدت في النهاية إلى التصادم بين الطرفين المعنيين والعودة مرة أخرى إلى دائرة العنف الدموي المتجدد. (جريدة القدس، ع3133،، 2004)

فعلى سبيل المثال كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مفاوضات كامب ديفيد منصبة حول تفسير القرار (242)، فقد كان الفلسطينيون يتطلعون إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضي عام1967م بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها وإخلائها من كل الكتل الاستيطانية، بينما كان الإسرائيليون ينظرون للمسألة على أنها مجرد انسحاب جزئي من بعض الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة.(موعد، 2003، ص482)

بالنسبة لحضور قضية اللاجئين على طاولة مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، فقد ظهر تحالف غير مقدس بين الموقفين الإسرائيلي والأمريكي، فقد تبنى الأمريكيون المواقف والتصريحات والمقاربات الإسرائيلية في هذا الشأن، خاصة في عدم مسؤولية إسرائيل المعنوية والأخلاقية عن النكبة الفلسطينية عام 1948م، وأما المسؤولية فتقع حسب وجهة النظر الإسرائيلية على عاتق الجيوش العربية والزعامات العربية التي أقنعت الفلسطينيين بترك منازلهم انتظاراً للتحرير.

اعترفت الإدارة الأمريكية بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين التاريخية، في نفس الوقت الذي أصرت فيه على أن إسرائيل لا تمتلك القدرات الكافية لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين، وحل المشكلة بناء على هذا الموقف الأمريكي يجب أن يتم بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية، والاستقرار في البلدان التي يقيمون فيها، أما العودة إلى إسرائيل، فيجب أن تكون رمزية لا تتجاوز عشرات الآلاف من خلال آلية لم شمل العائلات.(جريدة القدس، ع3133،، 2004)

في هذا السياق ينكر دنيس روس آنذاك أن الولايات المتحدة كانت تسعى للتوفيق بين الاحتياجات الفلسطينية الرمزية والاحتياجات الإسرائيلية العملية، وبيّن أنّ الصيغة التي كانت الولايات المتحدة تسعى لتعميمها ينبغي أن تلبي الاحتياجات الرمزية الفلسطينية فيما تستجيب للمخاوف الإسرائيلية الحقيقية والمشروعة بشأن الأمن والمصالح الوطنية العليا.

– مشروع بيل كلينتون للسلام (كانون الأول/ ديسمبر 2000)

بعد فشل المفاوضات في كامب ديفيد، حاولت إدارة كلينتون كسر الجمود الذي وصلت إليه العملية التفاوضية، حيث تقدم كلينتون شخصياً بمقترحات جديدة على أمل أن تتمكن إدارته من تحقيق رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، وهدفت هذه المقترحات إلى إنهاء اعتماد الفلسطينيين على الشرعية الدولية لتسهيل مهمة التحالف الأمريكي ــ الإسرائيلي في تمرير مخططاته التفاوضية التي تتحكم بها موازين القوى. فيما يتعلق باللاجئين وحقهم بالعودة وفقاً للقرار رقم (194)، فقد نسفت مقترحات كلينتون هذا القرار، إذ إن البند الثاني من المقترحات ينص على أنه: "لا يمكن لإسرائيل أن تتخذ قراراً يهدد أساس الدولة الإسرائيلية ويعرض منطق السلام للخطر".(شديد، 1996، ص280–283)

لم تعطي مقترحات كلينتون أية فرصة للاجئين لممارسة أي شكل من أشكال حق العودة إلى الديار وفقاً للقرار (194)، فقد اعتمدت هذه المقترحات على الشق الثاني من القرار الذي نص على دفع التعويضات لقاء الخسائر التي تكبدوها جراء طردهم من ديارهم وأراضيهم، في حين أسقطت الشق الأول من القرار والقاضي بوجوب عودة اللاجئين إلى أراضيهم وأملاكهم التي اقتلعوا منها (مقترحات كلينتون،2001)، جوهر مقترحات كلينتون بالنسبة لقضية اللاجئين هو السماح لمن يرغب بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، وليس إلى ديارهم التي جردوا منها في زمن النكبة، كما دعت المقترحات المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته لدفع تعويضات اللاجئين أو التوطين في البلدان التي يقيمون بها، أو إفساح المجال أمامهم للإقامة في بلدان أخرى خارج دولة إسرائيل، وذلك تمشياً مع القرارات السيادية لتلك الدول، وحسب احتياجاتها واعتباراتها الأمنية.

يبدو واضحا أن الاستراتيجية التفاوضية الأمريكية ارتكزت على أسلوب مقايضة الفلسطينيين لحق العودة مقابل انسحاب إسرائيل من غزة والضفة الغربية، وتقليص المستوطنات الإسرائيلية إلى الحد الأدنى (مقترحات كلينتون،2001)، ورغم تأييد مقترحات كلينتون العلنية لقيام دولة فلسطينية، إلا أنها أغفلت طبيعة السيادة التي تتمتع بها هذه الدولة، وصلتها مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية. لقد نصت المقترحات على أن الدولة الفلسطينية تستطيع ممارسة سيادة شبه كاملة على قطاع غزة، وعلى معظم أراضي الضفة الغربية، لكن مع احتفاظ إسرائيل بسيادة على مستوطناتها الكبيرة بعد ضمها إليها. (صحيفة الأيام، ع3030،2004)

وحقيقة الأمر أن كلينتون يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية ما حدث، من تصاعد العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد، حتى أن الكاتب البريطاني باتريك سيل ذهب إلى حد القول: "إنه كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط النزيه والمحايد للتوصل إلى تسوية دائمة وعادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولو فعلت أميركا ذلك لتجنبت أحداث أيلول 2001، ولربما دخلت المنطقة في حقبة من السلام والازدهار، وأصبحت للفلسطينيين دولة مستقلة تلبي طموحاتهم الوطنية" (بشارة، 2001، ص93)

وبذلك افتقدت خطوات السلام الأمريكية إلى الالتزام بالشرعية الدولية، وحاولت وضع مرجعية خاصة لعملية السلام بدلاً من قرارات الأمم المتحدة، كما أنها تنصلت من المواقف التقليدية المعلنة حول القدس، والمستوطنات، واللاجئين

إن المتتبع لمواقف الإدارات الأمريكية المتلاحقة، منذ عهد الرئيس الأمريكي ترومان، وحتى عهد الرئيس جورج بوش الابن، يدرك عدم وجود تغيير جوهري في المواقف الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، بل والقضية الفلسطينية بشكل عام، بل ويتحقق أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، غالباً ما تم معالجتها تحت عنوان الصراع العربي الإسرائيلي، ليس هذا فحسب، فقد فشلت الإدارة الأمريكية طيلة ربع قرن، ومنذ فشل إدارة ترمان من إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين من التأثير على إسرائيل من تبني سياسة إنسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وظلت سياسة الولايات الأمريكية الاسمية كما هي، لقد دعمت الإدارات المتلاحقة منذ عهد أيزنهاور حتى بوش الابن قرار الجمعية العامة رقم (194) كما أسلفنا، وظل ذلك هو الموقف الرسمي والشعبي للولايات المتحدة.

ومع ذلك فقد استمر ضعف الاهتمام الرسمي بقضية اللاجئين يتزايد مع مر السنين، وطيلة العقود الست الماضية، وخلال فترة حكم الإدارات الأمريكية المختلفة كانت إدارتا الرئيسين أيزنهاور(1953-1956م أرك جونسون) وكنيدي(1961-1962م خطة جونسون) الوحيدتان اللتان تقدمتا بطروحات ومبادرات لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين.

ومع ذلك لم تدعو هذه الطروحات إلى حل قضية اللاجئين طبقاً لما ورد في القرار(194)، بل اقترحتا إعادة عدد منهم على مراحل مع توطين القسم الآخر في الدول العربية المضيفة للاجئين، أما أعداد اللاجئين فقد قدرت طبقاً للتقديرات الإسرائيلية، ومع ذلك تم رفض الطرحين من قبل إسرائيل تحت ذريعة أن السماح بعودة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين سيخلق مشاكل أمنية لإسرائيل، وكانت إسرائيل ترد على هذه المقترحات بعدم الموافقة، وضرورة حل قضيتهم من خلال التوطين في الدول العربية المضيفة لهم، دون تحملها لأية مسؤوليات مالية؛ لأن ذلك يعتبر إدانة لها وتحميلها للمسؤولية، حتى ولو كانت المشاركة المالية في التعويض رسمية، ويشار هنا إلى أن الدول العربية وخاصة مصر وسوريا رفضت هذه المشاريع، واعتبرتها تمييعاً لقضية فلسطين، وطالبت بعدم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للطروحات الأمريكية تلك، دون التوصل إلى حلول للحدود والأمن، أما الفلسطينيون فلم يكن لهم موقف رسمي مسموع حتى تلك اللحظة، والذي بدا يتشكل منذ نهاية عقد الستينات من القرن الماضي، وخاصة بعد حرب عام (1967م)، وتشكل منظمة التحرير الفلسطينية.

ويلاحظ في الطروحات الأمريكية؛ قوة الثوابت وقلة المتغيرات، وهذا مرتبط بشكل رئيسي بمجموعة من المصالح والاعتبارات الإقليمية والكونية للولايات المتحدة، وليس بوجهات النظر التي يحملها رؤساء الولايات المتحدة أنفسهم، وقد اضطر بعضهم-الرئيس جيمي كارتر مثلا- إلى أن يتراجع عن بعض تعهداته وقناعاته بصدد القضية الفلسطينية التي تحدث عنها إبان حملته الانتخابية، بيد أنه لا يفهم من ذلك أنه لا دور للرؤساء الأمريكيين في رسم السياسة الأميركية الشرق أوسطية، أو إعادة ترتيب أولوياتها. رغبة الولايات المتحدة في احتواء الصراع العربي-الإسرائيلي وجوهر القضية الفلسطينية، وذلك تمشياً مع سياسة الاحتواء التي طورتها الولايات المتحدة للتعامل مع الصراعات الإقليمية والكونية، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة وعدم تعريضها للخطر، واحتواء المنطقة ضمن ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية، وتخفيض حدة التوتر في المنطقة إلى درجة يمكنها استيعاب الصراع العربي-الإسرائيلي دون الاضطرار إلى معالجة أسبابه الرئيسية. بقاء الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة- من ضمنها مشكلة اللاجئين- تحت رحمة تزايد الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية

الأمريكية الشرق أوسطية من جهة، والصراع بين الإدارة الأمريكية ومجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل من جهة أخرى، والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هي التراجع المستمر في مواقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين، وتنكرها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بل والسعي لإلغاء تلك القرارات، ومساعدة إسرائيل في تنكرها لتلك القوانين والأعراف الدولية، واستخدام مجلس الأمن بشكل خاص كذراع للسياسة الأمريكية للدفاع عن سياسة إسرائيل.

2.2.4. المبادرات والمواقف الأوروبية:

انتهت الحرب الإسرائيلية–العربية لصالح إسرائيل التي تجاوزت الحدود المقرره في قرار التقسيم. ومنذ عام 1949 أصبحت إسرائيل سيدة أكثر من 76 بالمئة من الأرض الفلسطينية بدلاً من الـــ 56 بالمئة التي منحها إياها منظمة الأمم المتحدة، واتخذ ثلاثة أرباع السكان الفلسطينيين طريق المنفى وأصبحوا لاجئين ، ولم يقدر الأوروبيون اتساع المأساة الفلسطينية وأبدوا كثيراً من اللامبالاة تجاه مشكلة اللاجئين. (خضر، 2003، ص 412)

ويذكر أنه كانت هناك تعبئة في بعض الأوساط الكاثوليكية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين أو للتشهير بالممارسات الصهيونية، وبرزت في هذا المجال نشاطات قام بها الحزب الاجتماعي المسيحي في بلجيكا، وفريق الشهادة المسيحية في فرنسا، حيث قاموا بنشر مقالة قاسية في صحيفة Le Figaro الفرنسية عن الدعم الأولى الذي كان قدم للصهاينة، جاء فيها: " إنه القانون في هذا الزمن أنه ما إن تتخلص مجموعة بشرية مضطهدة من مضطهديها حتى تضطهد بدورها. فقد ولدت الذهنية الكليانية المسوخ أنفسهم لدى ضحايا الأمس كما لدى جلاديها، واقتلع اليهود من فريق شتيرون، بالإرهاب الذي نشروه، ما يقارب ستمائة الف كائن بشري من أرضهم منهم مئة الف مسيحي... ومن المهم بأسرع ما يمكن، أن تعود هذه الجماهير إلى منازلها". ولكن مأساة اللاجئين الفلسطينيين انتقلت إلى المقام الثانوي من الاهتمامات الأوروبية، مع أنها لم تكن منسية . (خضر، 2003، ص417)

ولا بد من الإشارة إلى أن أوروبا قدر ارتبطت بالعالم العربي والإسلامي بعلاقات تاريخية وثقافية، وسياسية، واقتصادية، إضافة إلى العلاقات الصراعية في بعض الأحيان، فثمة تاريخ مشترك يربط بين هذين العالمين، وهو تاريخ من التعاون والتحالف تارة، وتاريخ من الصراع والاحتدام تارة دام قروناً وقرون، وكان هذا التاريخ تارة تاريخ فلسفات، وتارة أخرى تاريخ أديان وثقافات وثالثة تاريخ فتوحات وتلاقح حضاري، واخيراً تاريخ أطماع واستعمار، وكان للعامل الجغرافي أثراً كبير في هذا الاحتكاك بين هذين العالمين. إلا أن خط الحدود أو فاصلة التواصل لا تتمثل في البحر

المتوسط فقط، وإنما تمثل في الفكر والاقتصاد ونزعة التعاون والتلاقح، هذه عناصر الاستباك والتداخل في هذين العالمين.(المسفر، 1997، ص124)

وقد كانت العلاقات بين أوروبا والعرب حتى النصف الأول من القرن العشرين المنصرم ذات طابع صراعي احتدامي، لعل أبرز صورة حرب السويس عام 1956م، يبدوا أن هذه العلاقات اتخذت بنهاية استعمار الجزائر عام 1962م منحنى آخر سار على أساس التعاون.(المسفر، 1997، ص124)

ومنذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات أصبحت قضايا الأمن الأوروبي، والأمن في حوض البحر المتوسط، والمشاركة الأوروبية المتوسطية، والدور الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، والتعاون الاقتصادي الإقليمي من أكثر مفردات الخطاب السياسي والإعلامي شيوعاً في الأدب المعاصر، وفي مفكرات العمل الدبلوماسي العربي أيضاً. (أبو السعود، 1999، ص80)

ويرى الكثير من الكتاب والباحثين أن العلاقات العربية – الأوروبية مرت بثلاثة مراحل رئيسية منذ أوائل العصر العربي الحديث وهي:

1. مرحلة الصدام والصراع: بدأت هذه المرحلة بالغزو الفرنسي لمصر عام 1798م، ثم الاحتلال البريطاني لها عام 1882، ثم الاحتلال الفرنسي للجزائر1830م، وتونس1912م، و فرض حمايتها على المغرب 1912م، واحتلال إيطاليا ليبيا عام 1911م، وكذلك فرضت بريطانيا سيطرتها على الخليج العربي وعدن في معاهدات غير متكافئة منذ منتصف القرن الثامن عشر، وتقاسمت بريطانيا وفرنسا المشرق العربي بموجب اتفاقيات سايكس – بيكو عام 1916م، وحفلت العلاقات العربية –الأوروبية في تلك الحقبة بالصراع بين الحركة العربية المطالبة بالحرية والاستقلال وبين الدول الاستعمارية الأوروبية، وكان هذا يعني فشل العلاقات التي تقوم على القهر والقوة والاستغلال. (مصباح، 1997، ص86)
2. مرحلة العلاقات غير المتكافئة: أعقبت هذه المرحلة، المرحلة الأولى، فبعد أن نالت معظم البلدان العربية استقلالها، عندئذ حاولت الدول الغربية أن تستمر في فرض سيطرتها ونفوذها عليها بواسطة ربطها بالمعاهدات غير المتكافئة، غير أن تطور الوعي القومي العربي، وظهور قوى سياسية عربية تطالب بالتحرر من السيطرة الأجنبية، وقيام ثورات وطنية في عدد من البلاد العربية، مثل مصر، والعراق...أدى إلى تحرر هذه الأقطار من الاستعمار الغربي. كانت حرب السويس عام 1956م، نهاية مرحلة العلاقات غير المتكافئة

بين الدول العربية وأوروبا الغربية وتعزيز استقلالها، وانعكس هذا على تطوير شخصيتهم القومية على الصعيد الدولي. (مصباح، 1992، ص ص 29-39)

3. مرحلة الحوار: تمكنت الدول العربية خلال الستين عاماً الماضية من التخلص من آثار العلاقات غير المتكافئة مع الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا وفرنسا، وفي نفس الوقت استطاعت أن تحرز تقدماً يعتد به في المجالات الاجتماعية والثقافية والعلمية، حيث كانت البلاد العربية من بين الدول المؤسسة للمنظمات الإقليمية والدولية، التي توالى ظهورها على المسرح الدولي منذ أوائل الستينات، كمنظمة مؤتمر عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وسعت على تطوير عمل الجامعة العربية، والتغلب على الأزمات التي تعترض سبيلها نحو تحقيق التضامن العربي. (مصباح، 1997، ص45)

تبلور الموقف الجديد للحكومات الأوروبية بإعلان مشترك من دول المجموعة الأوروبية، في تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م، وأبرز بنود هذا الإعلان الاعتراف للفلسطينيين بحقوقهم المشروعة، وقد سبق هذا الإعلان إصدار وثيقة أطلق عليه وثيقة(شومان) نسبة إلى وير خارجية فرنسا آنذاك، وقد دعت الوثيقة إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي(242) بشأن حل القضية الفلسطينية. رحب مؤتمر القمة العربية المنعقد في الجزائر بهذا التحول في الموقف الأوروبي، ودعا إلى قيام حوار عربي ــ أوروبي سياسي واقتصادي، يقوم على أسس المساواة والمصالح المشتركة، وقد أوفدت القمة العربية أربعة وزراء عرب إلى المؤتمر الأوروبي المنعقد في كوبنهاجن في كانون الأول/ديسمبر عام 1973م، لينقلوا الاستعداد العربي للحوار، وقد لقي هذا الحوار من الترحاب والتشجيع ما جعل من هذا اللقاء بمثابة انطلاق للحوار العربي- الأوروبي. (جوجياني، 1999، ص56)

سعت الدول العربية من وراء هذا الحوار إلى دفع الجماعة الأوروبية إلى القيام بدور فاعل في التسوية السلمية، عبر ممارسة ضغطها على الدولة العبرية للتخلص من محاولاتها لعرقلة مسيرة التسوية السلمية، وعلى الولايات المتحدة لاتخاذها موقفاً متوازناً من الصراع، كما سعت الدول العربية من وراء هذا الحوار إلى نقل التكنولوجي الأوروبية إلى المنطقة العربية تمشياً مع حاجات التنمية والتطور، وجلب الاستثمارات الأوروبية للمنطقة العربية ، أملاً في الحصول على المساعدات من الجانب الأوروبي في هذا المجال. أما الجانب الأوروبي، فإن قرب المنطقة العربية من حدوده قد شكل الصراع العربي – الإسرائيلي بعداً أمنياً له، إضافة إلى أن نشوب أي حرب في المنطقة يمثل تهديداً للمصالح الأوروبية في المنطقة العربية، خاصة بعد حرب رمضان عام

1973م، حيث عمدت الدول النفطية على قطع إمدادات النفط عن الدول الأوروبية، إضافة إلى ذلك فقد سعت الدول الأوروبية من وراء هذا الحوار إلى إبعاد سيطرة القوتين العظمتين عن حوض المتوسط .

4. مرحلة الشراكة الأورو – متوسطية: في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وطرحها لمشاريع جديدة تهدف على تكريس هيمنتها وتهميشها الدور الأوروبي، طرحت دول الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة الأوروب ية –المتوسطية من أجل استعادة دورها في العلاقات الدولية، والحفاظ على وجودها على سواحل البحر المتوسط، حيث رأى الاتحاد الأوروبي في سقوط جدار برلين عام 1989م، أملاً في التخلص من عقبات أخرى في علاقته مع الجنوب المتوسطي، وصياغة مبادئ جديدة ووضع برامج ممكنة التنفيذ انطلاقاً من هذه المعطيات الجديدة، وتمشياً مع ما جاء في اجتماع المجلس الأوروبي في لشبونة في حزيران/ يونية عام 1992، الذي أكد:" أن الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، هي مناطق جغرافية للاتحاد، فيها مصالح قوية من الأمن والاستقرار الاجتماعي". (منصور،1997، ص41). ويعود طرح دول الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة –المتوسطية لعدة عوامل ذات أبعاد اقتصادية، وسياسية، وأمنية، وثقافية، يمكن إجمالها في انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وما تبعه من تحولات في المعسكر الشرقي، وما نتج عن ذلك من أولويات جديدة لأوروبا تمثلت في إدماج أقطار أوروبا في الفضاء الأوروبي، واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991م، وانعكاساتها على العلاقات الأوروبية –العربية، إضافة إلى تفاقم الأزمة الجزائرية، وما تنطوي عليها من أخطار كامنة بالنسبة للدول المغرب العربي المجاورة لأوروبا، حيث انتشار الحركات الإسلامية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في دول جنوب البحر المتوسط، والتدفق المستمر لموجات الهجرة من جنوب المتوسط إلى دول شمال المتوسط، وما نجم عنها من مشكل سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية للدول المسبلة لهذه الهجرة. (خضر،1999، ص41)

1.2.2.4. مراحل الموقف الأوروبي:

المرحلة الأول: مرحلة المد والجزر (1969م – 1979م)

فرضت هزيمة عام 1967م مواقف متشددة لدى الدول العربية في علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وذلك بسبب عوامل الإحباط الجماهيري لدى الشعوب العربية جراء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية العربية، وبسبب الدعم الذي تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة

وبعض الدول الأوروبية، إلا أن تلك المواقف لم تصل إلى حد القطيعة السياسية، بل ظلت هناك علاقات اقتصادية وتجارية وحوارات مفتوحة لكن على مستويات دنيا. ولعبت الدبلوماسية الأوروبية دوراً كبيراً في إرجاع العلاقات العربية الأوروبية لا سيما بعد اصدار المجموعة الأوروبية المجموعة الأوروبية بياناً طالبت فيه احترام الحدود الدولية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي عبر المفاوضات والحوار، وقد صدر هذا البيان في 22 تموز/يوليو عام 1967م (مصطفى، 1986، ص11–12) . وقد جاء هذا البيان استناداً إلى موقف وزير الخارجية البريطانية جورج بروان، الذي عبر فيه عن الموقف الأوروبي أمام الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 17 حزيران/يونيو عام 1967م جاء فيه: " في رأيي وهو مبني على نص ميثاق الأمم المتحدة، وأن الحرب ينبغي إلا تؤدي إلى توسع إقليمي، وأنا أهيب بدولة إسرائيل ألا تتخذ، فيما يتصل بالقدس، أية خطوات من شأنها أن تتعارض مع هذا المبدأ وأقول بكل جدية لحكومة إسرائيل إنها لو تصرفت بشكل يفهم منه أنها ستقوم بضم المدينة القديمة أو بإصدار تشريعات لضمها، فأنها تكون بذلك قد اتخذت خطوة تؤدي لا إلى عزلها من الرأي العام العالمي فحسب بل وكذلك إلى فقدانها لما تخطى به من تأييد " (مصطفى، 1986،ص74).

ولخشية المجموعة الأوروبية على مصالحها الاقتصادية في الوطن العربية، بدأت أوروبا تتخذ موقفاً مغايراً للموقف المؤيد والداعم لإسرائيل قبل حرب حزيران عام 1967. لذلك نشطت الدبلوماسية الأوروبية في الأمم المتحدة للبحث عن موقف يخرجها من هذا المأزق إذا ما أيدت الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وجدت المجموعة الأوروبية الحل لمأزقها في مشروع قرار مجلس الأمن رقم242، الذي قدمته بريطانيا من خلال رئيس وفدها في الأمم المتحدة اللورد كاردون، وقد اقر مجلس الأمن هذا القرار بتاريخ 22 تشرين ثاني 1967. حيث أصبح القرار الرئيسي بجميع المناقشات والمفاوضات المتعلقة بمسيرة السلام اللاحقة في المنطقة (الأمم المتحدة،1990، ص199). وقد تلاعبت بريطانيا في صياغة نص القرار (242) وعن ذلك يوضح اللورد كاردون، بأنه من حق كل دولة تفسيره حسما يتماشى مع سياستها (الدجاني، 1969، ص830)، ولكن فرنسا كان لها موقفاً مختلفاً مغايراً للموقف البريطاني والنص الإنجليزي لقرار 242 حيث أبدت فرنسا موقفها بوضوح في النص الفرنسي للقرار، ورفضت النص الإنجليزي له. و طالبت إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وأعلنت عن رفضها للإجراءات الإسرائيلية بخلق سياسية الأمر الواقع في القدس، وعدم التزامها بقرار ضم القدس. وكذلك أيدت فرنسا موقف الدول العربية في الأمم المتحدة.

ورغم بروز موقفي بريطانيا وفرنسا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي إلا انه كان هناك مواقف مميزة لبعض الدول الأوروبية. فأسبانيا وقفت إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني، مع عدم اعترافها بالإجراءات الإسرائيلية في القدس. واتخذت ايطاليا نفس المواقف، أما اليونان فبرغم تذبذب مواقفها من القضية الفلسطينية بعد حرب 1967 ، إلا أنها أصبحت تتبنى قرارات الأمم المتحدة المؤيدة للقضية الفلسطينية ، ولا تعترف بما تقوم به إسرائيل من إجراءات أحادية الجانب. أما ألمانيا التي فرض عليها الوقوف إلى جانب إسرائيل في مواقفها السياسية كتفكير عما تم ارتكابة بحق اليهود خلال العهد النازي (1933– 1945).(الكسواني، 1990، ص931)

إن التأييد الأوروبي غير المنسق للقرار – 242 كان أول موقف جماعي أوروبي يتم اتخاذه الصراع العربي – الإسرائيلي. وهذا الموقف شكل أساسا لتدخلات أوروبية سياسية في الصراع العربي –الإسرائيلي، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي ومنذ ذلك الوقت اخذ الموقف الأوروبي يؤيد الموقف الدولي والأمم المتحدة ويعبر عن الرغبة الاوروبية لتقديم ضمانات دولية, و لكن المجتمع الأوروبي وقف عن قرار 242 دون إن يتقدم خطوة إلى الأمام.

أول طرح لقضية الصراع العربي ــ الإسرائيلي أمام المجموعة الأوروبية يعود إلى فترة السبعينيات حيث أن الوضع في الشرق الأوسط كان البند الأول على رأس الأجندة في اجتماع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في باريس بتاريخ13 أيار/مايو عام1970م. (Perter,2000, p.153–154) وقد توصل فيه المجتمعون إلى ما عرف باسم وثيقة (شومان) نسبة إلى وزير الخارجية الفرنسي مورس شومان آنذاك. وقد شكلت هذه الوثيقة الرؤية الأوروبية لتسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي إجمالا، لكنها استطردت إلى البعد الفلسطيني من التسوية على أسس محددة هي (خضر، 1993، ص95):

- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
- انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة عام1967م مع إجراء تعديلات طفيفة.
- الحفاظ على الأمن و السلامة الإقليمية لكل دول المنطقة، وذلك بإنشاء مناطق منزوعة من السلاح ترابط فيها قوات الأمم المتحدة.
- استفتاء السكان حول كيفية حل القضية الفلسطينية.
- تدويل الأماكن المقدسة في القدس القديمة بموافقة الدول المعنية وضمان حرية الحرك والعبادة للجميع (مصطفى، 1986، ص81).

حاولت المجموعة الأوروبية أن تتبنى سياسة تهدف إلى معالجة التوتر الناجم عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي ليصبح موقفها أكثر استعداداً لفهم القضية الفلسطينية، ومعضلة السياسية الأوروبية في المنطقة العربية هي التفاوت بين حجم المصالح الأوروبية في المنطقة، وبين القدرة و الإمكانيات المتاحة، لذلك نجد أن المجموعة الأوروبية بقيت شبه صامته حتى اندلاع حرب تشرين عام 1973 التي شكلت صدمة لأوروبا وبخاصة نتيجة استخدام سلاح النفط من قبل العرب كسلاح بأساليب مختلفة بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي لها مصادر نفطها الخاصة بها، مما دفعها إلى إصدار بيان بروكسل بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973م، جاء في مقدمته: "إن الحكومات التسع للمجموعة الأوروبية تابعت مشاوراتها، وتبادلت وجهات النظر فيما بينها حول الحالة في الشرق الأوسط، وبينما هي تؤكد وجهات النظرة المثبتة بضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن لعام رقم 338،339 لعام 1973 اللذين سيمكنان بالنهاية من مباشرة المفاوضات لبلوغ سلام عادل، كما أكدت المجموعة على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وعلى الاعتراف بأن الحقوق الشرعية للفلسطينيين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إقامة سلام عادل ودائم.

ساهم القرار العربي بحظر تصدير النفط للدول المؤيدة لإسرائيل، وما كان لحرب أكتوبر عام 1973 من تبعات في تسارع الخطوات لانعقاد مؤتمر كوبنهاجن في كانون الأول /ديسمبر عام1973م، الذي أعاد التأكيد على تبني المجموعة الأوروبية لقرار مجلس الأمن (242) بجميع بنوده، وتبني اقتراح فرنسي بشأن إطلاق حوار عربي ــ أوروبي تتحدد من خلاله العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المجموعة الأوروبية والدول العربية وكان من نتيجته عقد العديد من الاجتماعات العربية ــ الأوروبية على المستوى الوزاري و البرلماني وعلى مستوى الخبراء(خضر، 1993، ص96). وكذلك دعا المؤتمر إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف تشارك فيه الدول الأوروبية مع الأطراف المعنية في الصراع العربي- الإسرائيلي. (الخالدي، 1983، ص65)

أفرز الحوار العربي – الأوروبي لجنة لمتابعة القضايا التي تهم الطرفين، وكان الاجتماع الأول لهذه اللجنة على مستوى السفراء في لكسمبورغ خلال الفترة 18-20 أيار /مايو 1976، وأعتبر هذا الاجتماع الأنجح في تلك الفترة حيث كان للترتيبات والتحضيرات العربية أثرا كبيراً في تحويل مجرى النقاش من العلاقات الاقتصادية إلى العلاقات السياسية المتعلقة بقضية الصراع العربي ـــ الإسرائيلي، هذا وقد حقق ذلك الاجتماع هدفين: الأول مباشرة النقاش في الجانب السياسي وطرح قضية فلسطين كبند أساسي. والثاني إبراز دور منظمة التحرير الفلسطينية كناطق باسم الدول العربية، حيث وقف الأوروبيون وجهاً لوجهه توطئة لاعترافهم بها.(الدجاني، 1979، ص15)

تطور موقف المجموعة الاوروبية في الاجتماع الثنائي للجنة العامة للحوار والمنعقدة في تونس خلال الفترة 10 شباط/فبراير عام 1977، حيث صدر بيان ختامي عن اللجنة العامة للحوار والذي تضمن الاهتمام الأوروبي في قضية الصراع العربي- الإسرائيلي و الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، ومعارضتهم لإقامة مستوطنات، وأي محاولة لتغيير وضع القدس من جانب واحد (خضر، 1993، ص100). وفي بروكسل في العام نفسه تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.عقب هذا الاجتماع أصدر المجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية بيانا بتاريخ 29 تموز/يوليو عام 1977م ليحل محل بيان تشرين الثاني/ نوفمبرعام1973م، وليقر موقف المجموعة الاوروبية من أزمة الشرق الأوسط على نحو مفصل، ورغم انه لم يتطرق في هذا البيان إلى منظمة التحرير الفلسطينية ولا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إلا أنه بالمقارنة مع البيان الأسبق نلمس تطوراً عندما يذكر البيان أن: "الدول التسع مقتنعة بأن حلاً للنزاع في الشرق الأوسط لا يكون ممكناً إلا إذا ترجم الحق المشروع للشعب الفلسطيني إلى الواقع بالإعراب الفعلي عن هويته الوطنية وأن هذا الحل يجب أن يأخذ بالحسبان ضرورة وجود وطن للشعب الفلسطيني... وفي إطار تسوية شاملة على إسرائيل أن تكون مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني " (رفعت، 1997، ص112). أما لقاء دمشق عام 1978 فكان أكثر تطوراً من اللقاءات السابقة حيث اتفق الجانبان على: "أن استمرار الصراع العربي ــ الإسرائيلي يشكل تهديداً للأمن والسلام العالميين. وفي هذا الإطار فإن طرفي الصراع يعيدان تأكيد اقتناعهما بأن الأمن الأوروبي مرتبط بأمن إقليم البحر المتوسط والإقليم العربي". (سعيد، 1986، ص240)

في خضم تطورات الموقف السياسي الأوروبي هذا، جاءت مبادرة الرئيس أنور السادات بزيارة القدس في تشرين الثاني /نوفمبر عام 1977م، وما تبعها مفاوضات مصرية – إسرائيلية أدت إلى توقيع اتفاق مصري – إسرائيلي عام 1979م (Freedman, 2002, p.163)، مما أدى إلىتراجع مسيرة الحوار العربي – الأوروبي بسبب وجود عملية سليمة تشترك بها أكبر وأقوى دولة عربية وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء ذلك في إعلان بر وكسل عام1978م حيث هنأت الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الرئيس كارتر على الشجاعة الكبيرة التي رتب بها اجتماع كامب ديفيد وعرضت عليه كل دعمها من اجل تحقيق مثل هذا السلام.(خضر، 1993، ص102)

لم يستمر الموقف الأوروبي طويلاً في دعمة لاتفاقية كامب ديفيد، مما أدى إلى ظهور موقفهم جلياً بعدم ارتياحهم للاتفاق، خاصة أن الولايات المتحدة عملت على تهميش دورهم مرة أخرى في عملية السلام، فجاء إعلان باريس في آذار/مارس عام1979م الذي جاء فيه: "إن الأعضاء التسعة في

المجموعة الأوروبية يعتبرون العلاقات التقليدية والمصالح المشركة التي تـربط أوروبـا بالـشرق الأوسط تلزمهم بلعب دور خاص، وتتطلب منهم الآن طريقة ملموسة أكثر نحـو الـسلام، وبهـذا الخصوص، فإن الدول الأوروبية التسع تستند إلي قراري مجلس الأمـن (242) و(338)، وبنـاء على ذلك فإن الوقت قد حان لتعزيز الاعتراف، والعمل على تطبيق المبدأين المقبولين لدى الأسـرة الدولية قاطبة وهما: حق كل دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل في العيش بأمن وسـلام، وتحقيـق العدل لكل شعوب المنطقة، الأمر الذي يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلـسطيني " (خضر، 1993، ص103)، هـذا الموقـف قوبـل بالترحـاب العربـي وعـدم رضـا الإدارة الأمريكية،وتذمر الإسرائيليين.

المرحلة الثانية: مرحلة الانعطاف (1980م ــ 1981م)

تطورت السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية بشكل كبير خلال الثمانينات من القرن الماضي، فالتطورات التي برزت على الحلبة الدولية والإقليمية قد أدت بالدول الأوروبية إلى تغيير موقفهـا، وإلى أن تنأى بنفسها قليلاً عن سياسات الولايات المتحدة.

فالمحادثات المصرية– الإسرائيلية حول الحكم الذاتي الفلسطيني قد فشلت، وكذلك لم تـؤد اتفاقيـة كامب ديفيد إلى سلام شامل في المنطقة كما كان متوقعاً بل بقي سـلاماً محـصوراً بـين مـصر وإسرائيل، وخاصة على ضوء إستمرار حكومة إسرائيل ببناء المستوطنات في المناطق المحتلة.

توج الموقف الأوروبي الجديد خلال هذه المرحلة ببيان البندقية الصادر عن القيمة الأوروبيـة فـي 13 حزيران /يونيو 1980م، وشكل هذا البيان محطة مهمة في الموقف الأوروبي، نظـراً للنقلـة النوعية التي قامت بها المجموعة الأوروبية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وتضمن البيان عدة قضايا جوهرية هي:

1- أوصلت العلاقات الأوروبية الشرق أوسطية التقليدية والمصالح المشتركة المجموعة الأوروبية إلى لعب دور مميز وأكثر جدية في عملية السلام.

- التذكير بمواقفهم الصريحة من قراري"242" و "338" التي تم التعبير عنها فـي مناسـبات عديدة على لسان وزير خارجية إيرلندا في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمـم المتحدة.

- ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه كاملاً في تقرير مصيره في إطار تسوية شاملة.
- ضرورة إشراك الشعب الفلسطيني وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.
- إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية التي هي ليست مجرد مشكلة لاجئين.
- يجب إعطاء اهتمام خاص لمدينة القدس، والدول التسع ترفض أية مبادرة من طرف واحد لتغيير وضع المدينة، وأن أي حل لهذه المدينة يجب أن يضمن دخول كل إنسان للأماكن المقدسة.
- مطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية التي تحتلها منذ عام 1967م.(PassiaDirectory,1996,pp.296-297).

لقد قوبل هذا الإعلان بعدم رضى الإدارة الأمريكية التي اعتبرته تحدياً للعملية السلمية الجارية، كما قوبل بالإدانة الإسرائيلية وعلى لسان إسحاق شامير الذي اعتبره موقفاً معادياً لليهود.

أما الموقف العربي فأبدى ارتياحاً لهذا البيان، والغريب في الأمر أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعلن الترحيب أو التأييد، وإنما أشارت في بيان اللجنة التنفيذية الصادر في آب/أغسطس عام 1980م إلى تقديرها إلى مواقف الدول التي شجبت الإجراءات الإسرائيلية في القدس، دون التطرق إلى إعلان البندقية.

يبدو من بيان البندقية أن الأوروبيين كانوا مصممين على المضي قدماً لتبوء موقع في المسيرة السلمية في الوطن العربي، خاصة أن ذلك الإعلان أتبع بنشاطات عملية تطبيقاً للبند الحادي عشر من الإعلان الذي جاء فيه: " قررت الدول التسع إجراء الاتصالات الضرورية مع جميع الأطراف المعنية، وهدفت هذه الاتصالات إلى التعرف على مواقف جميع الأطراف والعمل بروح هذا الإعلان، وعلى ضوء نتائج هذه المشاورات تحدد طبيعة التحركات الأوروبية . (Passia Directory,1996,p. 297)

وبالفعل تم تعيين السيد ثورن(Thorn) للقيام بمهة الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية، وبعد انتهاء مهمته قدم تقريراً إلى المجلس الأوروبي تضمن عملية الانسحاب من الأراضي المحتلة، قضايا الأمن لجميع الأطراف، واقتراحات لحل قضية القدس، وقضايا أخرى تتعلق بعملية التنمية في الوطن العربي. هذا وكان لمنعطف برشلونة أثاراً اقتصادية وذلك على مستوى التبادل التجاري

بين الدول العربية والعالم، حيث بلغت صادرات الدول العربية رقماً قياسياً عام 1980م والتي بلغت (236) مليار دولار منها حوالي (90) مليار دولار إلى السوق الأوروبية. أما وردات الدول العربية في نفس العام فبلغت (112) مليار دولار منها(55) من السوق الأوروبية.

المرحلة الثالثة: مرحلة المد والجزر الثانية(1982م ــ 1986م)

لم يكتمل الدور الأوروبي لتعرضه إلى نكستين:الأولى تمثلت باغتيال الرئيس المصري أنور السادات عام 1981م. الثانية تمثلت بانتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وبانتخاب ريغان وعودة الجمهوريين إلى البيت الأبيض، وزيادة وتيرة الحرب الباردة، كل ذلك أدى إلى إحكام سيطرة الولايات المتحدة على المعسكر الغربي، وإخضاع المسائل السياسية والاقتصادية إلى الأولوية الاستراتيجية(خضر،1997، ص64–72)، وعلى هذا الأساس تغيرت أولويات الدول الأوروبية وانشغلت بقضايا خاصة بها، أهمها قضايا الصواريخ الأوروبية ومفاوضات التجارة العالمية(الجات) والمحاولات للارتقاء بالاتحاد الأوروبي إلى الوحدة الاقتصادية.

أما العالم العربي، وبسبب حرب الخليج الأولى والنزاعات العربية ــ العربية ظهرت أولويات لدى العالم لعربي تتمثل باقتصاديتها حيث شكلت مجموعة مجالس عربية عبرت بمضمونها عن الانقسام والتشرذم العربي.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانطلاقة الثانية(1987م ــ 2001 م)

لقد كان للانتفاضة الفلسطينية عام 1987م في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م دوراً فعالاً في تفعيل وتنشيط، ليس فقط، الموقف العربي بل والأوروبي أيضاً.والذي شجع الموقف الأوروبي على البروز مرة أخرى هو إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988م، والذي تبعه إعلان بروكسل الأوروبي الذي صدر بعد أسبوع من إعلان الاستقلال الفلسطيني، وطالب جميع أطراف النزاع العمل من أجل إيقاف سفك الدماء وأبدى البيان استعداد أوروبا لمد يد المساعدة في أية مفاوضات قد تجري لحل النزاع. وتبع ذلك إعلان فرنسا لفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتوج الموقف في شهر شباط/فبراير عام 1990م بفرض عقوبة بحق إسرائيل تتمثل بتجميد التعاون العلمي معها على اثر إغلاقها الجامعات الفلسطينية.

وتجلت بعد قمة الموقف الأوروبي في حزيران/يونية من نفس العام بطلب من المجلس الأوروبي في دوبلن بتعين ممثل دائم في مدينة القدس الشرقية لتقدير حاجات السكان الفلسطينيين والمساهمة في تنسيق المساعدات الأوروبية. إلا أن ذلك أصيب بنكسة جديدة بعد احتلال العراق للكويت وحرب الخليج الثانية التي عززت من هيمنة الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية تجاه العالم العربي والتي شلت كافة التحركات الأوروبية. وظهر إلى العيان الموقف الأوروبي في إعلان لوكسمبورغ في شباط/فبراير من نفس العام والذي جمدت به دول الاتحاد الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية اثر تأييد السيد ياسر عرفات لصدام حسين. (خضر، 1993،ص115)

وإن من الصعوبة بمكان إجمال مواقف الدول الأوروبية في موقف واحد إلا أنها في إعلاناتها الرسمية تلتزم بقرارات الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين، فقد صوت معظمها لصالح القرار رقم (194) الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وبهذا الصدد، فقد تميز الموقف الفرنسي عن غيره من مواقف الدول الأوروبية، ذلك الموقف الذي عبر عنه بجلاء الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) خلال زيارته لفلسطين عام 1996م، حيث قال في خطابه الشهير أمام المجلس التشريعي الفلسطيني: " لقد أصبح الفلسطينيون ــ وهم ضحايا تاريخ لم يكن تاريخهم ــ شعباً بلا أرض، وعاشوا المحن والهجرة الجماعية، وأكد على أن فرنسا لن تنسى شتات الشعب الفلسطيني الذي يشكل غالبية الأمة الفلسطينية، والذي يتوق إلى وطنه، وطالب بضرورة " أخذ حقوق اللاجئين بعين الاعتبار"، وهي الحقوق التي لم تمارس يوماً من الأيام، رغم أن الأسرة الدولية قد أكدتها منذ نصف قرن من الزمن".

أيدت دول "غرب أوروبا" قرار الجمعية العامة رقم 194 ، واستمر تأييد دول الجماعة الأوروبية– عقب إنشائها– للقرارات الدولية اللاحقة التي أكدت القرار السابق، مثل القرار رقم 2025 لعام 1965 والقرار رقم 3089 لعام 1972 والخاص بحق النازحين الفلسطينيين (من جراء حرب حزيران 1967) في العودة إلى ديارهم، وكذلك القرارات الأخرى التي استنكرت رفض إسرائيل اتخاذ خطوات لعودة هؤلاء النازحين إلى المجتمعات التي اخرجوا منها.(الأزعر، 1991، ص 183)

وقد أسهمت دول الجماعة (عدا البرتغال) وبشكل منفرد في تمويل موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين منذ إنشائها. وبعد صدور القرار رقم 242، رأت هذه الدول ضرورة حل قضية اللاجئين طبقاً لنص القرار، وبقي المفهوم الأوروبي للقضية الفلسطينية يدور في فلك تلك المشكلة كما سبق الذكر. وحينما أصدرت دول الجماعة وثيقة باريس في عام 1971، لم تخرج في

تناولها للقضية عن ذلك الإطار، وأعربت عن ضرورة توفير حرية الاختيار للاجئين بين العودة أو الإقامة في دول أخرى، وعرضت إمكانية المساهمة المالية لتيسير تنفيذ ذلك العمل. (الأزعر، 1991، ص 184)

لكن دعم دول الجماعة الأوروبية لإسرائيل، وتشجيع الهجرة اليهودية إليها، والسكوت على قانون العودة الإسرائيلي في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتواصل إنشاء المستعمرات، هو مما ينسجم والسياسة العنصرية الإسرائيلية. ولذلك فقد عقب الجانب العربي في الحوار على ما ذكره الأوروبيون حول مساهمتهم في دعم وكالة الغوث بأن".. تلك المساهمة تقترن بمسؤولية كبيرة تقع على كاهلها في تطور الأحداث التي أدت إلى نكبة شعب فلسطين منذ بروز المشكلة اليهودية فيها، مروراً بتصريح بلفور وفرض الانتداب، إلى قرار التقسيم ...). (الأزعر، 1991، ص 185)

ويمكن القول بأن دول الجماعة الأوروبية تؤيد القرارات الدولية المتعلقة بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في أطار تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي أو (أزمة الشرق الأوسط). (الأزعر، 1991، ص 185)

وقد سعت المجموعة الأوروبية لتعزيز دورها وإبرازه بإجراء الدراسات والأبحاث وعقد مؤتمرات وحلقات دراسية، الرسمي منها وغير الرسمي، بصدد قضية السلام في الشرق الأوسط وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث كان التركيز الأوروبي على مسألة التوطين بالدرجة الأولى والأخيرة، وقد لخصت المجموعة الأوروبية مواقفها في هذا المجال في تقرير(بريستول) الصادر في تموز/ يوليوعام1994م، ويعتبر التقرير الوثيقة الأكثر شمولية من أية وثيقة صادرة عن أي طرف في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين فيما يتعلق بوضع اللاجئين، وهو يؤكد أيضاً الاقتراحات التي تنطوي عليها أفكار المشرفين الرئيسيين على مفاوضات اللاجئين . (تماري، 1996، ص52)

ويركز على أربعة مقترحات: (تماري، 1996، ص35-36)

- مساعدة اللاجئين في فلسطين " الضفة الغربية وقطاع غزة " ألا تتجاوز الوضع القانوني للاجئين.
- تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين في البلدان المضيفة على ألا تؤثر على مكانتهم القانونية ولا تؤثر على حقهم في العودة إلى بيوتهم أو تلقي التعويضات عن خسائرهم.

– لا يوجد نظام مساعدة واحد ملائم لكل اللاجئين بسبب اختلاف أوضاعهم المعيشية ومكانتهم القانونية في الدول المضيفة.
– لا يشمل هذا البرنامج اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كون أوضاعهم هي الأكثر سوءاً ولا يتلقون خدمات من برامج المساعدة الراهنة.

وبالنسبة لتحسين أوضاع اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، قال التقرير:" إنه من الضروري التنسيق مع عدد من الدول والهيئات التي تشمل غير اللاجئين، إذ من المستحيل تقديم خدمات في مجالات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية للمخيمات وحدها، دون التعاون مع الهيئات البلدية والإقليمية التي تعالج وضع السكان "المواطنين" عن اللاجئين، يضاف إلى ذلك من الضروري دمج اللاجئين في المخيمات المحيطة، وهذا يتطلب أن تشمل المساعدات تلك المخيمات أيضاً .

ويشير التقرير إلى سكان المخيمات باعتبارهم من فقراء المدن، وقد لا تختلف المساكن في المخيمات عن أكواخ الصفيح في بعض المدن، أما بالنسبة لتعريف الأونروا فالتقرير ينتقد هذا التعريف كونه لم يشمل الذين لم يسجلوا أنفسهم كلاجئين، ومن فقد بطاقات التسجيل لأسباب كثيرة، بسبب تغير أوضاعهم خصوصاً في لبنان، والآلاف من القرويين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين فقدوا أرضهم ووسائل عيشهم، ولكنهم لم يصبحوا لاجئين، لكن التقرير ينتقد سياسة الأونروا لأنها تقوم على كثير من الهدر إذ تجمع سجلاتها كثيراً من المجلسين ليسوا بحاجة للمساعدات، ولا يزالون يحتفظون ببطاقاتهم كلاجئين، وأخيراً ينتقد التقرير أسلوب الأونروا في تقديم المساعدات، الذي لم يتغير منذ نشأتها، وهذا كله يصب بلا شك في المساعي الأمريكية الإسرائيلية الرامية لإلغاء الأونروا.

في الفصل الذي جاء تحت عنوان "أولويات العمل" يحدد التقرير أشكال المساعدات الموجهة إلى أوضاع معينة، ففي الأراضي الفلسطينية والدول المضيفة، يطالب التقرير الدول المضيفة والأونروا، والمنظمات غير الحكومية بتحديد أولوياتها، ويطالب أيضا بضرورة وضع استراتيجية لحقوق الإنسان الأساسية بهدف التعامل مع الفئات الأكثر فقراً من اللاجئين.

وحول تحسين أوضاع اللاجئين، يشير التقرير إلى رفض اللاجئين تحسين أوضاعهم السكنية لأن ذلك مقدمة للتوطين، لكنه بعد ذلك يقول، دون أن يقدم أي دليل، إنه ثمة دلائل متزايدة على أن الأجيال الجديدة من اللاجئين لا تعتبر تحسين السكن هو التخلي عن الهوية، ويضرب على ذلك مثلاً

ففي مخيم النيرب بالقرب من حلب رفضت المنظمات السياسية الفلسطينية مشروع تحسين المساكن، باعتباره مؤشراً على التوطين، ومع ذلك فقد سجل (100%)من اللاجئين على سكن جديد.
شكل هذا التقرير أرضية التحرك الأوروبي في مجال قضية اللاجئين، إلا أنـــه غيـــب أي بحـــث جوهري في مستقبل اللاجئين في سياق التسوية السياسية الراهنة، ولا يتحدث إلا عن لجنة التوفيـــق الدولية حول فلسطين التابعة للأمم المتحدة والتي اقترحت إعادة (100)ألف لاجئ إلى إسرائيل.

وقد نشطت كندا والاتحاد الأوروبي منذ أواخر عام 1997م في الدعوة لعقد مؤتمرات وورشات عمل دولية شارك فيها باحثون فلسطينيون وإسرائيليون، بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين والباحثين الدوليين، وممثلي مراكز الأبحاث المهتمة بقضايا اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، والصراع العربي – الإسرائيلي، وشارك في هذه المؤتمرات عدد من الدبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، والصين، واليابان، وعدد من الدول العربية.

من الصعوبة استعراض كافة المؤتمرات والورشات التي عقدت، وسيكون من الأكثر صعوبة استعراض أسماء المشاركين فيها بصفة أعضاء ومراقبين، لكن سنستعرض أهم هذه المؤتمرات والتوجهات الأساسية في هذه النقاشات.

المؤتمر الأول :المؤتمر التقييمي حول أبحاث اللاجئين الفلسطينيين في أوتاوا، كانون أول /ديسمبر عام1997م. (موعد، 2003،ص74)

وجهت الدعوات لهذا المؤتمر، من قبل المركز الدولي للأبحاث والتنمية في أوتاوا، وشارك فيه باحثون فلسطينيون وإسرائيليون، وشكل فرصة للتعرف على آراء الطرفين في عدد من القضايا منها: حق العودة، والتعويض، والتوطين، والأونروا، واختتم المؤتمر بتقرير تجاهل آراء الباحثين الفلسطينيين.

المؤتمر الثاني: دور المجتمع الدولي في تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1998م.

عقد في جامعة (وارك) ببريطانيا بتاريخ 22 آذار /مارس عام 1998م بتمويل من بريطانيا وفرنسا واللجنة الأوروبية بعنوان "دور المجتمع الدولي في تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين"، حضره مندوبو عشرين دولة، وقاطعته إسرائيل بسبب ما وصفته بحساسية الموضوع. كان الهدف منه، البحث في مضاعفات المشكلة على الأصعدة المختلفة واستشراف الحلول الممكنة، وقد طالب وزير

الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط (ديريك فاتشت) أمام المؤتمر بضرورة حل لمشكلة اللاجئين بشكل عادل ودائم كضمان للاستقرار في المنطقة، وقال (ميغيل موارتينوس) مندوب المجموعة الأوروبية في نفس المؤتمر بوجود القرار رقم (194) كأساس لمن يريد الحل، وأوضح أن هناك توجهاً أوروبياً قوياً بتبني هذا القرار.

الورشة الثالثة: التعويضات كجزء من الحل الشامل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين 1999

عقدت هذه الورشة في (أوتاوا)/كندا، حضرها عدد من الباحثين الفلسطينيين والإسرائيليين، بالإضافة إلى المهتمين بقضايا اللاجئين الفلسطينيين من عدد من بلدان العالم. تركزت النقاشات في هذه الورشة حول التعويضات للاجئين الفلسطينيين حيث طالب الفلسطينيون بالحصول على التعويضات بالإضافة إلى حق العودة، بالمقابل طالب الإسرائيليون بحق يهود الدول الحصول على التعويضات، ولم يتمكن هذا المؤتمر من تقريب وجهات النظر المتباينة.
ورشات العمل:

عقدت هذه الورشات بدعوة من قبل المعهد الملكي للعلاقات الدولية في لندن، ومركز الدراسات اللبنانية، ولم يشارك في هذه الورشات أي من الإسرائيليين.

الورشة الأولى: قضية اللاجئين الفلسطينيين والعملية السلمية الشرق أوسطية.

ناقشت الورشة إمكانية تقسيم مسألة اللاجئين الفلسطينيين إلى أقسام حسب مكان الإقامة، وإمكانية معالجة كل قسم على حدة، وقد شهدت نقاشات ساخنة حول حق العودة والتعويض بين المشاركين الفلسطينيين والعرب من جهة، وبين القائمين على الورشة من جهة أخرى الذين بدورهم تبنوا وجهة النظر الإسرائيلية في التنكر لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.
الورشة الثانية: دور المجتمع الدولي في حل أزمة اللاجئين الفلسطينيين،أوكسفورد، تموز 2002.

حاول المؤتمر دراسة ردود فعل اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة على ما عرف لاحقاً بمشروع الرئيس بيل كلينتون الذي طرح فكرة إعادة 100 ألف لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل، وتوطين الباقين، وقد انقسم المشاركون في الورشة إلى ثلاث مجموعات لبحث سيناريوهات ثلاث حول ردود الأفعال، الأول متشائم والثاني متفائل والثالث واقعي.

نستنتج مما سبق أن أهم المنطلقات التي تحدد معالم السياسات والممارسات الأوروبية في قضية فلسطين، لا يكمن في مجرى الحدث وتطوراته، بل يكمن في جملة ثوابت سياسية أوروبية لا يكاد يوجد حولها اختلاف يذكر، ولا يخلو قرار سياسي من تأثيرها، وإن لم تظهر على السطح دوماً بصورة مباشرة، ويمكن ذكر بعض العناوين الأساسية لهذه الثوابت (شهاب، 1978، ص14) :

- قضية فلسطين جزء من كل في التعامل الأوروبي مع المنطقة، وتتدرج منذ الحرب العالمية الأولى في الحرص على استمرارية ما أفرزته الحرب من خارطة جغرافية – سياسية وارتباطات اقتصادية ومالية وأمنية بالعالم الغربي، ثبتت أركانها بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بعد خروج العالم الغربي منتصراً من حقبة الصراع على النفوذ مع المعسكر الشيوعي الشرقي.
- العلاقات الأوروبية – الإسرائيلية تقوم على منظور مشترك على ما سواها، سواء أعطى هذا المنظور عنوان صراع الحضارات أو حوار الحضارات، مع ملاحظة أن ذلك يشمل العوامل الدينية والثقافية والفكرية والعلمية والتقنية، والتي تتبع لها العوامل الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية.
- الصراع أو التنافس بين أقطاب العالم الغربي عموماً، وبما يشمل دوله الرئيسية في الساحة الأوروبية، من ثوابت سياسية يسري على التعامل مع كافة دول المنطقة العربية والإسلامية، في مختلف الميادين، إنما يشمل إلا القليل مم ما يرتبط مباشرة بقضية فلسطين، فهنا تبقى الأولوية للعنصرين الأول والثاني من الثوابت السياسية الأوروبية.

لم يخرج مسلسل السياسيات الأوروبية منذ نشأت قضية فلسطين حتى الآن عن هذه الثوابت الثلاثة، وكل تباين أو اختلاف يرصد ما بين سياسات فرنسية وبريطانية وألمانية، يتركز على بعض التفاصيل وفق تباين المصالح، ولا يصل إلى جوهر الخط المتصاعد في بناء العلاقات الأوروبية مع إسرائيل.

ولاشك أن هذه السياسات الأوروبية، توفر لتلك الدول ميزات كثيرة، منها عدم التصادم مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، والابتعاد عن الغوص في كل ما من شأنه أن يزجها في خصومات حادة ناجمة عن حساسية وشدة تعقد القضية. إن هذا الموقف من المنظور الفلسطيني والعربي لا يمكن اعتباره كافياً لإسناد حق اللاجئين، ولا يساعد على دفع مشكلتهم باتجاه الحل.

3.4 مبادرات ومواقف إقليمية وعربية داعمة لتطبيق القرار

عند استعراض حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الشرعية العربية يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل مرت بها قبل الوصول إلى عملية التسوية الحالية.

أولاً: مرحلةالازدواجية (1948م – 1967م)
دخلت القضية الفلسطينية مرحلة دقيقة بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تغيرت فيها موازين القوى لصالح المخطط الصهيوني، فأين كان العالم العربي من هذه التطورات؟.

كان العالم العربي يعيش حالة من التشتت واختلاف المواقف، وخاصة أن معظم الدول العربية كانت تعاني من رواسب الاستعمار، فتشتّت كلمة العرب كان له الأثر السلبي على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني الذي كان في أمس الحاجة إلى موقف عربي موحد، يسانده في مواجهة المطامع الصهيونية. (شهاب، 1978، ص16)

وإذا كان المنطق يفرض التفكير بوحدة عربية تتناسب وخطورة المرحلة، فإن واقع الحال لم يكن كذلك، فقد اجتمع الزعماء العرب بهدف التشاور في مؤتمر الإسكندرية التحضري الذي انعقد في 25 أيلول/سبتمبر 1944م (نوفل،1995، ص7)، الذي نص على إنشاء جامعة الدول العربية من الدول العربية التي تقبل الانضمام إليها، على أن يكون للجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تمثل الدول الأعضاء فيه على قدم المساواة (شهاب، 1978، ص8).

تركت حرب عام 1948م آثارها في الحياة العربية، ولتكشف للعرب عن تآمر القوى الاستعمارية وتضامنها مع الصهيونية لإنشاء دولة الكيان الإسرائيلي في إطار تجاوز قرار التقسيم عام 1947م وحمايتها، وما صاحب ذلك من ضعف وعجز في الصف العربي، وتقصير الأنظمة العربية في الدفاع عن فلسطين، الذي نتجت عنه الهجرة القسرية للفلسطينيين باتجاه الدول المجاورة التي نسبت إليها إسرائيل تشجيع اللاجئين على الهجرة والقبول بتوطينهم (سمارة، 2000، ص30)، وادعت: "أن الدول العربية رأت في اللاجئين سلاحاً سياسياً ضد اليهود، وأن بإمكانهم حشد الرأي العام الدولي ضد إسرائيل، حتى لو تسبب ذلك في فقدان بعض اللاجئين آنذاك " (بني، موريس،1995، ص55)، ورغم هزيمة العرب الساحقة عام 1948م، وتشريد أهل فلسطين إلا أن الأنظمة العربية بقيت رافضة لفكرة الاعتراف بالهزيمة، والتسليم بوجود إسرائيل، وكذلك سعت إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم، كمطلب عادل للفلسطينيين، وكوسيلة ضغط على الكيان الإسرائيلي، وكذلك رفضت الأنظمة العربية باستثناء الأردن التعامل مع اللاجئين بمنطق الإذابة، وذلك عن طريق التأكيد على

وضع الفلسطينيين كلاجئين، وذلك بهدف حفظ قضية اللاجئين ومنع إسرائيل من التهرب من مسؤوليتها عن المأساة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في الشتات.

استمر هذا الموقف في أقصى درجات الضعف سواءً في محادثات لوزان، أو بعد توقيع اتفاقيات الهدنة عام 1949م، وأصر العرب في حينه على رفض توقيع سلام دائم مع الإسرائيليين قبل حل قضية اللاجئين بعودتهم إلى ديارهم وحقهم في التصرف بممتلكاتهم تنفيذاً للشرعية الدولية المتمثلة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لسنة 1948م، كما أنهم وضعوا قضية اللاجئين الفلسطينيين في مقدمة مطالبهم، وهذا ما أكده رئيس وزراء مصر في 1949/8/12م، حيث قال: "إن المفاوضات الجارية الآن في لوزان مقصورة على بحث قضية اللاجئين فلا مسألة تعيين الحدود، ولا مسألة تدويل القدس تشغل الآن المركز الأول "(شكيب، 1986،ص521).

حكم الموقف العربي في ذلك الوقت باعتبار الشعب الفلسطيني جزءاً من الأمة العربية، وأن أي حل لقضية اللاجئين يجب أن يأخذ في الاعتبار مصلحة الأمة كلها ومستقبلها، وليس فقط مصالح اللاجئين المادية، علاوة على أن قضية فلسطين هي جوهر القضية العربية التي خسرت جزءاً منها، لذلك لا يجوز تحويل قضية وطن مغتصب إلى مشكلة فئة منه وحصرها فيه، ليصبح النظر فيها كمسألة إنسانية مجردة من معناها السياسي وبعدها القومي.

استناداً إلى هذا الفهم جاء الإصرار العربي على ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم بالدرجة الأولى كحق أساسي لهم بالعيش في وطنهم، وانسجاماً مع الفهم السابق أيضاً جاء قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية في اجتماعها الذي عقد في القاهرة بتاريخ 25 آذار/ مارس ــ 13نيسان/إبريل 1949م، والذي نص على: " أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد الصلح منفردة، أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع إسرائيل، أو أن تعقد مثل هذا الصلح أو الاتفاق، وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة الثانية عشرة من ميثاقها".(حكيم، دت، ص307)

بهذا القرار وضعت الجامعة العربية استراتيجية التعامل العربي المعلن مع القضية الفلسطينية بشكل عام، أما فيما يتعلق باللاجئين فقد أصدرت الجامعة قراراً بشأن التعامل معهم عام 1954م يقضي: "بإعطاء اللاجئين وثائق سفر موحدة يكون لها فعل جواز السفر"(زعيتر، 1985، ص265) ، ورغم اتخاذ هذه القرارات إلاّ أن صلاحية الجامعة العربية وسلطتها المستمدة من ميثاقها لا تخولها فرض تنفيذ قراراتها على الدول الأعضاء؛ لأنها لا تمتلك سلطة أعلى من سلطة الدولة التي إذا ما

وافقت على القرار، فإنها تنفذه وفقاً للأصول المعتمدة لديها، وهذا ما أكده ميثاق الجامعة في مادته السابعة التي تنص على: "أن ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره بالأغلبية يكون ملزماً لمن يقبل به، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية"(الموسوعة الفلسطينية،1990، ص861).

تم ترسيم المواقف العربية في مجلس الجامعة العربية من خلال المصادقة على بروتوكول الدار البيضاء، الذي عبر عن التزام الجامعة العربية نحو اللاجئين وإعطاهم حق العمل والإقامة والتحرك واستثناهم من امتلاك جنسية البلد المضيف، وأفادت القرارات الجماعية والفردية الصادرة عن الدول العربية بحق الفلسطينيين الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية والحق بالدخول والخروج من أراضي الدولة المضيفة، كما أكدت دول الجامعة العربية :"أنه يجب معاملة حاملي الوثيقة الفلسطينية في أراضي دول الجامعة العربية كمعاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة"، وقد صدر بعد بروتوكول الدار البيضاء العديد من القرارات التي تم التأكيد فيها على نفس المواقف السابقة، ورغم ذلك لم تقم الدول العربية بتطبيق هذه القرارات بشكل كامل وثابت، بل تبنت جامعة الدول العربية قرار رقم(5093) في العام1991م، الذي اشترط معاملة الفلسطينيين حسب الأحكام والقوانين المعمول بها في كل دولة، ولكنه من غير الواضح فيما إذا كان القرار (5093) قد ألغى بروتوكول الدار البيضاء أم لا، ولكنه من غير المشكوك به أنه أضعف الالتزامات القانونية المشمولة فيه.

استمرت الجامعة العربية بالدعوة إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد حقهم في العودة وحصولهم على تعويضات عن ممتلكاتهم التي فقدوها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، وإصرارها على تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما أنها تحمل الدول الأوروبية والولايات المتحدة مسؤولية انحيازها الكامل لإسرائيل، ونادت بضرورة إيجاد آليات لتطبيق قرار حق العودة ودفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين وفق القرارات الدولية. (جريدة القدس، 2000/9/12، ص9)

عند قراءة موقف الفكر السياسي العربي في هذه المرحلة نستنتج ازدواجية تعامله مع القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين، ففي مقابل السياسات والقرارات والتوجهات المعلنة ــ على رفض الوجود الإسرائيلي في فلسطين، ورفض إقامة علاقات معها، ورفض كافة مشاريع الحلول التي طرحت لحل قضية اللاجئين بالتوطين والدمج، والتمسك بقرار رقم (194) لعام1948م، وعدم إسقاط خيار التحرير لإعادة اللاجئين، مارس مغالطات تجاه حقوق اللاجئين: تراجعه عن تأييد الكيان السياسي الفلسطيني، والسماح لليهود العرب بالهجرة أو تهجيرهم إلى فلسطين، والتعاطي مع

المشروعات الأمريكية والدولية لحل قضية اللاجئين التي تجاهلت موضوع حق العودة والأبعاد القانونية والسياسية للاجئين الفلسطينيين، في حين كثفت مخططات التوطين والتأهيل والدمج الإقتصادي، والعودة الرمزية، واستثناءه للاجئين من الحماية الدولية، برفضه الانضمام للاتفاقية الدولية لعام 1951م السالف ذكرها.

مرحلة إزالة آثار العدوان (1967م – 1990م)

أفرزت حرب حزيران/ يونيو عام1967م حقائق جديدة على الأرض، فقد احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة)، فضلاً عن سيناء المصرية والجولان السورية، وأدى إلى نزوح موجات بشرية جديدة من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل، وبالتالي تمكنت إسرائيل من فرض جدول جديد لمشاريع التسوية، تركز على أراضٍ لم تكن محتلة أصلاً بحيث أصبحت موضوع المساومة، وليست الأراضي التي احتلت عام 1948م.

منذ القبول العربي بمبادرة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "ويليام روجز" في عام 1970م، والتي تحدثت لأول مرة عن (محادثات مباشرة) بين العرب ممثلين بمصر والأردن اللذين طرح عليهما المشروع من بين الدول العربية وبين إسرائيل على أساس القرار (242) الصادر بتاريخ 22تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1967م والذي يتضمن اعترافاً عربياً رسمياً بإسرائيل مع ضمان الأمن الإقليمي من جانب كل طرف من أطراف الصراع العربي ــ الإسرائيلي للطرف الآخر، ونص أيضاً على تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين العرب واليهود، وهذا يعني إقراراً عربياً بالآتي:

- تجاوز قرارات وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين التي شكلت إسناداً قانونياً ومرجعية دولية تدعم عودة اللاجئين إلى ديارهم.
- إلغاء خصوصية اللاجئ الفلسطيني من خلال مساواته بغيره من اللاجئين في العالم وخصوصاً اللاجئين اليهود.
- تجاهل وجود الشعب الفلسطيني، وحقوقه الوطنية على أرضه والتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين بحاجة إلى حل".(عبد الهادي، 1994، ص ص274–283)

يمكن القول إن القبول العربي بقرار (242) قد وضع حجر الأساس لجميع التحركات الدولية الهادفة إلى تسوية الصراع في الشرق الأوسط منذ صدوره لغاية الآن، وهذا يعني أن الموقف

العربي تجاه قضية اللاجئين والنازحين قد تغير، وأصبحت إزالة العدوان تحظى بالمركز الأول في العالم العربي، وأن مصير اللاجئين قد ارتبط بنتائج تسوية شاملة ومقايضة سياسية خاضعة لميزان قوى في غير صالحهم كما طالبت إسرائيل منذ البداية.

منذ ذلك الحين بدأت مجموعة من أطراف النظام السياسي العربي في طرح مجموعة من الأفكار والمشروعات السياسية لتسوية الصراع بين العرب وإسرائيل، وكان لكل منها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمشكلة اللاجئين، غير أن الإطار العام لهذه المشاريع سيتركز على انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة عام1967م.

أكد النظام السياسي الأردني والمصري على هذا التوجه العربي الجديد في مجموعة من المشاريع، المشاريع الأردنية، مشروع النقاط الست عام 1969م، المشروع الأردني للسلام عام 1971م، مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972م، أما المشروع المصري فقد قدمه الرئيس أنور السادات بتاريخ 28كانون الأول/ديسمبر عام 1970م.

من خلال قراءة متأنية لهذه المشاريع نستنتج أن كثيراً من الأنظمة السياسية العربية، اعتمدت على الجهود الدبلوماسية والسياسية للتوصل إلى تسوية سلمية لحل المشكلة الجديدة، إزالة أثار العدوان، أي تنفيذ القرار رقم (242) الذي يدعو إلى ضرورة تحقيق تسوية سياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، دون تحديد أو تعيين أو إلزام، كما أن هذا القرار لا يعطي شأناَ يذكر للقرارين (181)و(194) اللذين أكدا حقيقية قيام دولة إسرائيل وحققا لها اعترافا دولياَ، وتناولا الإشارة إلى حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذي تم تجاهله في القرار رقم (242)، وعلى صعيد التحولات في مواقف النظام السياسي العربي نجد أن كثيراَ من هذه الأنظمة بادرت إلى قبول جميع المشاريع التي تقدمت بها أطراف ثالثة، وبالذات مبدأ حق العودة وحق تقرير المصير، وطالبت النظام السياسي العربي قبول والاعتراف بإسرائيل دولة ذات سيادة، وهذا بدوره اعتراف عربي ضمني بالوجود الإسرائيلي، وإضفاء للشرعية على الوجود الإسرائيلي.

شهدت هذه المرحلة تحولات كبرى في محتويات مشاريع التسوية، حيث انتهت مرحلة اللاسلم واللاحرب التي امتدت من العام 1967م وحتى نهاية العام 1973م بالانتقال من مرحلة رفض الاعتراف بإسرائيل وحل النزاع بالطرق العسكرية إلى مرحلة قبول المفاوضات. شهدت هذه المرحلة مبادرات ساهم الفكرالسياسي العربي فيها بطرح أفكار وحلول مشاريع تؤكد من خلالها التوجهات الإسرائيلية المتمثلة في عدم العودة إلى حدود ما قبل العام 1967.

بدأت أول تلك المشاريع بالمبادرة التي أعلنها الرئيس أنور السادات خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م عندما أعلن مشروعه للسلام الذي تضمن خمس نقاط، أهمها بالإضافة على تبني ما ورد في القرار (242) في ضوء التفسير العربي له، الاستعداد لحضور مؤتمر سلام دولي، وتلا ذلك صدور القرار (338) بتاريخ 22تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م الذي وافقت عليه كلاً من الأردن وسوريا ومصر في حين رفضت منضمة التحرير الفلسطينية القرار، وأقرته إسرائيل في الوقت ذاته. وعلى صعيد النظام السياسي العربي تم قبول الطروحات الأمريكية الإسرائيلية بمبدأ التفاوض لإحلال السلام، فبعد قبول مصر في 17أيلول/سبتمبر صيغة اتفاق لوضع حد نهائي للصراع العربي ــ الإسرائيلي وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط، توالت المشاريع العربية ففي قمة فأس عام 1982م اعتمدت مبادرة الأمير فهد عام 1981م القائمة على أساس الاعتراف العربي الجماعي بإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي الفلسطينية وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك طرح الفكر السياسي الأردني مبادرة أردنية ــ فلسطينية مبنية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) كأساس للتسوية العربية –الإسرائيلية، وعلى مبدأ (الأرض مقابل السلام) في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، والملاحظ أن هذه المبادرة مجموعة من التفسيرات بشأن السلام في الشرق الأوسط، سبق وأشرنا إليها. وتوصل الملك حسين وشمعون بيريز رئيس حزب العمل آنذاك عام 1987م، إلى اتفاقية عرفت فيما بعد (اتفاقية لندن)* ولعل أهم ما ورد في هذه الاتفاقية من أفكار: عقد مؤتمر دولي للتفاوض حول التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط تستند إلى قراري مجلس الأمن (242) و (338)، بما يحقق السلام لكل دول المنطقة، ويستجيب للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني. القضية الفلسطينية سوف يتم بحثها والتفاوض بشأنها من قبل وفد مشترك أردني وفلسطيني، ولا يشترط أن يكون الوفد الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطينية، وبين وفد إسرائيلي مع التعهد بقبول قراري مجلس الأمن (242) و(338)، والنص على نبذ العنف والإرهاب". (هيكل، 1996، ص184)

شهدت هذه المرحلة مجموعة من التحولات والمتغيرات، ولا سيما بعد مؤتمر جنيف، والإعلان عن وثيقة الاستقلال الفلسطيني عام 1988م، وفتح الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية 1989م، واعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، أدت إلى تداعيات في مسار التحولات الحديدة التي بلورة فيما بعد الظروف لانعقاد مؤتمر مدريد عام 1991م، وما أسفر عنه من اتفاقيات، ولا سيما اتفاقية أوسلو التي لم تتطرق إلى موضوع اللاجئين وحلها، وأجلت ذلك إلى مرحلة المفاوضات النهائية التي نحن بصدها.

مما سبق يكمن القول أن المشاريع العربية المطروحة في هذه المرحلة اكتفت بتكرار المواقف السابقة الداعية إلى تطبيق ما ورد في القرارين (242)و(338) بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، ودعت إلى ضرورة التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، (مشروع الأمير فهد عام 1981م، ومشروع السلام العربي في قمة عام 1982م. وفي الوقت ذاته ركزت المشاريع والمقترحات الأمريكية والإسرائيلية، كمشروع الإسرائيلي للحكم الذاتي عام 1979م(مشروع بيغن)، ومبادرة بيريز للسلام عام 1985، ومشروع إسحاق رابين عام 1988م، ومشروع إسحاق شامير عام 1989م على اعتبار كامب ديفيد قاعدة محكمة لتحقيق هدف التوصل إلى ترتيبات مع الأردن وحل القضية الفلسطينية.(كوانت، 1994، ص142)

تميز الموقف العربي الرسمي والمعلن برفض مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين في المهجر، واستمر الصراع بين الموقف العربي الرافض للتوطين، والموقف الإسرائيلي الرافض لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، منذ نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحتى يومنا هذا، وخلال تلك الفترة تشعب الصراع بين الطرفين العربي والإسرائيلي؛ ليصبح مع مرور الوقت لا ينحصر في صراع يدور حول موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين فقط، بل تطور ليصبح صراعاً وجودياً بين الطرفين، وقد أدى ذلك إلى سعي كل طرف للعمل على المحافظة على موضوع الأمن، وما يترتب عليه من تبعات، وأصبح قضية أمن الدولة وبالذات موضوع الأمن الإسرائيلي مطلباً يتصدر اهتمامات إسرائيل، وكذلك الدول العربية، مما استدعى من كل منهما تحقيق التفوق العسكري والسياسي لتحقيق هذا المطلب، وهذا ما تقوم به إسرائيل التي ترى أن أمنها لا تهدده دولة بحد ذاتها، بل تهدده الدول (العربية) مجتمعة، وربما في ظروف وأوقات معينة(إقليمية) سواء بشكل فردي أو جماعي، ويلاحظ من خلال مراجعة العديد من الأدبيات العربية حول الطروحات والمواقف العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين(أبو ستة، 2001، ص68)، إن المواقف العربية اتسمت بالتراجع في جميع المرات التي حدث فيها مواجهات بين القوى والأطراف ذات الصلة والعلاقة بموضوع الصراع العربي–الإسرائيلي، وقد أدى في نهاية الأمر إلى ثبات الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين عام 1948م وما بعدها، كذلك الحال في السياسيات والمواقف الغربية حياله، بل واتجهت مواقف الدول الغربية نحو ضرورة مراعاة الوضع الراهن والمحافظة عليه؛ لأن ذلك سيحافظ على مصالحها وما يسترعي الانتباه في هذا الصدد أنه في الوقت التي تستمر فيه مواقف وسياسات إسرائيل الداعمة لها بالثبات منذ بداية المشكلة، وحتى الوقت الحاضر، فإن الموقف العربي من قضية اللاجئين الفلسطينيين يشهد تراجعاً سريعاً، وبالذات منذ السبعينات إلى مستوى يقترب من الصفر، والحديث عن المواقف العربية لا يعني بالضرورة اتفاق الدول

العربية على موقف محدد طيلة فترة الصراع، فقد اختلف مواقف الدول العربية تجاه قضية الصراع برمته، وتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين.

1.3.4. المبادرات ومشاريع السلام العربية:

لقد جاءت معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين في مشاريع السلام العربية من خلفية الموقف الرسمي الفلسطيني الذي تفاعل مع المواقف الرسمية العربية التي قبلت بالضغوط الدولية سيما الأمريكية سعيا وراء موافقة إسرائيلية مستحيلة. والحديث هنا عن مشاريع السلام العربية المعلنة التي تم إشهارها، وتم التوقيع عليها، أو تم تقديمها كمبادرة بين أطراف رسمية عربية، وإسرائيلية وتناولها الإعلام، وأخذت حيزا التطبيق أو التداول وهي:

أولاً: اتفاقيات كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية، التي جاءت بعد حرب أكتوبر عام 1973م، وتحديدا في أعقاب زيارة الرئيس المصري محمد السادات إلى الكنيست الإسرائيلي في القدس في19تشرين الثاني/نوفمبر عام 1977م، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن توصل الجانبين المصري والإسرائيلي إلى هذا الاتفاق بعد أسبوعين المفاوضات في 17يلول/سبتمبر عام 1978م

ثانياً: إعلان واشنطن واتفاقية وادي عربة الأردنية–الإسرائيلية، حيث وقع الإعلان في 14أيلول/ عام1993م (بعد يوم واحد توقيع إعلان اوسلو) وبعد نحو سنة واحدة تم توقيع اتفاقية وادي عربة في 26 تشرين الأول/أكتوبر عام 1994م.

ثالثاً: مبادرة السلام العربية (مبادرة خادم الحرمين الشريفين) التي تم إقرارها في مؤتمر القمة العربي في بيروت عام 2002م، والتي تم التأكيد عليها في مؤتمر القمة العربي في الرياض 2007، وشكلت لها لجنة لمتابعتها تم تفويض كل الأردن ومصر لإجراء الاتصالات اللازمة مع الجانب الإسرائيلي، وهي عبارة عن أفكار عامة وخطوط عريضة تحتاج إلى آلية ومفاوضات لمتابعتها.

وعلى خلفية قضية اللاجئين الفلسطينيين في مشاريع السلام العربية وما سنراه من مضامين قضية اللاجئين في مشاريع السلام العربية، يمكن تحليل وتصنيف وتوصيف كيفية تناولها ومعالجتها في هذه المشاريع المعلنة على النحوالتالي:

أولاَ: الاتفاقية المصرية ــ الإسرائيلية (تجاهل وترقيع)

اتفاقات كامب ديفيد (1978م–1979م)

هما عبارة عن اتفاقيتين، الأولى اتفاقية السلام في الشرق الأوسط والثانية اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وهذه الاتفاقات جمعت الرئيس المصري محمد أنور السادات، والرئيس الأميركي جيمي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (حزب الليكود)، في كامب ديفيد من 5–17 /1978/9. وكان مجمل الاتفاقات تدعو الى إنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وأن تكون القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قراري مجلس الأمن 242 و 338.
ونصت الإتفاقيات أيضا على أن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل. وأما فيما يتعلق بالاتفاقية الثانية بين مصر وإسرائيل ،فإنها دعت إلى توقيع معاهد سلام في غضون ثلاثة أشهر من توقيع الإطارالعام للإتفاقية وكذلك دعت إلى تطبيق كافة مبادئ الأمم المتحدة واتفقا على الممارسة التامة للسيادة حتى الحدود المعروفة بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب،وانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء بالإضافة إلى أمور أخرى.

وبعد التوقيع على مقررات كامب ديفيد بفترة غير طويلة في1979/3/26 تم التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، مؤكدين الإلتزام بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد وكان مفادها إقامة سلام شامل وإنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة علاقات طبيعية بين البلدين. وكذلك دعت الاتفاقية الأطرف العربية الاخرى في الإشتراك في عملية السلام مع إسرائيل.

نصت هذه الاتفاقيات بشأن اللاجئين على ما يلي: "خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية لجنة تعقد جلساتها باستمرار، وتقرر الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وأوجه التمزق، ويجوز لهذه اللجنة أن تعالج الأمور ذات الاهتمام المشترك. المادة الرابعة: "ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضها البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والدائم لحل مشكلة اللاجئين. (القروتي، 1983، ص246)

شكلت هذه الاتفاقية أخطاراً مصيرية على حق الشعب الفلسطيني في وطنه، وحقه في تقرير المصير، بما يتناقض مع الشرعية الدولية حيث أوحدت إطاراً عاماً للتسوية أسقط بعضها مضامين القرار رقم(242)، كما تجاوز بعضها الآخر. وذلك رغم أن هذا القرار قد شكل القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للصراع بين العرب وإسرائيل والدول العربية المجاورة، حيث اعتمدت سياسة كامب ديفيد قاعدة للتسوية الثنائية بدءاً من مصر وإسرائيل فيما يعتبر القرار (242) قاعدة للتسوية الشاملة، كما أن أن اتفاقية كامب ديفيد تضمنت الاعتراف الكامل بإسرائيل مقابل تجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين قبل عام 1967م، وما تبعه من تسويف مبرمج خدم إستراتيجية إسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين في استبعاد القرارات السياسية الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً قرار رقم(194)، وإلى جانب ذلك لم يتضمن إطار السلام أية إشارة إلى العديد من القضايا التي أهمها (القريوتي، 1983، 243):

- لم يتضمن أية إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- لم يشر إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
- لم يحدد الإطار طبيعة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة، ومن ضمنها قضية اللاجئين، وعن هذه العبارة علق مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بقوله" لم نستخدم ولا نستخدم عبارة الشعب الفلسطيني، حتى لو كان وارداً بالصيغة الإنجليزية في الاتفاق، ولقد اتفقت مع الرئيس كارتر على أن يبلغني برسالة موجهة إليّ، أن هذه العبارة تعني وفق لغتنا ومفهومنا لها " عرب أرض إسرائيل وأضاف: لا أجد صعوبة في الاعتراف بحقوق عرب أرض إسرائيل، الذين اعترف بهم دائماً".
- ترك اتفاق الإطار مسألة السيادة معلقة مدة خمس سنوات، وهذا يعني أن الأرض متنازع عليها، وليس لها مالك.

وفي الواقع نجح مناحيم بيغن في تثبيت المواقف التي سبق وأعلنها في مشروعه عام 1978 وأهمها(الجعفري، 1979، ص ص34-35):

- الحكم الذاتي يتعلق بالسكان وليس بالأرض، وهذا ما أشار إليه اتفاق الإطار:" توفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.
- استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات، واقتصار "الشعب الفلسطيني" حسب الإطار على السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967.

– لم يتضمن الإطار أية إشارة إلى الاستيطان

ورغم تشابه هذه الترتيبات بشأن قضيةاللاجئين والنازحين من حيث المرجعية مع اتفاقيات أوسلو الفلسطينية – الإسرائيلية، إلا أن اتفاق الإطار للسلام المصري – الإسرائيلي عام 1978 يعتبر أفضل؛ لأنه وضع جدولاً زمنياً يلزم إسرائيل بالترتيبات المنصوص عليها بضمانات أمريكية ومصرية في ظل أجواء الحرب التي كانت سائدة في الشرق الأوسط، ولم تكن القوات المصرية والإسرائيلية قد فارقت خطوط النار في سيناء، ولكن الطرف الإسرائيلي لم يكن ليضحي بفرصة السلام مع مصر أكبر وألد الأعداء في ذلك الوقت.

ثانياَ: المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية (1994م) (توطين وتجزيء)

تضمنت المعاهدة أحكاما بشأن قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، ووفق المعاهدة(8)(2) فإن الطرفين: "سوف يسعيان إلى تسويتها في المحافل الدولية المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولية، أما النازحين الفلسطينيين ففي إطار اللجنة الرباعية الأردنية، الفلسطينية، المصرية، الإسرائيلية، وأما قضية اللاجئين تكون ضمن إطار عمل المجموعة المتعددة الأطراف، ومن خلال إجراء حوار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه، ويأتي مقترناً وفق المعاهدة بمفاوضات الوضع الدائم الفلسطيني أو متزامناً معها، وكذلك من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها بما في ذلك المساعدة في مجال العمل على توطين اللاجئين" (الحكيم، 1997، ص ص211ــ 222)

ولعل أخطر ما ورد في هذه المعاهدة بشأن اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، هو إلتزام الطرفين الأردني والإسرائيلي بإيجاد حل للقضية وفقاً للقانون الدولي، وليس وفقاً للقرار الأممي رقم (194) الخاص باللاجئين الفلسطينيين، والقرار رقم (242) المتعلق بالنازحين الفلسطينيين عام 1967م.

وهذا يعني تجزئة حل قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، والتعاطي معها في الأردن كقضية ثنائية، كما أن الحديث عن القانون الدولي يعني إسقاط الشرعية الدولية، ويفتح الباب أمام اعتماد التوطين بدلاً من العودة (عبد الكريم وآخرون، 1997، ص124).
ويمكن إجمال أهم الملاحظات على نص المادة (8)المتعلقة باللاجئين والنازحين الفلسطينيين بما يلي:

– خلوها من أية إشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين، وكذلك خلوها من الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة.

- وصفها قضية اللاجئين في السياق الإنساني، وليس في سياقها السياسي والقانوني.
- إحالة حل تلك المشكلة إلى أطر فضفاضة، متعددة الأطراف بخصوص اللاجئين، ولجنة رباعية بخصوص النازحين.
- الإشارة إلى التوطين كحل محتمل، بل يكاد يكون الوحيد المنصوص عليه في هذه المعاهدة، وهي بذلك أول وثيقة سياسية عربية، تقر بالتوطين كحل لمشكلة اللاجئين، وأول تعاقد بصفة قانونية دولية ينص على توطين اللاجئين الفلسطينيين.

ليس من شك في أن هذه المعاهدة عقدت في ظل ظروف صعبة، لكن ما لا يمكن نكرانه، إنها تعد بمثابة الجانب الشكلي لعلاقات رسمية كانت قائمة بين الطرفين وهذا ما أكده الدكتور هاني الحوراني: "إن معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية كرست السلام الواقعي بين الدولتين، ذلك السلام الذي كان قائماً من قبل، وبدون معاهدات موقعة رسمياً".(الحوارني، 2006، ص16)

ولكن لم يمنع هذا من معرفة حقائق أساسية أكدتها المعاهدة وأبرزها أنها لم تسهم في حل الصراع العربي – الإسرائيلي، وإنما أدت إلى إضعاف الدور الأردني في القضية الفلسطينية.

في قراءة موضوعية نستنتج أن السياسيات والتوجهات الأردنية، تراجعت عن المطالبة بتطبيق القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين الفلسطينيين، ومست حقهم بالعودة وتقرير المصير، وبذلك تتناقض هذه السياسات مع قرارات الأمم المتحدة التي تنص على حق العودة، كما تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان التي تشمل حقه في بلده، ووطنه، ولغته، واعتقاده، وحقه في تقرير المصير.

ثالثاً: المبادرة العربية (2002م)

فوجئت الدوائر العربية والدولية بالمبادرة السلمية التي أعلنها الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وليّ عهد المملكة العربية السعودية لأول مرة في أوائل آذار/مارس عام 2002م. وفور الإعلان عن هذه المبادرة التي تهدف إلى إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، بدأ الترحيب بها من مختلف المصادر العالمية، وكان في المقدمة وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان. ومع أن مبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي نصّت عليه المبادرة لم يكن بالأمر الجديد، بل كان دائماً في صميم مفكرة الدبلوماسية العربية لحل مشكلة الشرق الأوسط، إلا

أن الأهمية الكبرى التي تكتسبها المبادرة السعودية هي كونها تأتي مـــن أحـــدى الـــدول العربيـــة الرئيسية، بعد مضي 17 شهراً على بدء الانتفاضة الفلسطينية.

إن المبادئ الأساسية التي تضمنتها المبادرة كلها تدور حول إحلال سلام عادل ودائم بين العرب وإسرائيل، في مقابل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلتها إسرائيل في الحرب العربية الإسرائيلية عام167م. ومن بين هذه المبادئ:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، والتي تضم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية.
2. في المقابل تقيم كل الدول العربية مجتمعة علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل، ومن ضمنها معاهدة سلام تعترف بحق إسرائيل في الوجود وبحدود آمنة ومعترف بها.

وقد نوقشت مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز السلمية في مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في بيروت في نهاية شهر آذار/مارس عام 2002م، حيث تمت الموافقة عليها بعد إدخال بعض التعديلات المعينة والمهمة. والواقع أن هذه المبادرة تتشابه إلى حد كبير مع المبادرة السلمية التي سبق وناقشتها الدول العربية في مفاوضات الهدنة عام 1949 مع إسرائيل، ومن أهم التعديلات التي أدخلت عليها في قمة بيروت كان بند يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ورفض الدول العربية توطين أي منهم في أراضيها.

إن توقيت الإعلان عن المبادرة السعودية يُمكن أن يُردّ إلى أسباب عدة ، ومن بينها أحداث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001م التي أدت إلى تغيير نظرة الحكومة الأمريكية والرأي العام الأمريكي إلى الأنظمة العربية القائمة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وشعبها. ففي دراسة إحصائية لجريدة "واشنطن بوست" الأمريكية بتاريخ 26 شباط/فبراير عام 2002م، تبيّن أن خبراء أمريكيين خارج الإدارة يصنفون السعودية وشعبها كمصدر حقيقي للإرهاب العالمي. لذا فمن المناسب العمل على تلميع صورة المملكة لدى الولايات المتحدة حكومة وشعباً، وإبعاد تهمة تشجيع وتمويل المنظمات الأصولية عنها. وبدل أن يُنظر إلى السعودية من خلال منظور الإرهاب، سوف تقوم المبادرة السعودية بتقديم المملكة كدولة محبة للسلام ومشجعة على تعايش الحضارات وكصانع سلام في الشرق الأوسط..

وقد يكون هناك الصراع على قيادة العالم العربي بين الدول العربية الرئيسية، وخصوصا بين السعودية ومصر، فأرادت المملكة العربية السعودية ألاّ تبقى مكتوفة الأيدي نظراً إلى ثقلها العربي والإسلامي، وألاّ تترك الساحة خالية لمصر لتستفرد بهندسة حل للقضية الفلسطينية بالاتفاق مع الولايات المتحدة وكأنها هي صاحبة القرار الأول والمفتاح الوحيد لأميركا في النزاع العربي لإسرائيلي، فتغدو وكأنها الزعيمة الأحادية للعالم العربي.

كرست هذه المبادرة رغبة عربية في صفقة تاريخية تكون مقبولة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وربما كان هذا الاستنتاج ناجماً عن بعض المسئولين العرب بضرورة التقدم بمبادرة بدل أن يكونوا مستقبلين لمبادرات يرفضونها منذ مبادرة وليام روجز في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وقبلها جولات المبعوث الدولي يارنغ بعد حرب حزيران/يونيو عام 1967م. ما طرحته المبادرة العربية للسلام بخصوص قضية اللاجئين تكرار لا يخرج عما ورد في بيانات سابقة ومواقف رسمية تم الإشارة إليها في سياق الدراسة، لذلك كان تعاملها مع حق العودة تعاملاً مرناً غير ملتزم بشكل صريح وواضح لمنطوق القرار الدولي رقم (194)، الذي ينص صراحة على مبدأي حق العودة والتعويض معاً، والذي يعني أيضاً أن حق العودة هو حق عام كما هو حق فردي. بمعنى أن واحداً من أصحاب هذا الحق ويعدون اليوم بالملاين أن يظل عقبة أمام من ينكص عن الحق بشكل عام أو فردي، وهذه ستظل عقدة حتى لو فُرِضَ حل على الفلسطينيين بحيث تفسد، بلغة القانونيين الحل المفروض.

على أن هذه المبادرة بنصها الملتبس في هذا الشأن، بمعنى الذي يمكن قراءته من الأطراف المختلفة بمفاهيم مختلفة، كان مرفوضاً عبر رفض المبادرة برمتها في حينه، وبقي هذا الموقف الإسرائيلي من مختلف الاتجاهات الحزبية والعقائدية طلية السبع السنوات الماضية، وهو رفض كان مقترنًا بالرفض الأمريكي الذي ركز رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وخريطة الطريق لتغيب المبادرة بطرح ما هو أدنى من سقفها المنخفض.

ونظرا لكون المبادرة أفكار عامة لم تأخذ طريقها إلى التطبيق، وما زالت في حيز المناقشة، رغم إقرارها من قبل القادة العرب، إلا أن الطرف الإسرائيلي لم يعطي موافقة عليها واظهر عنادا ومراوغة في قبولها لغاية الآن ، مما يفسح المجال طرح توصيات واقتراحات بخصوص قضية اللاجئين ورفعها إلى المؤسسة الرسمية العربية بما يخدم قضية اللاجئين الفلسطينيين.

4.4 مبادرات ومواقف فلسطينية داعمة لتطبيق القرار

في قراءتنا لمكانة حقوق اللاجئين في الفكر السياسي الفلسطيني خلال هذه الفترة، سنقوم باستعراض وتحليل أهم الوثائق التي أقرتها المجالس الوطنية الفلسطينية خلال تلك الفترة، وهي النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الميثاق الوطني الفلسطيني، والبرنامج السياسي، والموقف من المبادرات والمقترحات.

أولاً: النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

يمثل هذا النظام الذي أقره المجلس الوطني في دورته الأولى عام 1964م، المبادئ العامة والأحكام والآليات التي تنظم العلاقات الداخلية داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أي أن النظام الأساسي هو وثيقة الفكر التنظيمي للمنظمة.

إن البنية التنظيمية للنظام الأساسي* تفصح عن حضور فاعل للمشروع الوطني الفلسطيني من حيثيته كمشروع الوطنية الفلسطينية، تنص المادة (4) في الباب الأول: " الفلسطينيون جميعاً أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقتهم وكفاءتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة"، وفي الباب الرابع تنص المادة (22) على أن: " تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيش من أبناء فلسطين يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة، وواجب جيش التحرير أن يكون الطليعي في خوض معركة تحرير فلسطين".(الموسوعة الفلسطينية ، 1984، ص116)

لم تبرز حقوق اللاجئين في النظام الأساسي بشكل مباشر، ولم يفرد لها صياغات محددة، وقد يكون السبب فيذلك كون النظام الأساسي هو وثيقة تنظيمية وليس برنامجاً سياسياً، ومع ذلك فإن صورة حقوق اللاجئين تكتشف تجريدياً بتماهيها مع مفهوم التحرير من حيث وسيلة التحرير، ومن حيث أن الوسيلة تقتضي الوصول إلى هدف العودة، أي مفهوم حق العودة كما عكسه الفكر السياسي الفلسطيني في النظام الأساسي هو نفسه مفهوم التحرير وصورته المنجزة في حقل المستقبل.

ومع أن مفهومي التحرير والعودة ينتميان على المستوى النظري والسياسي لحقلين متمايزين من المقولات والأسئلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ينتميان إلى نوعين من الأدب السياسي، فإن التحرير أكثر ارتباطاً بعلم الاستراتيجيات، والعودة أكثر ارتباطاً بعلم الحقوق والأهداف، فإن

سؤال العودة قد بقي في النظام السياسي هو نفسه سؤال التحرير، ولم ينجلي بماهيته الخاصة، ولم ينفرد في الحيز الذي يتيح له تعريف نفسه، وبناء مضامينه السياسية والحقوقية، كما يكونه المشروع التاريخي للشعب الفلسطيني وشرط انبعاثه المعاصر.(أبو جابر، 2002، ص803)

ثانياً: الميثاق الوطني الفلسطيني

في دورته الأولى المنعقدة في القدس عام 1964م، أقر المجلس الوطني الفلسطيني الميثاق الفلسطيني، وأعيد صياغته عام 1968م، ليتغير اسمه إلى "الميثاق الوطني الفلسطيني".

يتألف الميثاق الوطني من (33) مادة، تشكل في مجموع أحكامها ونصوصها المبادئ والأهداف والوسائل السياسية للمنظمة*، ويتقاطع الميثاق مع النظام الأساسي حول هدف بلورة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، بمكوناتها الثلاث: الوطن الفلسطيني، الشعب الفلسطيني، والشخصية الفلسطينية. وحسب المادة (2) فإن الوطن الفلسطيني هو: " فلسطين التاريخية بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وهي وحدة إقليمية لا تتجزأ". وحسب المادة (4)، فإن الشخصية الفلسطينية هي: " صفة أصلية لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، أما الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني، ولا ينفيانها عنه". وحسب المادة (5) فإن الشعب الفلسطيني هو: " المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة في فلسطين حتى عام 1947م، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني".(الشريف، 1993، ص443)

يلاحظ أن تعريف الشعب الفلسطيني في المادة(5) للميثاق ينطوي بحدود كبيرة على نفس مفهوم تعريف اللاجئين الفلسطينيين، بما يشبه حالة دمج قصوى بين المفهومين، ومع أن مفهوم الشعب الفلسطيني هو أوسع نطاقاً من مفهوم اللاجئين الفلسطينيين بمعايير السوسيولوجيا والإحصاء. (حمد والرشدان، 2002، ص23-38.)

بالعودة إلى نصوص الميثاق الوطني، نجد أن تعبير العودة قد ورد في مادتين، المادة(9)، حيث أشارت: " أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيدة لتحرير فلسطين، وهو لذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح لتحرير وطنه والعودة إليه.... ، والمادة (26) التي أشرت إلى أن: " منظمة التحرير الفلسطينية

الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي".(الشريف، 1993، ص443)

لاحظ الباحث الفلسطيني علي فياض أن العودة في المادة (9) قد ارتبطت بالتحرير الشامل من خلال الثورة المسلحة، والعودة في المادة (26) جاءت كشرط لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في الحياة الطبيعية وتقرير المصير والسيادة على الوطن المحرر، أي أن العودة تكون لاحقة لاسترداد الوطن وتحريره، وتأتي سابقة لممارسة حق تقرير المصير.(فياض، 2001، ص72)

ورغم أن الميثاق الوطني الفلسطيني شأنه شأن النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لم يتقدم نحو صياغة خطاب حق العودة، فإن مفهوم العودة كان موجوداً في خطاب التحرير كمسلمة بديهية، وهو ما عبر عنه تلقائياً المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأولى في القدس عام 1964م تحت شعار: "إننا عائدون".

ثالثاً: البرنامج السياسي

صيغ البرنامج لمنظمة التحرير الفلسطينية من عام 1964م، إلى عام 1973م، بهدي الإطار السياسي العام الذي رسمه الميثاق القومي ومن بعده الميثاق الوطني، وقد عكس البرنامج السياسي في تلك المرحلة ما يمكن تسميته بالإستراتيجيات السياسية التاريخية للشعب الفلسطيني؛ تحرير فلسطين، الكفاح المسلح، عودة اللاجئين، إقامة الكيان الفلسطيني، أي وحدة الأهداف السياسية العامة ووسائل تحقيقها، وفي إطار البرنامج السياسي اصطبغ مفهوم العودة بكثافة أيديولوجية صارمة، أي عقيدة وهوية وثورة شاملة.(باومغرين، 2006، ص244)

لقد حافظ البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من عام 1964 –1968م على جملة الأهداف السياسية العامة وإستراتيجيات تحقيقها*، والتي تمثلت في حق الشعب الفلسطيني في النضال من أجل عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه المحتلة، ولإقامة الدولة المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية كما كانت بحدودها في عهد الانتداب البريطاني، على أن تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، مع اعتبار فلسطين جزء من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة

العربية، وعدم الاعتراف بالدولة الإسرائيلية باعتبارها حالة استعمارية يجب مقاومتها بالكفاح المسح ورفض استمرارها.(مخادمة وآخرون، 1997، ص319)

يسجل على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة، عدم تحديد العلاقة السياسية بين مفهوم الأهداف العامة، ومضمون الأهداف العامة، أي تحديد العلاقة بين الوطني والاجتماعي، فالمفهوم السياسي والقانوني لمفهوم حق العودة بقي في إطار المجرد، فإن المضمون السياسي للدولة (الوعاء التنظيمي) قد بقي هو الآخر ملتبساً، ومع دورة المجلس الوطني السادسة التي عقدت في أيلول/سبتمبر عام 1969م، خضع المضمون السياسي للدولة إلى تحديد سياسي عام، ولأول مرة حدد المضمون السياسي هدف النضال الوطني الفلسطيني باعتباره: " إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني بعيداً عن كل أنواع التميز العنصري والتعصب الديني".

نظرياً صاغ برنامج الدولة الديمقراطية طيلة الفترة من عام 1969-1973م، أطروحة سياسية جمعت بين حق العودة في إطار شرعية وطنية، أي استئناف علاقة الارتباط بالأرض من كونها شرط لاستئناف فاعلية السياسة والدولة، وبين الطابع الديمقراطي العام للدولة من حيث كونه مشروع مواطنة وعلمانية، بما يعني حماية التنوع العرقي والديني لبرنامج الدولة.

علمياً لم يكن برنامج الدولة الديمقراطية قابل للتنفيذ، وهو تقريباً نفس المشروع الذي طرحته عصبة التحرر الوطني في منتصف الأربعينات قبل أن يوافق التيار الشيوعي على قرار التقسيم عام 1947م (الشريف، 1995، ص77). لقد رفضته الأحزاب الصهيونية يمينها ويسارها ووسطها، كما رفضه المجتمع الدولي سيما الدول الكبرى، وقابله نظرياً مشروع التقسيم، فضلاً عن أن برنامج الدول الديمقراطية لم يجد تقبلاً لدى القوى التقدمية الإسرائيلية في المجتمع الإسرائيلي، أو كما يقول فيصل حوراني: "إن شعار الدولة الديمقراطية لم يعني في حينه شيئاً مختلفاً كثيراً عن شعار تحرير فلسطين، وقد بقيت الاستجابة له خصوصاً عند الجانب اليهودي أقل شأناً من أن ينشأ تياراً يعتد به"(حوراني،2000، ص15). إضافة إلى افتقاره إلى المضامين الثقافية السياسية الواضحة، وغياب ميزان القوى العربي على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي لتحقيقه.

رابعاً: المواقف من المبادرات والمقترحات

ركزت منظمة التحرير الفلسطينية خلال هذه المرحلة على رفض أية مقترحات تتعلق بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة(نوفل، 1995، ص202)، وقد برزت هذه المواقف من منطلق أن هذه الدولة ستؤدي إلى إسقاط مسائل التحرير وقضية تحرير فلسطين*، وأن هذه الدولة ستدور في فلك الوصاية الإسرائيلية، وستكون بمثابة كيان هزيل من مقومات الدولة المستقلة، كما أنها ستؤدي إلى كيان يصفي القضية الفلسطينية، ويعترف بإسرائيل، وسيكون ممراً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً لإسرائيل إلى العالم العربي. (حرب، 1991، ص40)

شكلت هزيمة حزيران/يونيو عام 1967م نكسة للنظام العربي، ونقطة تحول في مواقف الدول العربية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، تمثل ذلك بالإقرار العربي بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) الصادر بتاريخ 22تشرين الأول/ نوفمبر عام 1967م. واجه الإقرار العربي المشار إليه أعلاه رفضاً فلسطينياً كما جاء في بيان منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر عام1967م في البند الثالث: " تجاهل القرار حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم، وتناول قضيتهم بصورة غامضة تفتح المجال واسعاً أمام توطينهم في الدول العربية والحيلولة دون ممارسة حقهم في العودة، وبهذا تعطلت حتى القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال العشرين سنه الماضية". وكذلك أشار بيان فتح الصادر بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبرعام1967م إلى رفضه للقرار وقال: " هذا فضلاً عن تجاهله حقوق مليوني لاجئ فلسطيني يعيشون في معسكرات الاعتقال بالمنفى ويعانون مرارة الحرمان من الوطن والمستقبل والحياة، وإن شعب فلسطين إذ يرفض هذا المشروع، يعتبر نفسه غير ملزم بأي قرار يصدر عن هذه المنظمة، التي تنكرت لحقوقه طيلة عشرين عاماً، كما ويحذر وينذر أية جهة عربية تحاول أن تفرض وصايتها وتقبل بأي قرار يتجاهل إرادته وتصميمه على مواصلة الكفاح، والنضال حتى يصفي الكيان الصهيوني في أرضه المحتلة".

أدى التراجع العربي إلى الاندفاع الفلسطيني للإمساك بزمام القضية، ولإزالة بصمات التحكم الوظيفي العربي الذي طالما أدخلها في خضم الصراعات العربية، وجعلها شعاراً لكل دعاة الوحدة العربية ورواد الانقلابات، وليعيد لفلسطين دورها المركزي في صنع الحدث، لا أن تكون ردة فعل للأحداث، لذلك كان إصرار الفلسطينيين على تعديل الميثاق القومي الفلسطيني ليصبح الميثاق الوطني الفلسطيني في جلسة المجلس الوطني في دورته الرابعة المنعقدة بتاريخ 10-17 تموز/يونيو 1968م؛ البوصلة الموجهة للنضال الفلسطيني ضد الاحتلال، والحفاظ على الذات الفلسطينية المتحررة من قيود الأنظمة العربية، ورفض كافة القرارات التي تجاهلت حقوقه ابتداء من وعد بلفور وقرار التقسيم وانتهاء برفض قرار مجلس الأمن رقم (242).حيث نصت المادة

(الحادية والعشرون) على رفض" كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ورفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها". (الميثاق الوطني الفلسطيني، مادة 22)

أعلن هذا الموقف بداية التصادم الفلسطيني مع الأنظمة العربية التي اقترن مدى قبولها في المجتمع الدولي بمقدرتها على التحكم في الوضع الفلسطيني من جهة، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة من جهة أخرى، ولم يقتصر تأثير قرار (242) على فرز الموقف الفلسطيني الرافض له، بل تعداه ليقسم الموقف العربي إجمالاً بين قابل للقرار: (مصر، وسوريا، والأردن)، أو رافض له: (كالعراق)، أو لا يعنيه مثل: (دول المغرب العربي ودول الخليج العربي).

لقد كان للفعل الفلسطيني أثرٌ بارز في بلورة أرضية الكفاح ضد الاحتلال، ما خلق واقعاً جديداً تميز بالتمرد ورفض الاستسلام، هذا التميز كان سبباً في جعل القضاء على وجودهم هدفاً، وضرورة ملحة، لتنطلق الأنظمة العربية في مباحثات من أجل تنفيذ قرار (242) – سواء بالتعاون مع المبعوث الدولي "غونارياررنغ"، أو من خلال مشاريع (وليام روجز) وزير الخارجية الأمريكي آنذاك – لذلك كانت معارك أيلول/ سبتمبر عام 1970م، وجرش عام 1971م في الأردن. ومع رحيل الثورة إلى لبنان في ظل الجزر الثوري والإرباك، جاءت الأطروحات على لسان روجر فيشر (عدوان، 2005، ص54)، حيث قال: " أنتم الفلسطينيون تحيرون في خياراتكم الجدية، لماذا تحشرون أنفسكم بين خيارين فقط الثورة أو الاستسلام الكامل ... بالتأكيد هناك خيارات أخرى كثيرة غير هذين الخيارين، يمكنكم بينهما أن تجدوا بدائل متعددة لا تجعلكم تستسلمون، ولا تجعلكم تنتحرون بالثورة" (عدوان، 1972، ص274)، واكب هذه الأطروحات الأمريكية، مشروع المملكة العربية المتحدة عام1972م (مبادرة الملك حسين)، مشروع (ييغال ألون) الإسرائيلي، ولم تهدف أي منها إلى مصلحة الفلسطينيين، وإنما إلى ضرورة تفريغ إرادة الفعل الفلسطيني التي أصبحت مقتنعة بضرورة إعطاء الفرصة للعمل السياسي، حتى يتمكن السياسيون من إجلاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، وعودة اللاجئين.

من أجل الوصول إلى ذلك الهدف طرحت منظمة التحرير الفلسطينية إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية في كامل أرض فلسطين التاريخية، وقد أقر هذا المشروع المجلس الوطني الفلسطيني في 5 آذار/مارس 1971م، واعتبره هدفاً للنضال الفلسطيني، أما عن مواقف الحكومة الإسرائيلية فقد تميزت بالتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة إرهابية خلقتها الدول العربية بهدف القضاء على إسرائيل من ناحية، كما رفضت فكرة إقامة دولة ديمقراطية

علمانية لما يعنيه ذلك من القضاء سياسياً على الدولة اليهودية من ناحية أخرى، ولعل ما دعم مواقف الحكومة الإسرائيلية في هذه المرحلة عدة عوامل أهمها:

- ثبات مواقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين.
- موقف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تعامل منذ البداية مع القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين، ولذلك فهي لم تتقبل المنظمة أو زعامتها قط على أنها الصوت الشرعي للفلسطينيين.(تشريجي، 1993، ص40)
- موقف الدول العربية آنذاك من منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة الأردن الذي اتخذ موقفاً أكثر عدائية من المنظمة، بعد أن حاولت هذه الأخيرة توريط الأردن في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، وكان من نتائج هذا الخلاف بين الأردن والمنظمة وقوع حوادث أيلول الأسود عام 1970م. (حمدان، دت، ص ص36-37)

نستنتج مما سبق أن النظام السياسي الفلسطيني رفض التعاطي مع كافة المشاريع الدولية التي طرحت، وشمل الرفض أيضاً بالإضافة إلى قرارات الأمم المتحدة (181) و(194)، قرار (242) الذي يتجاهل البعد السياسي في القضية الفلسطينية، ويتعامل معها باعتبارها مشكلة لاجئين بحاجة إلى تسوية بين الدول العربية وإسرائيل، وقد امتد الرفض الفلسطيني لكافة المشاريع والمقترحات لاقامة دويلة فلسطينية، وحكم الذاتي، ومبادرة وليام روجز. بالمقابل ركز على حق العودة والتحرير، وتعبئة الشعب الفلسطيني للنضال والتضحية ليقوم بدوره الطليعي في الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية.

مرحلة الواقعية الثورية(1974م -1981م)

ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في اختفاء تدريجي لمشروع الدولة الديمقراطية العلمانية من خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، وبالمقابل حلول متدرج للبرنامج المرحلي الفلسطيني، الذي قام على ثلاث أهداف: حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام 1967م.

أولاً: تعرض مقولة حرب التحرير الشعبية كأداة العودة، والدولة إلى انتكاسة كبيرة بعد أحداث أيلول في الأردن عام 1970م، وذلك بخسارة منظمة التحرير الفلسطينية لأهم قاعدة من قواعد

الكفاح المسلح الشعبي، وأوسع وأقرب حلقة من حلقات العمق الإستراتيجي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وخروج المقاومة النهائي من الأردن، وانتقالها إلى الساحة اللبنانية.

ثانياً: تسارع تداعيات مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين في 15 آذار/مارس عام 1972م، والذي تضمن بنود صريحة بعودة السيطرة الأردنية على الضفة الغربية، رد عليه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من خلال الجبهة الوطنية الفلسطينية لتحمل مسؤولياتها عن مصير الأراضي التي من الممكن أن تنسحب منها القوات الإسرائيلية (الشريف، 1995، ص236) ، وأعقبه اعتماد المنظمة في الدورة (11)للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1973م برنامج سياسي وخطة عمل تضمنت إشارات عامة لمفاهيم المرحلية والعمل الجماهيري.(الشريف، 1995، ص ص 233-234)

ثالثاً: حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م، وما تمخض عنها نوعاً من التوازن العسكري بين القوات المتحاربة، وفتحت آفاقاً سياسية جديدة من خلال المعطيات السياسية التي أفرزتها، عن إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي -الإسرائيلي، عبرت عنها بانعقاد مؤتمر جنيف في 21 كانون الأول/ديسمبر عام 1973م، بحضور وفود من الاتحاد السوفيتي(سابقاً)، والولايات المتحدة، وإسرائيل، وكان من نتيجته طرح مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع عزة. (الشريف، 1995، ص 233-234)

أولاً: البرنامج السياسي المرحلي

رغم أن حرب تشرين الأول/أكتوبرعام 1973م غير موجهة لتحرير فلسطين، لكنها هيأت الأرضية لدعوات التسوية السلمية للنزاع التي قادها (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بسياسية الخطوة خطوة استناداً إلى قناعته بأنه سيكون هناك نوع جديد من العلاقة بين شعوب الشرق الأدنى، التي ستعيش من الآن فصاعداً معاً في انسجام وأمان (روندو، 1990، ص46)، ولتبدأ معها الأصوات الفلسطينية في الداخل والخارج تطالب بضرورة الاستفادة من هذه التسويات، وأمام تلك التحولات فقد اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته (12)المنعقدة في القاهرة في حزيران/يونيو عام1974م قراراً سُمِّي ببرنامج (النقاط العشر) وفيه أعلنت منظمة التحرير قبولها بالمرحلية في الحل الذي يجب أن يأخذ مصالح الشعب الفلسطيني في الاعتبار، وأقرّت كذلك بأن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد للتحرير، وإنما هو أحد أشكال النضال المتاحة. (تشريجي، 1993، ص84)

شكل البرنامج المرحلي(النقاط العشر)*، وهو أول وثيقة سياسية مرحلية منعطفاً جديداً في التاريخ السياسي الفلسطيني الحديث، تمثل في التعاطي البراغماتي مع المستجدات الإقليمية والدولية. لقد كان من شأن هذه السياسة العقلانية الواقعية التي أقرها برنامج (النقاط العشر) أثره الإيجابي في الارتقاء بمستوى الحدث وخدمة سياسات منظمة التحرير العملية، وكسب المزيد من الأصدقاء الإقليميين والدوليين. (خلف،1974، ص10)

يمكن النظر إلى هذا الموقف الفلسطيني على أنه تنازل عن التحرير الشامل، واقتراب من الموقف العربي الذي أصبح سقفه قراري (242) و (338)، وخطوة إيجابية قابلة للتطوير باتجاه المطالب الدولية. من هذا الفهم لطبيعة التحول الفلسطيني جاء قرار مؤتمر القمة العربية في الرباط بتاريخ 26– 29 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1974م، الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين، هذا القرار الذي تجاوب مع الإصرار الفلسطيني على ضرورة حسم مسألة تمثيل الفلسطينيين، وسحب البساط من تحت أقدام الأردن التي كانت أول من نازع الفلسطينيين في تمثيلهم، وسعت إلى طمس هويتهم بتوطينهم، كما أنه يعتبر تجاوباً مع الموقف العربي الداعي إلى بلورة شخصية فلسطينية لتتحمل مسؤولية إقرار أية تسوية مقبلة.

لقد كان للموقف الفلسطيني التراجعي أثرٌ بارزٌ في المجتمع الدولي، حيث إن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي شطبت قضية فلسطين من أجندتها عام 1951م، عادت لتدعو الممثل الشرعي الوحيد في 13 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1974م، ليعرض موقفة الجديد، وقد اتخذت قرارها رقم (3236)* في دورتها التاسعة والعشرين بتاريخ 22 تشرين الأول/نوفمبر عام 1974م، الذي أقرّ بحقوق الشعب الفلسطيني كما يراها المجتمع الدولي.

يمكن اعتبار دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة نتاجاً لصراع طويل خاضه الشعب الفلسطيني من أجل إعادة فلسطين إلى وضعها السياسي في المجتمع الدولي، وفتحاً لساحة الصراع السياسي على أرضية قرارات الأمم المتحدة، وقد لخص السيد (ياسر عرفات) رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك إنجازات الثورة في الأمم المتحدة عام 1975م بقوله: "هذا الاعتراف الدولي المتنامي ليس فقط فيما يتعلق بالشخصية التمثيلية لمنظمة التحرير، وإنما يتعلق بدورها المركزي بالنسبة للتطورات القادمة في المنطقة، الأمر الذي يعطي زخماً لإمكانيات السلام العادل". (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص51)

وتجدر ملاحظة أن دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة كان إشارة فلسطينية واضحة بالموافقة على الحل والتسوية بإشراف دولي، ما يعني أن حل قضية اللاجئين لم يعد مربوطاً بالتحرير الشامل؛ بل بنتائج التسوية وإفرازات الموقف السياسي في حينها، كما أن عقلية الفلسطيني خرجت من دائرة الثورة ودخلت في دائرة البدائل والتسويات، الأمر الذي حول الفلسطيني من صانع للحدث إلى منتظر لمن يعمل عنه.

لم يكن التحول الفلسطيني نحو الموقف العربي والاتجاه نحو العمل السياسي مقنعاً للأطراف الفاعلة في صنع القرار الدولي "أمريكا وإسرائيل"، حيث وضعت أمريكا شروطاً منسجمة مع الموقف الإسرائيلي لقبول منظمة التحرير الفلسطينية وتمثلت هذه الشروط بالآتي؛ الاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي رقمي (242) و(338)، نبذ الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل.(أبو لغد، 1996، ص84)

ومن أجل تلبية هذه الشروط كان لا بد من تصفية الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، لجرها إلى مواقع العجز العربي، ولتكريس مبدأ الاستسلام للشروط الإسرائيلية والقبول بالأمر الواقع، ولتحقيق هذه الأهداف كانت الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975م بتعقيداتها وتداخلاتها دوامة من الصراع دافعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية عن الذات الفلسطينية والقرار الفلسطيني، وتصدى اللاجئون فيها إلى محاولات طمس حقوقهم وتمسكهم برؤيتهم لحل مشكلتهم بعودتهم.

كان اتفاق كامب ديفيد الذي وقع بين مصر وإسرائيل بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر عام 1978م، نقطة أساس في إقرار المسلك العربي في التعامل مع إسرائيل بالتفاوض الثنائي المباشر، كما أن غموض الإطار الأول من هذه الاتفاقية والمتعلق بالسلام الشامل في الشرق الأوسط المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على وجه الخصوص، تركت بانتظار أن يتم توضيحها، حيث أشارت الاتفاقية: " إلى ضرورة اشتراك مصر وإسرائيل والأردن والممثلين للشعب الفلسطيني في مفاوضات تقود إلى حل المشكلة بجميع مظاهرها"، وبهذا فإن المصير الفلسطيني ارتبط بالرقابة الثلاثية لمصر وإسرائيل والأردن، وأقر بأن سقف الحل للفلسطينيين هو حكم ذاتي لسكان الضفة والقطاع، ورغم أن اتفاق كامب ديفيد وضع أسساً مبهمة للحل في المجال الفلسطيني إلا أنه رسم ملامح أي اتفاق مستقبلي، ولقد وضعت إسرائيل بتاريخ 21 أيار/مايو عام 1980م وثيقة مستندة إلى الفهم القانوني الإسرائيلي بأن الحكم الذاتي سيمنح للسكان وليس للأراضي نفسها.(روندو، 1990، ص199)

نستنتج مما سبق إن إقرار البرنامج السياسي قد أسس – على الأقل نظرياً – مقدمات ولادة قاعدة جديدة لفلسفة الصراع، لقد تحرك الصراع وبدأ يشق طريقه من إطار الشرعية التاريخية والحقوق الثابتة والكفاح المسلح إلى الشرعية الدولية ثم الشرعية التفاوضية، وتبلورت إرهاصات انتقال حق العودة من خطاب الحرب إلى خطاب السياسة، وارتبط في إطار التسوية السياسية، وليس في إطار التحرير التاريخي لكامل التراب الفلسطيني، وحصر حق عودة اللاجئين الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

مرحلة الواقعية السياسية (1982م –1990م)

تأثر الموقف السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة بعدة متغيرات إقليمية ودولية، جعلته يجنح نحو الواقعية السياسية بشكل كبير مغادراً مواقع الرومانسية الثورية وبشكل قاطع، ومتراجعاً عن فكرة دولة فلسطينية علمانية ديمقراطية في كامل أرض فلسطين التاريخية، وتوجهه نحو تبني الكونفدرالية مع الأردن كمدخل وأسلوب لتسوية القضية الفلسطينية.(حرب، 1992، ص40–41)

من جملة هذه المتغيرات وأولها نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وعلى رأسها خروج منظمة التحرير الفلسطينية من أهم قاعدة ارتكاز سياسية وعسكرية لها، ولكن لم يفلح التشتت الفلسطيني عام 1982م في إنهاء القيادة الفلسطينية، كما كان الحال في الاقتلاع الأول عام 1948م؛ بل على العكس واصلت منظمة التحرير الفلسطينية العمل السياسي والدبلوماسي على كافة الصعد. انعكست الدبلوماسية الواقعية للفكر السياسي الفلسطيني على قرارات المجالس الوطنية المتلاحقة، التي اقتربت من الموقف العربي والدولي في فهم الحل المستقبلي.

أولاً: مشروع خالد الحسن 1982م (أفكار للنقاش لحل النزاع)

قدم هذا المشروع من قبل خالد الحسن، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، أمام الندوة العالمية للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني التي عقدت في باريس بتاريخ 14أيار/مايو عام 1982 تضمن القبول بخيار دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية تقوم على أساس انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة عام 1967م، على أن تكون القرارات الدولية هي المرجعية القانونية لحل النزاع. (الهور، 1983، ص ص 195– 196.)

يلاحظ أن أفكار هذا المشروع تقارب كثيراً المشروعات العربية التي سبق وأن رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية لاعترافها بشرعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين، وتكريسها المكاسب غير المشروعة قانونياً للدولة العبرية في حرب عام 1948م خارج حدود التقسيم حسب قرار (181) لعام 1947م، وعكس هذا المشروع حالة التحول التي كانت تجري في منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك بصدد مسألة التعاطي مع قضايا النزاع مع إسرائيل.

ثانياً: الاتفاق الأردني – الفلسطيني 1985م

جسد هذا المشروع أيضا التوجه السياسي الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاق الذي وقعته مع الأردن في 10شباط/فبراير عام 1985م، والذي تضمن جملة من الأفكار: أساس الاتفاق هو قرارات الأمم المتحدة وقرارا مجلس الأمن الدولي (242) لعام 1967م و (338) لعام 1973م، وتتم عملية التسوية من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأسس التسوية الثلاثة هي مبدأ الأرض مقابل السلام، وانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967م بما فيها القدس الشرقية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويكون شكل العلاقة المستقبلية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية علاقة كونفدرالية عندما يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولتهم المستقلة".(نوفل، 1995، ص21)

عكس هذا الاتفاق تحسّس العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، والتي شابها التوتر الحاد في مطلع السبعينات، كما عكس استجابة منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية بالذات، التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية. أخرج هذا الاتفاق حق العودة من خانة موقعه المركزي في البرامج السياسي الوطني، وتعامل معه بمنظور المشكلة التي تنتظر حلاً عادلاً وليس بمنظور الهدف الأول في الأهداف الوطنية الفلسطينية كما كان عليه في البرنامج السياسي المرحلي، أو كما يقول الباحث علي فياض: "رُحل حق العودة عملياً على جدول أعمال المستقبل بطريقة تعسفية". (الشريف، 1995، ص94)

ثانياَ: إعلان الاستقلال ومبادرة السلام الفلسطينية

تزامنت مع هذه المرحلة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م في الأراضي المحتلة عام 1967م، وقرار الأردن فك الروابط القانونية والإدارية بين المملكة الأردنية والضفة الغربية في 31 آب/أغسطس 1988م؛ لإفشال الاقتراحات والأفكار الإسرائيلية التي طرحت الخيار الأردني، ولتكريس تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني كممثل رسمي ووحيد للضفة الغربية، بالإضافة إلى فشل الإدارة الأمريكية في استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن مائدة المفاوضات (الشريف، 1995، ص94)، ثم جاء الانهيار الدراماتيكي للاتحاد السوفييتي (سابقاً) وتفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام السياسي الدولي، إلى جانب التفسخ والتشرذم الداخلي الذي طال منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من لبنان تنظيمياً وسياسياً، ما ساعد على تعزيز النهج الواقعي البراغماتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك اندفاعها باتجاه الاعتراف بإسرائيل، والسعي نحو فتح حوار سياسي معها على طريق التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الفلسطينية برمتها.

في ظل هذه المتغيرات انعكس الفكر السياسي الفلسطيني في القرار التاريخي الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته (19) في الجزائر بتاريخ 12-15 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1988م، إعلان الاستقلال الفلسطيني* ومبادرة السلام الفلسطينية التي تضمنتا المواقفة الضمنية على قرار التقسيم رقم(181) الصادر عن الجمعية العمة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر عام1947م. وكذلك الموافقة الصريحة على قرارا مجلس الأمن الدولي رقم(242) و (338) أساس لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي، على قاعدة تسوية سياسية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي وجوهر القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ أحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وبما يضمن حق الشعب الفلسطيني وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، وواكبت هذه التنازلات التاريخية من طرف منظمة التحرير الفلسطينية، جوانب إجرائية أخرى مثل القبول بصيغة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وبفكرة إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تسوية مرحلية تسبق الحل الدائم (الشريف، 1995، ص38).

في إطار تأكيد إعلان الاستقلال ومبادرة السلام على الحقوق الوطنية؛ حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة، يمكن الاستنتاج إن مقررات الوثيقتين قد أفصحتا عن تطورات سياسية نوعية لم تشهدها الدورات السابقة، بالإمكان وصفها بتطورات الانقلاب التاريخي في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، كما انقلاب مكانة حق العودة في هذا الخطاب.

<u>التطور الأول:</u> إن قرارات الدورة (19) قد خلت من أي نص مباشر أو غير مباشر لدور الكفاح المسلح في تحقيق الأهداف الوطنية الثلاث، أي أن الكفاح المسلح لم يعد طريق تحقيق العودة، هذا

التطور يفهم منه أن الخطاب السياسي الذي يتضمن أنواع مختلفة من الخطابات قد أصبح يعني حصراً الخطاب السلمي، أي الخطاب التفاوضي.

التطور الثاني: إحالة الحقوق الوطنية الفلسطينية بما في ذلك حق العودة على الشرعية الدولية، فلم تعد قرارات الشرعية الدولية باطلة ومرفوضة، وإنما أصبحت مرجعيات الحل الوطني، ورغم أن إعلان الاستقلال تضمن مفردات الحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية (منظمة التحرير الفلسطينية، 1974)، فإن مفهوم الحقوق التاريخية بالمعاني السابقة؛ فلسطين التاريخية، الدولة الديمقراطية، وغيرها قد أصبح لا يعني أبعد من مفهوم الشرعية الدولية وقراراتها، ورغم أن الشرعية الدولية وقراراتها وخاصة قرار رقم (194) يدعو بوضوح وبدون شرط إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وبيوتهم، فإن ربط الحقوق الوطنية سيما حق العودة حصراً بالشرعية الدولية، كان يعني أن خطاب منظمة التحرير الفلسطينية قد أنجز مصالحة شبه نهائية بين التاريخ والواقع، وإذا سلمنا بصحة نظرية هانز مورجنتاو في كتابه: "السياسة بين الأمم": " إن الذين يصنعون القرارات الدولية هم وحدهم الذين يمتلكون سلطة تفسيرها وسلطة إعطاء المعاني المحددة لها، وبالتالي فهم الذين يفسرون المعاني ويطبقونها على ضوء مصالحهم"(مورجنتاو، 1965، ص84). أي أن القرارات الدولية هي دائماً معرضة لأن تكون قرارات أيديولوجية تستهدف تحقيق المصالح، وليس تحقيق العدل، فإن حق العودة بهذا المعنى قد أحيل إلى لعبة المصالح كغيره من القضايا المحلية والدولية، التي تقررها مصالح الدول الكبرى، بينما فرضية حماية حق العودة تكتسب شرطها من خلال خطاب سياسي يجمع بين ممكنات الشرعية الدولية وممكنات الشرعية التاريخية، أي الصراع بكافة الإمكانات المتوفرة.

التطور الثالث: إن التطورين أعلاه قد أديا في المحصلة النهائية إلى وضع حق العودة في إطار التسوية السياسية المباشرة، أي أن تحقيق حق العودة سيكون من خلال التفاهم مع إسرائيل، وليس تدمير دولة إسرائيل. وحيث أن حدود التسوية التي طرحتها مقررات الدورة (19)هي الضفة الغربية وقطاع غزة، وحيث أن العودة هي عودة اللاجئين إلى أراضيهم الأصلية، فإن قضايا تقرير المصير والدولة، سوف تتقدمان على قضية حق العودة، فيما ستخرج الثانية منطقياً من جدول أولويات التسوية.

نستنتج ما سبق أن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي قد تراوحت بين رفض ما هو دون تنفيذ القرار(194) تنفيذاً كاملاً، وبين التكيف مع معطيات وحقائق وجود إسرائيل، وقد كانت نقطة التحول في الموقف الفلسطيني الرسمي الذي تمثله مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، قد برزت خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني (19)، الذي انعقد في الجزائر عام

1988م، فقد شهد الموقف الفلسطيني على ضوء ذلك تحركاً فلسطينياً مميزاً، تولته المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني منذ مؤتمر قمة الجزائر عام 1973م، ومؤتمر الرباط عام 1974م، ومن ثم قبولها مراقباً في الأمم المتحدة عام 1976م، وقد ترافق مع التحول في الموقف الفلسطيني حدوث تحولات في الموقف الدولي نتجت عن ما طرأ من مستجدات جديدة، في ميزان القوى العالمي، وكان من أهم هذه المستجدات ما أحرزته مجموعة دول عدم الانحياز من مكانة ودور في السياسة العالمية خاصة بعد انفجار أسعار النفط عام 1973م، وظهور القوى المالية للدول العربية البترولية، لقد أعطت هذه المستجدات على الساحة الدولية مكانة جديدة على المستوى العالمي، تبلور عنها ظهور مرحلة اصطفاف من قبل دول مجموعة دول عدم الانحياز إلى جانب الدول العربية، وإلى التنظيمات التي تندرج ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، غير أن هدف حركة الاصطفاف تلك حل مشكلة النزاع العربي- الإسرائيلي، بل كانت عملية اصطفاف دولي مع إحدى القطبين الدوليين في معادلة الحرب الباردة، وقد أسفر ذلك عن زيادة الفجوة في المواقف تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي برمته، وأثر سلباً على قضية اللاجئين الفلسطينيين حتى من وجهة نظر مختلف تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت هي كذلك جزاء من عملية الاصطفاف تلك، ولم يكن الموقف الفلسطيني نحو هذه القضية يختلف كثيراً في الشكل والمضمون، والتنوع عن مواقف الأطراف العربية، وبالرغم استمرار تمزق الموقف الرسمي الممثل من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بكل تنظيماتها رافضاً للاعتراف بإسرائيل كما في اتفاق المنظمة، إلا أن موقف الفلسطينيين تجاه مسألة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لم يعد موحداً.(الطويل، 1996، ص ص 86- 87)

5.4 نقد وتحليل تاريخي ومقارن للمبادرات والمواقف

إن موقف الفكر السياسي الفلسطيني من قضية اللاجئين لم يبق ثابتاً، ومر في عدة مراحل؛ المرحلة الأولى من عام 1964م ــ 1973م. المرحلة الثانية من عام 1974م -1981م. المرحلة الثالثة من عام 1982م- 1990م.

رغم جسامة وخطورة التحديات المطروحة أمام قضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها ستبقى حية وقائمة طالما لم تجد طريقها للحل الذي يزيل اثار التشرد والمعاناة التاريخية للاجئين الفلسطينيين، وستبقى جوهر الصراع مهما كانت قوة العدو، ولهذا فإن الحل لسياسي يجب أن يوفر حلاً عادلاً مقبولاً لقضية اللاجئين، وفي مقدمة الحل المقبول الاعتراف الصريح بحق العودة أو التعويض

للاجئين الفلسطينيين وترك الحرية لمن لا يرغب في العودة إلى ارض وطنه الأصلية، ومن لا يرغب ويقبل التعويض له الحق أيضاً.
وهذه القضية الحساسة تاريخياً تتطلب تجميع وتوحيد الجهود وطنياً أولاُ وقبل كل شيء على المستوى الشعبي والرسمي فلسطينياً، وثانياً على المستوى القومي العربي لأن تشتيت الجهود من شانه أن يعطي الدولة العبرية القدرة على اللعب في ملعب العرب دون مواجهة تذكر، وتقع على قيادة الشعب الفلسطيني بشقيها المعارض والمؤيد للعملية السلمية مهمة عدم اندثار قضية اللاجئين والتي تتطلب التعالي على الجراح والمزيدات السياسية من جمع الأطراف والالتفاف حول برنامج وطني واضح المعالم، فهناك فرصاً متاحة أمام الفكر السياسي العربي أولاً، والفكر السياسي الفلسطيني ثانياً، إذا أمكن استثمارها بعقلانية، من شأنها أن تعزز موقع الفلسطينيين نحو تسوية فاعلة وعادلة لقضية اللاجئين، ولعل أهم هذه الفرص يمكن إجمالها فيما يلي:

6.4 استراتيجية مقترحة للمساعدة على تحفيز الشرعية الدولية على دعم تطبيق القرار

إستراتيجية عربية – فلسطينية على المحاورالتالية:

محور الشرعية الدولية

1. التأكيد على الشرعية الدولية من خلال طرح شرح وإعادة نشر مقررات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضمن السياق الحقوقي والقانوني لمشكلة اللاجئين، والحرص على تضمين ذلك في جميع أوجه التعامل مع أعضاء المنظمات الدولية، وفي كافة المحافل، وعلى أن يكون ذلك دليل جميع الهيئات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية والعربية، ومرجعية لمؤسسات وفعاليات العربية والفلسطينية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

2. استمرار الإصرار العربي والفلسطيني على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وفي مقدمتها القرار الدولي رقم (194)، وعدم التجاوب مع وجهة النظر الداعية إلى اعتباره قاصراً عن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد مرور ستة عقود على صدوره. كما ترى الدراسة أيضا ضرورة النظر بخطورة إلى منهج التفكير الداعي إلى إسقاط القرارات الدولية بسبب التقادم. إن تقادم قرار رقم (194) يعني بالضرورة تقادم القرارات التي ارتبطت به. وكان وجوده والاعتراف به شرطاً

لصدروها، مثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (273) لعام 1949م، والذي اشترط قبول عضوية إسرائيل بالتزامها بتنفيذ قراري (181) و(194)، وكذلك مرور أكثر من أربعة عقود على قرار مجلس الأمن رقم(242) لعام 1967م، يعني تقادمه مع أنه يشكل قاعدة وهدف التحرك في المفاوضات الجارية منذ العام 1991م ولغاية الآن. وترى الدراسة أن استمرار تأكيد المجتمع الدولي على قرار رقم (194)، وعدم إصدار أية قرارات أخرى من نفس المصدر أو من أي مصدر دولي آخر تقضي بإلغائه، ما هو إلا استمرار لقناعة المجتمع الدولي بالقرار كأساس لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. ويدعو الباحث على ضرورة ربط الحل الدائم بالحيز الذي أوجده قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947م، وتوصي الدراسة بإجراء دراسات جادة حول اتجاه اللاجئين وميلهم بالتضحية بالتعويض في سبيل العودة التي تأخذ الأولوية على أي حل آخر، ما سيكون له الأثر البالغ في التعامل مع الكثير من الاقتراحات التي تتعامل مع قضية اللاجئين انطلاقاً من الوضع المادي ومنطق الأرقام.

3. صمود حق العودة ودرء سياسات التوطين والتذويب يرتبط كعامل محوري في تعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية، خاصة لاجئي الأردن، سوريا، ولبنان، والأراضي المحتلة، وصياغة الخطط التي تمنع إدخالهم في أولويات متناقضة، أي حماية وحدة خصائصهم الوطنية، بما يتطلب برامج سياسية، اقتصادية، ثقافية، تنموية صمودية، هذا إلى جانب الإبقاء على دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وعدم التجاوب مع الدعوات التي تطالب بإنهاء أعمال وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) قبل حل قضية اللاجئين حلاً دائماً وعادلاً، لما في ذلك التجاوب من خطورة بالغة كونها تشكل سابقة لإنهاء وشطب قرارات دولية متعلقة بمشكلة اللاجئ كإنسان له حقوق المواطنة في أرضه والسيادة عليها. كما أنه يجب النظر على استمرار وجود وكالة الغوث على أنه شاهد دولي على حالة اللجوء الفلسطيني، في الوقت الذي تم الطعن والتشكيك بمخلف القوانين الدولية الأخرى التي يمكن للفلسطينيين الاحتكام إليها كداعم لحقوقهم. وتدعو الدراسة إلى ضرورة العمل وبكل جدية من أجل تفعيل دور وكالة الغوث، وتوسيع وتطوير مستوى خدماتها المختلفة، وتعديل ميثاقها لتوسيع صلاحيتها لتشمل البعد السياسي في المشكلة بشكل مباشر لتضن حماية اللاجئين الفلسطينيين سياسياً، لا أن تقتصر العلاقة معها على دورها الخدماتي الذي تضيق مساحته أو تتسع حسب الموازنة.
4. النظر إلى قضية اللاجئين بأنها المشكلة التي تمتلك عناصر قوتها الذاتية، وعدم انتظار الضغط الدولي من أي اتجاه بشان حلها، لأن الضغوطات على إسرائيل ستكون في

مجال الحدود، والقدس وغيرها من القضايا مما يجعل قضية اللاجئين خارج دائرة الضغط الدولي نظراً لانسجام مواقف الدول مع الموقف الإسرائيلي في هذه المشكلة.

5. الحاجة الملحة لبذل جهود منظمة من أجل معالجة الثغرات الخطيرة في نظام الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين، والتعرف على استراتيجيات ولغة ومنهج الحماية الدولية، واكتشاف أنجع السبل القادرة على معالجة الثغرات، بما يكفل حماية الحقوق الأساسية للاجئين في التوصل إلى حل دائم لمشكلتهم (حق العودة، استعادة الممتلكات والتعويض) كما هو منصوص عليه في القرار (194) ومبادىء القانون الدولي.

محور الولايات المتحدة الأمريكية

1. من الواضح أن حجم ونوعية المتغيرات والمتحولات التي يشهدها العالم هي من الضخامة لدرجة يصعب التكهن بتأثيراتها في المدى المتوسط والبعيد على النظام الدولي، لكن الظاهر والملموس على أرض الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ موقعاً متميزاً ومؤثراً وحماساً في النظام الدولي، وفي تحديد وترسيم العلاقات الدولية ومستقبلها، وفي حل النزاعات والصراعات القديمة، أو المستجدة في النسق الدولي، وانطلاقاً من المصلحة الفلسطينية والعربية تعتقد الدراسة أن هذه الحقائق تفرض بالضرورة الملحة إعادة تنظيم العلاقة مع الولايات المتحدة على أساس توازن المصالح، وتحريرها من كل القيود التي تؤثر فيها، والتحرر أيضاً من كل عقد ورواسب الماضي المأزوم، وأعتقد أن حجم المصالح للولايات المتحدة في منطقتنا العربية ترسي وتهيئ أساساً لإعادة بلورة وتنظيم العلاقات العربية – الأمريكية على قواعد جديدة.
2. كونها الراعي والمتحكم في مسارات وانفعالات عملية التسوية في المنطقة من محطتها الأولى، يتطلب التعامل عربياً وفلسطينياً مع الإدارة الأمريكية والرأي العام لإحداث تغيير نوعي في النظرة وفي أساليب وطرق العمل التي كانت معتمدة سابقاً، بما يضمن على الأقل تحييد الموقف الأمريكي أو عدم التعامل بازدواجية المعايير، وهذا يتطلب العمل على:
   - توسيع قاعدة الجمهور الأمريكي الداعي إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، على أساس قرارات الشرعية الدولية.
   - برمجة خطة إعلامية محكمة لتعريف الجمهور الأمريكي بعدالة ومشروعية القضايا العربية، وبالمواقف العربية من عملية السلام، وبالمبادرات والمقترحات التي قدمها العرب.

- تنظيم وتقوية الجالية العربية في الولايات المتحدة وتفعيل مؤسساتها الاجتماعية، والسياسية والثقافية والإعلامية، لتأخذ دورها الريادي والقيادي في توضيح المواقف العربية للشعب الأمريكي، واستثمار علاقاتها العامة والخاصة مع المؤسسات والتجمعات والشخصيات الأمريكية الفاعلة في المجتمع الأمريكي، والعمل أيضاً على تعزيز وتوطيد علاقاتها مع الحركات المحبة للسلام.

3. مواصلة التعامل مع الدور الأمريكي في عملية التسوية، والعمل على تجنب الاصطدام المباشر مع مواقفها، والبحث عن قواسم مشتركة بين الموقف الأمريكي والموقف العربي، بشرط أن لا يمس الثوابت الوطنية، وخاصة مسألة الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، والعمل الدؤوب والحثيث، لجعلها تتحمل مسؤوليتها والوفاء بالتزاماتها التي قدمتها للأطراف العربية في رسائل الدعوة لمؤتمر السلام عام 1991م، وفي المواقف الرسمية المعلنة.
4. استثمار العلاقات الاقتصادية والتجارية الأمريكية – العربية، وتوظيفها في خدمة القضايا السياسية العربية، ولاسيما وأن الكثير من الشركات الصناعية والتجارية الأمريكية مؤثرة في صنع القرار السياسي الأمريكي.
5. استثمار العلاقات الخاصة التي تربط الولايات المتحدة مع عدد من الدول العربية (مصر، السعودية، الأردن، المغرب..) لمعالجة أية إشكالات أمريكية – عربية، ولتقريب الموقف الأمريكي من المواقف العربية في المفاوضات المجمدة الآن.

المحور الأوروبي

المصلحة العربية والفلسطينية في عملية السلام تقتضي تعددية الأدوار الدولية فيها، وحيث أن الاتحاد الأوروبي هو الجهة الوحيدة التي بقيت دائمة السعي للتواجد في حيثيات هذه العملية وبذل الكثير من الجهود الاقتصادية والدبلوماسية في سبيل ذلك، فإنه اليوم الوحيد المؤهل القادر للعب دور دولي ثاني في عملية السلام. فلسطينياً وعربياً ينظر على هذا الأمر بالشيء الكثير من الايجابية، فالاتحاد الأوروبي هو الأقرب في موافقه لقرارات الشرعية الدولية والتي يقبلها ويوافق عليها العرب، كما أنه الأكثر تفهماً لطموحات الشعوب العربية وحقوق الشعب الفلسطيني.

وهكذا يمكن القول أن مصير دور أوروبي فاعل ومؤثر يستجيب للتطلعات العربية والفلسطينية في ظل محدداته الدولية يتوقف على موقف فلسطيني وعربي قادر على التأثير في اتجاهات السياسة

الأوروبية وضمان اضطلاعه بدور فاعل. وهذا التوجه يستدعي تطوير استراتيجية عربية وفلسطينية تقوم على ما يلي:

1. تطوير أفق العلاقات العربية – الأوروبية في مجالها الاتحادي والثنائي، وعدم الاكتفاء بإقامة هذه العلاقات بالاستناد إلى دور الاتحاد الأوروبي ودوله في تقديم المساعدات. ففلسطين كانت وما زالت عامل الاستقرار الأهم في المنطقة، ومدخل للعلاقات الأوروبية – العربية، والأوروبية – الإسرائيلية، فيجب الحفاظ على هذه الصفة من خلال استراتيجية واضحة ومركزية.
2. إيلاء الاهتمام للعلاقة الأوروبية – الإسرائيلية، بحيث تتمكن السياسة الخارجية العربية –الفلسطينية من المبادرة بالفعل السياسي بعيداً عن ردات فعل الغير منظمة. فمن شأن الاهتمام بالعلاقة الأوروبية – الإسرائيلية تحديد اتجاهات السياسية العربية – الفلسطينية ورفع مستوى فاعليتها. من المعروف أن العلاقة الأوروبية الإسرائيلية تمتد إلى تاريخ بعيد بين الطرفين، ما يستدعي دراستها بعمق وبحذر شديد إذ أن أوروبا ما زالت تتملكها عقدة الذنب تجاه اليهود واللاسامية.
3. سياسة فلسطينية باتجاه تفعيل الحوار العربي – الأوروبي، فعلى الرغم من فشل الحوار العربي – الأوروبي إلا أنه لم يتم إلغاؤه. ومن شأن تفعيل هذا الحوار تشكيل خطة وإطار عمل لمفهوم العلاقات العربية – الأوروبية عبر مجالاتها المختلفة(سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً)، ومن خلال اتجاهاتها الحيوية الثلاثة(دول الشراكة، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي).
4. ضرورة إيلاء الاهتمام للمجتمع المدني الأوروبي ومؤسساته (البرلمانات الوطنية، البرلمان الأوروبي، الأحزاب السياسية، المنظمات غير حكومية، والحركات الاجتماعية)، للتأثير على صناع القرار من خلال تشكيل جماعات ضغط. لذلك فإن الأمر يستدعي تمتين العلاقات مع الأحزاب الأوروبية، والهيئات الأهلية، والحركات الاجتماعية الأوروبية، ومأسسة هذه العلاقات وتطوير اتجاهاتها ومفاهيمها، وبالتحديد في مجال تطوير جوانب المصلحة المشتركة ما بين العرب والأوروبيين، بحيث لا يبدو الأمر وكأنه مجرد مصلحة فلسطينية وبالاستناد إلى المفهوم الأوروبي للتضامن مع هذه الشعوب.فهناك إمكانية لتطوير هذه الجوانب قي سياق مواقف من قضايا مشتركة، وقضايا إقليمية ودولية، على غرار الموقف من العولمة وانعكاساتها الاجتماعية، والفقر، البيئة، عدا عن الجوانب الثقافية والمعرفية ما بين الطرفين.

5. وعلى المستوى الفلسطيني الداخلي تتطلب القضايا السابقة سياسة أكثر تفصيلاً ووضوحاً، ولكنها في نفس الوقت تتطلب أدوات قادرة على حمل هذه السياسة وتفعليها في العواصم الأروربية، ومن خلال سفارات توافر فيها الإمكانيات وكادر نشيط وفاعل. هذا ويقع على السفارات عبء تنظيم العلاقة مع الفلسطينيين في الدول المختلفة والاستفادة من خبراتهم ومؤهلاتهم وعبر اشتراكهم في الجهد الفلسطيني الموحد، وكذلك الأمر مع الجاليات العربية والتي تمثل فيما ما بينها تنوعاً هاماً يمكن الاستفادة منه .
6. وانطلاقا من الأهمية الخاصة فلسطينياً، فإن التعرف على حقيقة الدور الأوروبي وتوجهاته وحيثياته وكذلك مستقبله، يستدعي إنشاء مؤسسة بحثية مختصة بشؤون الاتحاد الأوروبي، تساهم في إفادة السياسة الفلسطينية بدراسات وتحليلات وتوجهات، وكذلك المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى مؤسسة فلسطينية – أوروبية في بروكسل تتابع عن كثب تطورات المواقف الأوروبية وتقدم التصورات لتطوير السياسة الفلسطينية، وكذلك العمل في محيطهاالسياسي.

محور مرجعية المفاوضات

توصي الدراسة العرب والفلسطينيين على مراجعة الخطاب الإعلامي ــ السياسي التفاوضي ومراجعة أجندة الأولويات الفلسطينية، محددة نقاط معينة تأتي على النحو التالي:

1. إعادة حق العودة إلى موقعه الطبيعي، أي الموقع الجوهري في القضية الفلسطينية، إذ لا سلام ولا نهاية للصراع ما لم يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل وفق مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان التي لا تسقط حق الشعب والأفراد.
2. ضرورة إعادة القضية الفلسطينية ومركزيتها في الصراع العربي – الإسرائيلي إلى مكانها الطبيعي حيث يكمن عمقها الطبيعي الاستراتيجي وضرورة تنسيق الطرف الفلسطيني مع جميع الأطراف العربية قبل اتخاذ أية خطوات أحادية مع الطرف الإسرائيلي.
3. تفعيل العمل الجماعي العربي عبر المؤسسات العربية المختلفة، وخاصة الجامعة العربية، والقمم العربية، وكذلك على مستوى المؤسسات الشعبية.
4. بناء استراتيجية طويلة الأمد قائمة على التمسك بالثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني أولاً، وعدم تقديم تنازلات عن الحقوق في سبيل تحقيق بعض المكاسب والمنافع

الحزبية على حسب تلك الثوابت، لأن الاستراتيجية الإسرائيلية واضحة تقوم على السيطرة والتوسع وقضم الحلول، وكون الحلول الجزئية لن تنهي الصراع القائم.

5. طرح قضية اللاجئين كقضية وطن مغتصب وشعب مشرد، وقضية وطنية وسياسية وقانونية وإنسانية، ولتصبح المعادلة في الخطاب الفلسطيني العربي: "حق العودة وإقامة الدولة المستقلة".
6. تنسيق عمل الوفود العربية المفاوضة، باعتبارها معركة موحدة على جبهة واحدة تتكون من عدة محاور أساسية، وربط أي تقدم من المحاور بالتقدم بمستوى مقبول على المحاور الأخرى.
7. انتهاج التكتيكات الكفيلة بكشف الموقف الإسرائيلي على حقيقته الهادف إلى إفشال العملية السلمية، وفضح مناوراته التعطلية أمام الرأي العام والأطراف المشاركة في عملية السلام.
8. البحث في المخطط الإسرائيلي ووجهة النظر الإسرائيلية، والقاضية بالتوصل إلى تسويات مرحلية انتقالية، وعدم التبرع بتقديم حلول نهائية تهدر الحقوق، فالمستحيل إسرائيلياً في مرحلة معينة يمكن أن يتحول إلى معقول في مرحلة أخرى قادمة.
9. إبقاء ملف قضية اللاجئين مفتوحاً في ظل أية تسوية قادمة، وإبقاء الحقوق قائمة للمستقبل بدلاً من إهدارها طالما فشل المفاوض الفلسطيني والعربي بضمان انتزاع تلك الحقوق وتحصيلها، ويستند الاقتراح على تأجيل موضوع اللاجئين لمرحلة قادمة، ريثما تكون الظروف ناضجة لإبرام تسوية مقبولة.
10. تشديد المفاوض الفلسطيني والعربي على الأبعاد القانونية والدولية لحق العودة الفلسطيني ويجب أن يكون هو الأساس الذي يتعدى كونها قضية إنسانية أو أخلاقية دون القفز عن مطالبة إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها التاريخية والإنسانية والأخلاقية "ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين". مع التأكيد على أن حق التعويض هو للاجئين أنفسهم وهو حق مستقل وقائم بذاته ولا يشكل بديلاً عن حق العودة فهو مبني على ما ورد في القانون الدولي من أن كل ضرر يقابله الالتزام بإصلاحه. ويدخل في إطار تلك الأضرار الخسارات المادية التي تكبدها الشعب الفلسطيني جراء نكبة عام 1949م، واستخدام إسرائيل الطرف المعتدي لأملاكه طوال العقود الستة الماضية. وقد شدد على ذلك قرار الأمم المتحدة الذي يحمل رقم 52/644 الصادر بتاريخ 5ايار/مايو عام 1998، الذي أكد على حق اللاجئين في عائد ممتلكاتهم منذ العام 1948م.

11. صياغة تعريف وطني فلسطيني وعربي لمن هو اللاجئ لأنه من المتوقع أن تيثر إسرائيل هذا الموضوع كما أثارته في مفاوضات النازحين. واعتبار اللاجئ هو/ي كل فرد وخلفه/ا لاحقاً ممن كان/ت يقيم/تقيم في فلسطين بصورة طبيعية قبل احتلال إسرائيل عام 1948م وفقد/ت مسكنه/ا ومكان إقامته/ا وأملاكه جراء حرب عام 1948م، وحرب حزيران/يونيو عام 1967م بناءً على الأعمال الحربية والعدوانية والتي تتحمل إسرائيل مسؤوليتها مسؤولية كاملة كدولة احتلال.

على المحور الإسرائيلي

يجزم كل مدقق في المنطلقات الأيديولوجية لسياسات وتوجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية، بأنه من الاستحالة الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم مع القيادة الإسرائيلية الحالية، بدون تدخل ضاغط من راعي عملية التسوية، وخاصة ضغط الولايات المتحدة، أو وقوع تحولات نوعية في القناعات السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي، وتعتقد الدراسة أن مؤشرات حصول مثل هذه التحولات النوعية باتجاه الواقعية السياسية أمراً مستحيلاً، بل تعتقد الدراسة عكس الوقت الحاضر، وترى الدراسة أن الإستراتيجية الإسرائيلية القديمة الجديدة تقوم على نفي الآخر. بالمقابل تؤكد الدراسة على تبلور إجماع أمريكي – إسرائيلي على توصيف الصيغة النهائية للدولة الإسرائيلية باعتبارها دولة يهودية. وبالتالي نحن إزاء يهودية دولة إسرائيل في لحظة تأسيسه جديدة في الصراع العربي – الإسرائيلي تحتاج إلى تصور استراتيجي لدى القيادة العربية والفلسطينية لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة، وترى الدراسة خطوطها العامة بالآتي:

1. ضرورة قيام الأطراف العربية التي شاركت في عملية التسوية والتطبيع مع إسرائيل إعادة تقييم تجربتها.
2. إيقاف وإنهاء وبشكل قاطع الخيار التفاوضي الذي بدأ في العام 1991م في مؤتمر مدريد والذي طالما انتهك من قبل إسرائيل، الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء وتجميد البديلين الإسرائيليين المفضلين(إطالة أمد المفاوضات إلى أجل غير مسمى، وحل الدولتين الشكلي)، ويعمل على دعم اتفاق تفاوضي حقيقي.
3. على الرغم من أن العرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، جربوا تقديم كل ما يمكن لهم تقديمه لطمأنة إسرائيل على أمنها ووجودها، بل وعلى حقها في الوجود، وانتهوا ما انتهوا إليه؛ إلى الخطط الأحادية الجانب، والمجازر التي تقترفها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمراوغة، غير آبهة باليد الممدودة لها بالسلام. لذا؛

ترى الدراسة أن على الفكر السياسي العربي تجريب خيار الردع، فإسرائيل لن تقبل بسلام إلا على مقاس أمنها، أو إذا اقتنعت أن ثمن الاستمرار في احتلال الأراضي العربية، أغلى بكثير من ثمن الجلاء عن تلك الأراضي، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين والسوريين واللبنانيين، إن أخطر التحديات التي تواجه إسرائيل الآن، هي عدم الاعتراف بها في الوجود وهو ما تتخذ منه ذريعة للتمسك بعقلية القلعة العسكرية "المسادا" –آخر معقل لليهود قبل أن يطردهم الرومان، واعتقدوا أنهم سينجون إن هم تحصنوا بالقلعة ولكن الرومان استطاعوا دخول القلعة، مما دفع اليهود الموجودين فيها بالانتحار الجماعي عام 73م– بل العجز عن التأقلم الإقليمي والدولي.

على مستوى الوضع الذاتي:

على مستوى العربي– العربي

1. وضع المصلحة القومية العليا فوق أية اعتبارات أخرى، والعمل على إعادة توحيد الموقف، وتوحيد الصف العربي الرسمي على أسس تكفل المصالحة الوطنية للجميع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
2. العمل على تعزيز الوحدة الوطنية داخل كل بلد عربي، وحشد طاقاته خلف قيادته، وذلك من خلال تعزيز الديمقراطية في العلاقة بين النظام الحاكم والقوى السياسية المعارضة، وتوسيع هامش المشاركة الشعبية في مجال صناعة القرار السياسي، وإتباع إصلاحات سياسية تعزز حقوق المواطنين وحرياتهم وتنهي تباين المواقف الرسمية والشعبية من الأزمات العربية(القضية الفلسطينية، القضية العراقية)، مع ضمان التزام الجميع بالواجب الوطني المشترك، وبأسس الديمقراطية.
3. العمل على تعزيز منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى العربي والدولي، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، وذلك من خلال تقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لها،والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، بإنهاءحالة الانقسام والتشرذم.

4. اعتماد مخططات ذات بعد استراتيجي لتحسين ظروف الحياة، ودعم صمود اللاجئين في المخيمات وخارجها، مع المحافظة على هوية المخيم والحقوق الوطنية والقومية للاجئين في العودة.

على المستوى الفلسطيني– الفلسطيني

من أجل الوصول إلى استراتيجية وطنية فلسطينية موحدة، مضاعفة بقوة، ويمكن إيصالها بسهولة على العالم الخارجي، ويستطيع الفلسطينيون إنجازها والتعامل معها بشكل فوري. توصي الدراسة بما يلي:

1. تحث الدراسة الفلسطينيين رفض الدخول في الخطابات الغير مناسبة للقضية الفلسطينية، الأول خطاب صنع السلام، الذي يفترض أن المشكلة تكمن في "صنع السلام" بين طرفين على قدم المساواة، لدى كل منهما مصالح واحتياجات وقيم ومعتقدات متماثلة. وهذا الخطاب الخطأ، لأن الجانبين(الفلسطيني – الإسرائيلي) ليسا طرفي نزاع متكافئين. فهناك قوة احتلال، وشعب مقموع ومشتت لا يسمح له حتى بالحصول على اعتراف شرعي بهويته. والثاني، هو خطاب بناء الدولة الذي يفترض أن المشكلة تكمن في"بناء الدولة" وهذا الخطاب الخطأ بسبب عدم وجود دولة فلسطينية أصلاً. إن نتيجة هيمنة هذين الخطابين(ناهيك عن الخطابات الأمريكية – الإسرائيلية السائدة) هي عدم الاعتراف بجوهر المسألة الفلطسينية، وهذا كارثي للقضية الفلسطينية.لذلك توصي الدراسة الفلسطينيين بتركيز طاقاتهم وجهودهم الكاملة على توضيح وتعزيز الخطاب الفلسطيني المناسب الذي يستخدم لغة الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير، والحرية، والتخلص من الاحتلال، والحقوق الفردية والجماعية، ولغة القانون الدولي وهذا ما يجب أن يكون عليه الخطاب الفلسطيني الأساسي الهادف إلى التحرر، ويحتاج هذا الخطاب أن يكون مفهوماً بوضوح من قبل المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، لم يكن خطاب غاندي الأساسي في الهند قبل التحرر عام 1947م، خطاب صنع السلام لأنه لم يكن يصنع سلاماً مع بريطانيا، بل كان يكافح لإنهاء الاحتلال البريطاني. ولم يكن خطابه كذلك بناء الدولة لأنه لم يكن هناك دولة هندية بعد. لقد كان خطابه الأساسي موجهاً نحو التحرر والنضال الوطني، وهذا ما يجب أن ينطبق على الخطاب الفلسطيني. إن الفلسطينيين متسعدون للدخول في مفاوضات جدية، و أكثر جاهزية من الإسرائيليين. ولكن، من المتوجب على عملية صنع السلام هذه، أن تأتي ضمن سياق يهدف إلى تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية، وأي شيء أقل من ذلك لا يعد صنع السلام بل هو تشريع لاستمرار الاحتلال والقمع.

2. اعتماد المقاومة المثمرة "الذكية" وتقديمها على المفاوضات كوسيلة أساسية للفلسطينيين، مع إعادة التأكيد على الوحدة الوطنية من خلال إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتمكين الفلسطينيين، وانتزاع دعم الأطراف الإقليمية والدولية وبشكل خلاق. إن الهدف الرئيسي من هذا التوجه هو مضاعفة كلفة استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وجعل احتمالية الانفصال من جانب واحد حسب الاملاءات الإسرائيلية غير قابلة للتطبيق.
3. الوحدة الوطنية من حيث؛ توحيد فصائل المقاومة الفلسطينية، ووضع عقيدة للمقاومة الفلسطينية، وترشيدها، وتنوع أساليبها الجماهيرية غير الجماهيرية، والتحكم بوتائرها وفقاً للحسابات السياسية والميدانية، بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني العليا، والعمل على كسب تعاطف الرأي العام الدولي خصوصاً في ظل عدم وجود تعريف دولي موحد للإرهاب. إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية بحيث لا تخدم المصالح الإسرائيلية المستقبلية المتمثلة بإضفاء الشرعية على الاحتلال واستمراره، وتنصل إسرائيل من تحمل مسؤوليتها الكاملة عن كلفة الاحتلال(وقد تصبح سلطة مقاومة فلسطينية). وسينهي هذا التوجه البديلين الإسرائيليين الأولين المفضلين أيضاً، (إطالة أمد المفاوضات، وحل الدولتين الشكلي)، ويساهم في تجميد البديل الثالث(فصل أحادي الجانب). وتؤكد الدراسة أن المحافظة على هذه الوحدة في هذه الظروف العصيبة والحالكة بالذات، يعد مكسباً مهماً على طريق النصر، فالبيت المنقسم على نفسه لا يستطيع الصمود، وسيكون العمل الفلسطيني مستحيلاً إذا كان الشعب الفلسطيني غير قادر على التحدث بصوت واحد أو التصرف بإرادة واحدة، وهذا لا يعني الاتفاق على كل شيء، أو إلغاء السياسة الفلسطينية الداخلية، وإنماء يعني أنه عندما يتعلق الأمر بصاغية وتشريع خطة وطنية لها علاقة بالعالم الخارجي، يجب على الفلسطينيين إخضاع السياسة الداخلية إلى المطالب العليا مثل المصير المشترك ووحدة الهدف.
4. إن كون حق العودة متضمن بصورة صريحة في قرار (194) الذي ينص ليس فقط على حق العودة بمعناه الفردي، بل أيضاً بمعناه الجماعي، بما يحمله هذا المعنى من مدلولات الحقوق المدنية والسياسية والوطنية، توصي الدراسة بعدم البحث عن حلول تضعف مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية عما حل باللاجئين الفلسطينيين من ظلم تاريخي ونزوح وتشرد، أو مساعدتها في الالتفات على قرار (194) لتنفيذ هذا القرار، من نوع: العودة الرمزية، أو العودة لأراضي الدولة الفلسطينية، أو العودة في إطار كونفدرالية-فلسطينية، أو مقايضة إسرائيل بإقرارها المبدئي بالعودة وإقرار الفلسطينيين بتعذر تحقيقها، وغيرها من بدائل تصب في إضعاف وحدة الشعب الفلسطيني التي هي شرط رئيسي

لصموده وقدرته على تحقيق أهدافه الوطنية، فضلاً على خدمة هذه البدائل لمشاريع التوطين.

5. في ظل استمرار اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، فإن إمكانية تطبيق حق العودة ليست قريبة؛ لأن تطبيقه مرتبطة بجملة تحولات جوهرية في العلاقات السياسات الدولية، والإقليمية، والعربية، والإسرائيلية؛ ولأن تطبيقه ممكناً أكثر عندما يصبح مصلحة عامة لجميع شعوب المنطقة ودولها، ومصلحة دولية تقتضيها مصالح السلم العالمي، فإن حماية حق العودة بمضامينه السياسية والقانونية والثقافية والأدبية والفنية، وتعميق وتطوير هذه المضامين في الوعي الاجتماعي الفلسطيني والعربي، تزداد أهميتها مع استمرار غياب الشروط الفعلية لتحقيقه، كي لا تحوله الظروف واختلال موازين القوى من زعزعة سياسية على زعزعة ثقافية وروحية، وهذا يقتضي عمل اجتماعي عام تنخرط فيه جميع القوى المجتمع الفلسطيني بمختلف أطيافها، وحقولها المتخصصة الثقافية، التاريخية، الأدبية، الفنية، الإعلامية كل في مجاله، وفي سياق هذه الخلية الفلسطينية الواحدة، فإن بلورة مركز قيادي للجان والأطر والمؤسسات الشعبية والأهلية التي تعمل في مجال الدفاع عن حق العودة، كما توحد خطابها القانوني والسياسي، وبلورة آليات عمل متطورة وفعالة، سواء على صعيدها الداخلي، أو على صعيد نشاطها العام، يجب أن يتصدر قائمة الأولويات الفلسطينية.
6. على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تعيد تشكيلة الطاقم المفاوض ورفده بالخبرة والميزانيات اللازمة لتمكينه من توظيف طاقات وخبرات الفلسطينيين العرب وخبراء دوليين لمواجهة الإسرائيليين في المفاوضات.
7. العمل على تشريع قانون العودة الفلسطيني من خلال المؤسسات التشريعية الفلسطينية، والمبني على أساس التعريف الوطني الفلسطيني.
8. ضرورة إجراء مسح إحصائي شامل لكل اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن الشتات، وعدم الاستناد فقط إلى سجلات وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، لأنها وفي كل وثائقها تؤكد بأن من كانت قد أدخلته رسمياً إلى سجلها هي تلك الفئة المعوزة التي تشردت من الحرب وفقدت مصدر رزقها وكوتها. ولذلك هناك عدد كبير لم يدرج في سجلاتها.

على المستوى الاعلامي

الخطوط العريضة لمشروع الخطة الإعلامية:

إن إعداد خطة إعلامية واقعية هادفة ليس المشكلة في إخراجها إلى حيز الوجود بل تمكينها من تحقيق أهدافها المرسومة. وهذا يحتاج إلى حشد كل الطاقات العربية والإسلامية والعالمية الحكومية وغير الحكومية المؤمنة بحق تقرير المصير للشعوب ومنها الشعب العربي الفلسطيني. وكذلك التعاون والتنسيق الميداني مع الهيئات الدولية والإقليمية، ومع جميع المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال اللاجئين. وهو أمر على أهميته ليس بالسهل ربما يبقى في إطار الأمنيات في ظل الواقع العربي والإسلامي والإقليمي والدولي القائم حالياً، إن لم يكن مستحيلاً.

1. تخصيص فضائية ناطقة باللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية الهامة موجهة للرأي العام الغربي ومتخصصة باللاجئين وتحمل اسم "فضائية اللاجئين " وتأهيلها بكادر إعلامي ومعلوماتي وفكري وسياسي وتاريخي متخصص بالقدس بأبعادها المختلفة.
2. تشجيع الفضائيات العربية وخاصة المؤثرة فيها وذات المصداقية لدى الرأي العام الغربي أو الواسعة الانتشار الالتزام بقضية اللاجئين باعتبارها إحدى قضاياها المركزية بتخصيص برامج دورية أسبوعية باللغة الإنجليزية موجهة للرأي العام الغربي مستفيدة من الكفاءات الإعلامية المتخصصة بالعقلية الأوروبية القادرة على التأثير لصالح قضية اللاجئين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة.
3. تشجيع البث الإذاعي باللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية الأخرى حول القدس، ولاسيما أن الإذاعة الإسرائيلية تبث بـ (17) لغة أجنبية.
4. تشجيع الاستثمار الإسلامي والغربي في المجال الإعلامي في الغرب وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بأشكاله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية بما يمهد لكسر شوكة الاستفراد اليهودي بمؤسسات الإعلام الأمريكية على مختلف أشكالها.
5. تشجيع الاستثمار العربي والإسلامي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وفي مقدمتها الإنترنيت، وفي صناعة الأفلام الوثائقية السينمائية والتلفزيونية القادرة على إحداث تحول في أوساط الرأي العام الغربي التي تعتمد في تكوين آرائه، وبخاصة فيما يخص الأمم وحضاراتها وثقافاتها على مثل هذه المصادر الإعلامية والتثقيفية.
6. استخدام وسائل الاتصالات الحديثة وبخاصة فتح مواقع على الإنترنيت خاصة باللاجئين وتشجيع العرب على خوض حرب الإنترنيت من أجل اللاجئين في مواجهة الحركة الصهيونية وتنظيماتها الأخطبوطية وأخطرها الصهيونية المسيحية وعقلها "المحافظون الجدد".
7. إن كون حق العودة حق مكفول في الشرعية لحقوق الإنسان، (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال

التميز العنصري)، ومكفول أيضاً بحق تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1946م، وأكدت عليه عام 1969م، وغيرها من التشريعات والقرارات الدولية، إنما يتطلب توسيع وتطوير ميدان البحث العلمي التخصصي في هذه المواد، بما يمثله من أهمية إستراتيجية سياسية وإعلامية لتعزيز وتوسيع الدعم والإسناد الدولي لحق العودة.

8. دعوة الجامعات والمعاهد الفلسطينية، والعربية، والإسلامية الحكومية والخاصة للنهوض بمسؤولياتها البحثية والتعليمية والثقافية نحو اللاجئين وتشجيع تبادل زيارات الطلبة والأساتذة تحت شعار برامج التبادل الثقافي من أجل اللاجئين مثلاً،و تدريس مساقات حول اللجوء ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين وأماكن تواجدهم وتشجيع طلبة الجامعات الدراسات العليا لكتابة أطروحتهم في هذا الموضوع.
9. عمل شراكات علمية وفكرية وبحثية بين المفكرين العرب والفلسطينيين من جهة، ونظرائهم الأمريكيين والأوروبيين من جهة أخرى حتى يتم إنتاج أعمال فكرية وبحثية تخص اللاجئين الفلسطينيين. هذه الشراكات يمكن استخدامها لتوضيح الصورة الصحيحة حول اللجوء الفلسطيني، ولإعطاء معلومات للمفكرين والمهتمين الأمريكيين والأوروبيين حول هذه القضية الحساسة حتى يساعدهم في عمل أبحاث ودراسات بحثية غير متحيزة.
10. إعادة ترتيب مواضيع قضايا اللاجئين بشكل علمي على أن تكون جزءاً من المنهاج الوطني الفلسطيني خاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية من أجل أن يتم تشجيع الجيل الحالي على دراسة ظروف هذه المأساة الإنسانية.
11. ضرورة إشراك نخبة من المتخصصين والخبراء في الشؤون الغربية بمناقشة الخطوط العريضة للخطة الإعلامية بهدف إثرائها والعمل على إنجاحها.

وختاماً يجدر القول إن أية خطة إعلامية ستبقى عاجزة عن إحداث الأثر المطلوب، وتحقيق الغايات المعقودة عليها طالما ظل الخطاب السياسي العربي والإسلامي وكذلك السياسات الفعلية لهذه الدول تسير في واد، والخطة الإعلامية في واد آخر.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

بعد الحديث عن الصورة العامة للوضع الفلسطيني والقضية الفلسطينية وعلاقتها بـــالقرار الأممـــي 194، يمكن الدخول للحديث عن استنتاجات الباحث.

(1) إن قرار الجمعية العامة رقم (194) يعتبر أهم القرارات الدولية الخاصـــة بحـــق عـــودة اللاجئين الفلسطينيين، وهو يمثل ركناً أساسياً وهاماً بالنسبة للحقوق الفلسطينية وارتباطهـــا بقرارات الأمم المتحدة. لقد أكد هذا القرار على وجوب السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن والعيش بسلام ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم.

(2) إن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، حق تكفله كافة الشرائع والقوانين الدولية. وإن القرار (194) يكفل لجميع اللاجئين العودة والتعويض معاً، حيـــث أن حـــق العـــودة مكفول للاجئين الفلسطينيين سواء مارسوه أم لم يمارسوه دون اعتبار للتاريخ الذي يقررون فيه ممارسة حق العودة، كما أن حق التعويض مكفول للاجئين الفلسطينيين بموجب مبادئ القانون الدولي الذي يلزم الدولة التي تنتهك حقوق الملكية أو الحقـــوق الأخـــرى للأفـــراد بإرجاع الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب الفعل الضار، وكذلك التعويض عن الأضرار المادية التي خلفها الفعل غير المشروع.

(3) إن القرار الأممي 194 يمتلك ومنذ صدوره، كامل الصلاحية والقوة القانونية اللازمة لجعله قراراً ملزماً وواجب التنفيذ بكل الوسائل شريطة توفير العوامل الأساسية الضرورية لفرضه وتنفيذه اعتماداً على مجموعة متكاملة من القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، إلى جانب معاهدات ومواثيق الحقوق الإنسانية الأساسية التي تقرها جميع الدول.

(4) إن هذا القرار، ورغم الفترة الطويلة التي مرت دون تنفيذه، يبقى محافظاً على المبادئ الرئيسية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين الخاصة، ويؤكد على حقيقة هامة جداً، وهذه الحقيقة هي جوهر هذا القرار الأممي تتمثل في أن حق العودة حق غير قابل للتنازل أو التقادم، وأن هذا الحق حق شخصي، لا يمكن لأية جهة سياسية فلسطينية أو دولية أن تتنازل عنه ولأي سبب كان، وهذا الحق الشخصي يعني أن التنازل عن حق العودة يستوجب أن يقوم كل لاجئ فلسطيني شخصياً بالتوقيع على تنازله شخصياً عن هذا الحق، وأنه لا يمكن لأي استفتاء أو اتفاق أو معاهدة أن ينوب عن هذا الحق الشخصي.

(5) إن مواقف دول العالم تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، تحولت خلال السنوات لأكثر من اتجاه، وبناء على مصالح هذه الدول وعلاقاتها مع الشعب الفلسطيني والدول العربية، بل وعلاقاتها مع بعضها حول باقي القضايا العالمية الأخرى، وإن هذه التحولات الكثيرة قد أثرت، سلباً أو إيجاباً، وإلى حد كبير على قضية اللاجئين وخاصة في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

(6) إن الدول العربية مجتمعة، مارست، ولا زالت تمارس حتى اليوم، دوراً هاماً جداً ومباشراً للتأثير على مجريات القرار والموقف الفلسطيني الشعبي والرسمي تجاه قضية اللاجئين وحق العودة وبالتالي القرار الأممي 194، حيث تسعى غالبية هذه الدول، وبناء على مصالحها وارتباطاتها الخاصة، للتأثير على الموقف الفلسطيني والإمكانيات الفلسطينية، والإرادة الفلسطينية تجاه هذا القرار.

(7) إن المجتمع الدولي بأسره يرى بوضوح تام أن ميزان القوى في المنطقة عامة، وفي فلسطين والمنطقة العربية تحديداً، يميل لصالح إسرائيل وحلفائها وعلى جميع المستويات حتى الآن، وبالتالي فإن أية دولة، وخاصة الدول الضعيفة التي تشكل الأغلبية المطلقة من دول العالم، تحاول مراعاة مصالحها الخاصة دون اكتراث كبير لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي تسعى إلى التقرب من مصادر القوة بكافة أشكالها بحثاً عن تحقيق هذه المصالح بكل السبل، وبالطبع فإن زيادة الدول الصديقة لإسرائيل ستنعكس سلباً على مجمل القضية الفلسطينية وتضعف إمكانية إيجاد جبهة عالمية وإقليمية واسعة ومؤثرة للعمل من أجل إنجاز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أو تنفيذ القرار الأممي رقم 194.

(8) رغم الأوضاع المأساوية والضعف الكبير الذي تعانيه القضية الوطنية الفلسطينية، ورغم عدم الاحترام الكامل للقرار 194 وما يماثله من قرارات خاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، ورغم إصرار إسرائيل على عدم الاعتراف بالقرار المذكور، إلا أن الجميع يدركون تماماً أنه من المستحيل أن يكون هناك أي توجه لسلام حقيقي في المنطقة، بين الفلسطينيين وإسرائيل والدول العربية، ما لم يتم التقيد بهذا القرار نصاً وروحاً، فالقرار 194 ينص صراحة ومباشرة على حق عودة كل لاجئ إلى دياره وممتلكاته التي طرد منها في أعقاب نكبة 1948، الأمر الذي لا يترك للحديث عن الأراضي المحتلة عام 1967 أي مكان في القرار المذكور.

(9) إن لدينا معادلة مختلة الأطراف تماماً، فمن جهة هناك إسرائيل المسلحة بترسانة متنوعة من الأسلحة، ليست العسكرية بأنواعها المختلفة فحسب، بل والسياسية والاقتصادية والعلمية، إلى جانب علاقاتها الوثيقة جداً والإستراتيجية مع أقوى دول العالم إطلاقاً.ومن الناحية الأخرى، هناك الشعب الفلسطيني بمواطنيه ولاجئيه، يقف وحيداً تقريباً أمام كل هذا الجبروت والطغيان، يعاني الاحتلال والفقر والبطالة والانقسام، إلى جانب كارثة اللجوء، وتباعد الحلفاء، وتآمر الأشقاء.

(10) إن كل مظاهر الضعف والتمزق والانقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني لم تنجح في إزاحة هذا الشعب عن مواقفه المبدئية بل إنها زادته تمسكاً بها وإصراراً عليها.

(11) إن تطبيق القرار 194 أمر قابل للحدوث شريطة العمل على توفير الأوضاع الموضوعية والذاتية المناسبة للشعب الفلسطيني أولاً، وهذه مهمة صعبة جداً، لكنها ليست مستحيلة.

2.5 التوصيات

يمكن طرح التوصيات في نقاط سريعة على النحو التالي:

1) مواصلة التشبث الفلسطيني بالمطالبة بتطبيق القرار 194 نصاً وروحاً، والإصرار في كل حالة ومكان وزمان على أن حق العودة هو حق إنساني ثابت ولا يمكن التنازل عنه أو التراجع عن تنفيذه مهما طال الزمن.
2) مواصلة إذكاء حق العودة من خلال البرامج التعليمية والثقافية والفنية والسياسية والاقتصادية الفلسطينية وعبر كل أشكال النشاطات اليومية وفي كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني.

3) مطالبة القيادة السياسية الفلسطينية بالتمسك العملي بتنفيذ القرار 194 ورفض كل أشكال المساومة والمقايضة في مجال حق العودة، ورفض محاولات التوطين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 كبديل نهائي لحق العودة الأصلي.
4) على إسرائيل أن تتعظ من التاريخ اليهودي المعذب تحت وطأة الأساطير وتأثيرها وذلك من أجل أجيالها القادمة.
5) لا بد من قيام الدول الغربية بالضغط على إسرائيل حتى تمتثل لقرارات الشرعية الدولية والتي طالما تمردت عليها.
6) لا بدء تنفيذ العودة وبخاصة في ربيع الشعوب العربية والحراكات الجماهيرية. ولا بد من تذكر المسيرات الجماهيرية في الأغوار وعلى الجبهة اللبنانية في مارون الراس، وعلى حدود الجولان السوري المحتل، وتحطيم الغزيين للحدود المصرية إبان حكم حسني مبارك.
7) لا بد من الانضمام الفلسطيني، على مستوى الرسمية الفلسطينية، للحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، ذلك أن أهم مبررات هذه الحركة كما مر سابقاً متعلق باللاجئين والتمييز العنصري الإسرائيلي وفكرة يهودية الدولة.
8) لا بد من حل قضية اللاجئين لا بد وان يكون حلاً ميثاقياً، وضمن حل سياسي يمكن لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح أن تتبناه بالعودة إلى خيار الدولة الواحدة، الدولة الميثاقية، وألا يكون ذلك مرتهناً بالاستجداء، بل بالحقوق.

3.5 المقترحات

بناء على توصلت إليه الدراسة من نتائج يقترح الباحث القيام بالإجراءات العملية التالية:

(أ) الاستعانة بخبرات وتجارب الدول التي مرت بمرحلة اللجوء .
(ب) تحرك اللاجئين الفلسطينيين عبر ممثليهم المنتخبين من القاعدة الواسعة، وفي كل مكان يتركزون فيه، لحث الشعوب العربية وقواها الوطنية التحررية للتحرك والتضامن مع قضية اللاجئين الفلسطينيين والضغط على حكوماتهم لاتخاذ مواقف واضحة وصريحة حول هذه القضية.
(هـ) توجه فلسطيني للمحافل الدولية والمنظمات والهيئات الدولية المختلفة برسالة علمية واضحة ومحددة تحدد المواقف الفلسطينية من حل قضية اللاجئين وفق القرار 194 باعتباره حجر الزاوية لأي شكل من أشكال الحل السلمي.

(و) إجراء دراسات مشابهة على مستوى الوطن ضمن أسس ومعايير مغايرة لما تم تناولـــه فـــي الدراسة الحالية.

المصادر والمراجع

(أ) المصادر والمراجع العربية

- الأزعر، محمد خالد: الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،عمان، ط1، 1991.
- الأزعر، محمد خالد وآخرون: ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة. مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة،1996.
- الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية و تطورها 1917–1988. اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينية بحقوقه غير القابلة للتصرف، نيويورك، 1990.
- أوليبه، جان ايف: لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948–1951– حدود الرفض العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ط1، 1991.
- إيفان، دونيف: الصهيونية بلا قناع. ترجمة فرات الجواهري، بيروت، دار الفارابي، 1974
- بابا دجي، رمضان وآخرون: حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1996.
- باومغرين، هلغي: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948–1988م، دار مواطن، رام الله، 2006.
- بشارة، مروان: فلسطين/إسرائيل سلام أم نظام عنصري، ترجمة وسيم وجدي. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2001.
- بني، موريس: اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة، دمشق، 1995.
- أبو بكر، توفيق: الولايات المتحدة والصراع العربي– الإسرائيلي. ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط1، 1986.
- أبو جابر، إبراهيم وآخرون: مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2002.
- تاتنبرغ، لكس: وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1990.
- تشريجي، دان: أمريكا والسلام العربي– الإسرائيلي، ترجمة محمد مصطفى غنيم. دار الشروق، مصر، ط1، 1993.

- تماري، سليم:مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.
- جرار، ناجح: أين القانون الدولي من اللاجىء الفلسطيني؟، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، ط2، 1995
- جعفر، أحمد حسن: دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.
- الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية- جذوره، تطوره، أخطاره. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1979.
- الجلبي، حسن: القرار والتسوية: دراسة قانونية وسياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي. دار التراث للنشر، عمان، ط1، 1990.
- حرب، أسامة الغزالي: الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها. معهد البحوث والدراسات العربي، القاهرة، 1992.
- حرب، أسامة الغزالي: مفهوم الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها. مطابع دار الهلال، المنظمة العربية للتربية والعلوم، مصر، 1991.
- الحكيم، حسن حمدان: السلام بين العرب وإسرائيل. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ط2، 1997.
- حكيم، سامي: طريق النكبة. المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، (د.ت).
- حليق، عمر: موسكو وإسرائيل- عرض مدعم بالوثائق لجهود موسكو في خلق إسرائيل وإبقائها. الدار السعودية للنشر، جدة،1967.
- حمد، جواد والرشدان، عبد الفتاح: مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2002.
- الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط. المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، عمان، الأردن، 1994.
- حمدان، غسان: تطبيع إستراتيجية الاختراق الصهيوني. دار الآمال لطباعة والنشر، بيروت، لبنان (د.ت).
- حوات، محمد علي: مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2002.
- الخالدي، وليد: القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي. اتحاد الجامعات العربية، 1983.

- خضر، إسماعيل: "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية". رسالة ماجستير "غير منشورة"، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت،2005.
- خضر، بشارة: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003.
- خضر، بشارة: أوروبا والوطن العربي(القرابة والجوار)، ترجمة جوزيف عبد الله. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
- خضر، بشارة: العلاقات العربيةــ الأوروبية حاضرها ومستقبلها. مركز الدراسات العربي – الأوروبي، القاهرة، 1997.
- خميس، مصطفى: الصهيونية نازية قاتلوها قبل أن تقتلكم. دار العودة، بيروت، ط1، 1983.
- الخنساء، مي صبحي: العودة حق: دراسة اجتماعية، سياسية، قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات الدولية. دار باحث للدراسات، بيروت، ط1، 2004.
- الدجاني، أحمد صدقي: أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبل تحريرها. دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1999.
- الدجاني، أحمد صدقي: منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1979.
- الدجاني، برهان: الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة 1968. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1969.
- الدجاني، برهان: مفاوضات السلام–المسار والخيارات والاحتمالات. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1988.
- الدقاق، محمد سعيد:المنظمات الدولية المعاصرة. الدار الجامعية، بيروت،لبنان، 1990.
- الرشيد، فتحي: قراءة في القرار194، تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، قسم الأبحاث والدراسات، 2007
- رفعت، أحمد: العرب ومبادرات السلام الاوروبية– الأمريكية في العلاقات العربية – الأوروبية حاضرها ومستقبلها. مركز الدراسات العربي– الأوروبي، باريس، فرنسا، 1997.
- روندو، فيليب: الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام، ترجمة كمال الخولي. المنشورات العربية، بيروت، لبنان، 1980.

- زريق، إيليا: اللاجئون الفلسطنيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1998.
- زعيتر، أكرم: القضية الفلسطينية. دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط3،1985.
- سالم، وليد: حق العودة البدائل الفلسطينية. المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس، ط1، 1975.
- ساوندرز، هارولد: الجدران الأخرى- سياسة عملية السلام، ترجمة حسين عبد الفتاح. معهد المشاريع الأمريكي لدراسات العملية السياسية والاجتماعية، واشنطن، 1985.
- ستيفن، والت وجون مير، شايمر: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية. شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
- أبو ستة، سلمان: حق العودة مقدس وقانوني وممكن. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
- سعيد، عبد المنعم: الجماعة الأوروبيةــ تجربة التكامل والوحدة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- سلامة، سعيد: اللاجئون الفلسطينيون، قرارات ومعاهدات واتفاقيات. دائرة شؤون اللاجئين، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، 2007.
- سمارة، عادل: اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة. مركز المشرق للدراسات الثقافية والتنموية، القدس، ط1، 1997.
- سمارة، عادل: اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة.مؤسسة فلسطين للنشر، كاليفورنيا، 2000.
- سنيورة، رندة، وشلبي، خميس: خمسون عاما تحت الخيمة- حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين، 1996.
- شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
- الشريف، ماهر: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني- البحث عن كيان. مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، قبرص، 1995.
- شكيب، إبراهيم، حرب 1948- رؤية مصرية. الأهرام للإعلام، القاهرة، 1986.
- الشنار، حازم: الخيارات السياساتية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين إليها والباقين فيها. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، القدس،2005.

- شهاب، مفيد محمود: جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
- شوفاني، إلياس :الموجز في تاريخ فلسطين السياسي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
- صايغ، يزيد: الحركة الوطنية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
- الطويل، فالح: اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلاً، مطبعة بن خلدون، عمان، ط1، 1996.
- عبد الرحمن، أسعد: منظمة التحرير الفلسطينية- جذورها، أسسها، مساراتها. مركز أبحاث م.ت.ف، قبرص، 1987.
- عبد السلام، جعفر: بين أوراق القضية الفلسطينية. دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
- عبد الغفار، نبيل محمود: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي (1973-1978). الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1982
- عبد الكريم، قيس وآخرون: الطريق الوعر- نظرة على المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية من مدريد إلى اوسلو. بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- عبد الهادي، مهدي :المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934- 1974) .المكتبة العصرية، بيروت، 1994.
- عبد ربه، صلاح: اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة إلى أرض البرتقال الحزين. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين(بديل)، بيت لحم، 1996.
- عدوان، كمال: القتال هو الطريق، (د.ن)، (د.م)، 2005.
- فياض، علي: مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني. مركز المارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001.
- فيصل، علي: اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث. دار التقدم، بيروت، 1996.
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الاسرائيلي 1947-1974. مراجعة وتحقيق: جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1975.
- قورة، نزيه: تعليم الفلسطينيين- الواقع والمشكلات. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1975.
- كتن، هنري: فلسطين في ضوء الحق والعدل. ترجمة: وديع فلسطين، دار النهار، بيروت، 1970.

- الكسواني، سالم: " وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية". الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، الجزء الخامس، ط1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، 1990.
- مخادمة، ذياب وآخرون: المدخل إلى القضية الفلسطينية. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط1، 1997.
- المسفر، محمد صالح: العلاقات العربية الأوروبية–حاضرها ومستقبلها. مركز الدراسات العربي– الأوروبي، باريس، 1997.
- مصالحة، عمر: السلام الموعود بين النزاع والتسوية، ترجمة وديع اسطفان. دار الساقي، بيروت، لبنان، 1994.
- مصالحة، نور الدين: طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني (1882ــ1948) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1992.
- مصطفى، نادية محمود: أوروبا والوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- منصور، محمد: السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي. مركز دراسات المستقبل، أسيوط، 1997.
- مورجنتاو، هانز: السياسة بين الأمم. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي القضية الفلسطينية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1975.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثالث، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس. هيئة الموسوعة الفلسطينية، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990.
- موعد، حمد، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية–من مدريد إلى خارطة الطريق.مركز دراسات الغد العربي، دمشق، 2003.
- ميخائيل سليمان: فلسطين والسياسة الأميركية من ويلسون إلى كلينتون. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
- نوفل، سيد: العمل العربي المشترك ماضيه ومستقبله. المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1968.
- نوفل، ممدوح: قصة اتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة – طبخة أوسلو. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1995.

- الهور، منير والموسى، طارق :مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1948-1982) . دار الجليل للنشر، ط1، 1983.
- هيكل، محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام ما قبلها وما بعدهاــ الكتاب الثالث، دار الشروق العربي، القاهرة، ط2، 1996.
- وليام كوانت، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي ــ الإسرائيلي منذ عام 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشرن القاهرة، 1994 .
- يحيى، عادل: اللاجئون الفلسطينيون تاريخ شفوي. المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، رام الله، 1998.

(ب) المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

- Analysis of Paragraph 11, The third Paragraph of Part One, Section S.
- Analysis prepared by Susan M. Akram in Susan M. Akram and Terry Kempel.: A Study on Statelessness, United Nations Department Social Affairs, UN. Doc. E/ 1113 UN Sales pub. 1949. XIV 2 August 1949.
- Atle Grahl Madsen, The Status of Refugees in International Law, Vol, A. W. Sejthoff, London, 1966.

- Brief Amicus Suriae, Board of Immigration Appeals, Falls church, Virginia, Published in Palestine Year Book of International Law, forthcoming, 200-2001,
- European Convention for the Protection of Human Right and Fundamental Freedoms, 213 UN Treaty Series 221, Singed 4 November 1950, entered into force on February 1983.
- Freedman,Rebort: The Bush Administration, The E.U., and the Arab – Israeli Conflict: Is aEuro- Atlantic Partnership possible?. In Europs Emerging Forign policy and the middle EasternChallenges,ed Ch.P.Hanelt,F..Neugart and M.peitz,Munich: Bertelsmann Foundation.2002.
- Gug. Goodwin- Gill, The Refugees in International Law, Clarendon Press, Oxford, 1986.
- John Quigly,"Displaced Palestinians and a Right of Return",op.cit.
- Kurt Rene Raldley, " The Palestinian Refugees: the Right to Return in International Law", 72 Am. J. International law.1978, Yaov Tadomr, Comment: The Palestinian Refugees of 1948: The Right to Compensation and Return, 8 temple International and compensation..L. J.434 1994.
- Leila S.Kadi Peaceful Proposal, Beirut, Lobnan, 1973.

- Lex Takkenberg, The Status of Palestinian Refugees in International Law, op.cit.
- Mediator's Progress Report, Part1, The Mediation Efforts, Sec. V. "Refugees, Subsection - compensation to Refugees for Losses, for Damage to Property to the made Good principles of International Law or in Equity, Working Paper prepared by the U.N. Secretariat, U.N. Doc. W/30, 31 October 1949.
- Michael C.Hadson. The Palestinians New Direction. D.C; Washington, George Town University Press.1991.
- Passia Diectory, Passia Publications, Passia; Jerusalem,1996.
- Peck, Julian, Reagan Administration and the Palestine Question of Palestine, Washington: Institute for Palestine Studies, 1984.
- Perter, Jeol, Europe and the Arab-Israeli Peace Process: The Declaration of the European Coucil Berlin and beyond. In: S. Behnendt and C. Hanted (Eds). Bound to Cooperate: Europe and Middle East: Guterdoh: Bertelsmann foundation 2000.
- R. Magnus, Documents on the Middle East, Washington, 1969.
- Ruth Lapidoth,"The Right of Return in International Law with Special Report Reference to the Palestine Refugees". op.cit.
- Said, Edward: The End of the Peace Process. New York: Vintage Books, 2001.
- Shadid, Mohammad K., The United States and the Palestinian, London, Croom: Helem Ltd. 1981.
- UN Doc, A/AC. 25/W. 45. Analysis of Paragraph 11 of the General Assembly Resolution of 11 December 1948, Working Paper prepared by the U.N. Secretariat, 15 May 1950. Section1, titled Who Are the Refugees?" States, in Paragraphs.
- William.B. Quandt, Decade of Decision American Policy towards Arab-Israeli Conflict 1967-1976, Berkeley: University of California Press, 1977.
- Yousef, Ayman :"Palestine Question and Super powers : A study of Dynamics of Cold War Politics", M.S. University of Boroda: India, 1995.

(ج) مجلات ونشرات:

- الأسدي، عبده: " المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية".صامد الاقتصادي، ع101، تموز/يوليو، آب/أغسطس، أيلول 1995.
- جوجياني، رفيق :"الحوار العربي ــ الأوروبي كمنعطف تاريخي في العلاقات العربية – الأوروبية"، مجلة معلومات دولية، ع 59، شتاء 1999).

- حجازي، حسين: " الصراع الأوروبي على الشرق الأوسط". قضايا فلسطينية. ع1، 1995.
- الحوارني، هاني: " مسارات العلاقات الأردنية–الإسرائيلية 1994–2004". قضايا المجتمع المدني، ع37 – 38، أيار2006.
- حوراني، فيصل: "الفكر السياسي الفلسطيني " مجلة رؤية : (ع1، آب، 2000.
- خضر، بشارة : "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مجلة دراسات عربية، ع57، 1999.
- خلف، صلاح: "أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة". شؤون فلسطينية، ع 29، كانون الثاني،1974.
- أبو السعود، إبراهيم: "أفاق العلاقات العربية– الأوروبية/ نحو صياغة استراتيجية في القرن الحادي والعشرين". مجلة معلومات دولية، ع59، شتاء 1999.
- شتا، أحمد عبد الونيس : الأساس القانوني لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار التسوية السلمية للنزاع العربي– الإسرائيلي.معهد البحوث والدراسات العربية ، ع21، 1993.
- صحيفة الأيام الفلسطينية، ع 3133، السنة التاسعة، 11تشرين الأول،2004.
- صحيفة الأيام الفلسطينية، ع3030، السنة التاسعة،2004.
- صحيفة الأيام الفلسطينية، ع3136، 13تشرين الأول،2004.
- صحيفة القدس، القدس، فلسطين، 2000/9/12.
- عبد الله، ثناء فؤاد: "إشكاليات التفاعل و الحوار الحضاري بين العرب و الحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم الجديد،". المستقبل العربي،ع 167، كانون الثاني،1993.
- عدوان، كمال "تحليل الموقف السياسي". مجلة الشؤون الفلسطينية. ع11 تموز،1972.
- عطا الله، مرسي:غياب الوفاق الفلسطيني وخطر الاستيطان والتوطين. مجلة الوطن، كانون أول 2004.
- غازيت، شلومو: قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور إسرائيلي. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع22 ،1987.
- غالي، بطرس: التطبيع طريق إسرائيل من الفرات إلى النيل. مجلة الحقيقة الدولية، ع 80، آب، 2007.
- فهمي، عبد القادر محمد :روسيا الاتحادية والمنطقة العربية– دراسة مقارنة للسلوك السياسي الخارجي السوفييتي الروسي حيال المنطقة العربية. شؤون عربية، ع 105، آذار 2001.

- القريوتي، محمد قاسم: "مشروع الحكم الذاتي في الصفة الغربية وقطاع غزة". شؤون فلسطينية، ع24، أكتوبر 1983.
- أبو لغد، إبراهيم: " سياسية أمريكا تجاه فلسطين".مجلة المستقبل العربي، كانون ثاني، 1996).
- مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، ع 8، كانون الثاني، 1982.
- مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، ع6، 7كانون الأول، 1982.
- مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية،ع7، 21كانون الأول7، 1982.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور إسرائيلي، ع22، ربيع 1995 .
- محيسن، أحمد: حق العودة للاجئين الفلسطينيين والحلول الناجحة. مجلة بديل، نيسان، 2005،.
- مركز بديل :حق العودة العدد (10-11) السنة الثالثة/ أيار، 2005.
- مصباح، بكر: "تطور استراتيجية الحوار العربي – الأوروبي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية". شؤون عربية، ع90، 1997.
- مصباح، بكر، "جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد". شؤون عربية، ع29، 1992.
- موعد، حمد : "الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين". صامد الاقتصادي، ع 106، 1996.
- الهياجنة، عدنان: "مستقبل فلسطينيي الشتات- أسس التعامل مع الأطروحات الدولية وقواعدها". مجلة العلوم الاجتماعية، ع2،4، 2002.

(د) وثائق باللغة العربية

- الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، مكتب الإعلام، نيويورك، 1981.
- تقرير الأمم المتحدة، حق الشعب الفلسطيني في العودة، نيويورك، 1978.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، 1987.
- المادة(22) من الميثاق الوطني الفلسطيني ملحق الوثائق، وثيقة رقم(22).
- مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات.
- وثيقة الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان نيويورك، 1950.

(هـ) مواقع الانترنت

- تشومسكي نعوم، الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين، موقع المجموعة 194.
- http://www.group194.net//page=showDetails&Id=108&table=studies
- الطيراوي، توفيق: حق العودة ، 2012: http://www.tirawi.ps/ar/palestine html /2012.
- عينية، عفاف، الرئيس جون كنيدي والقضية الفلسطينية، موقع المجموعة 194.
- http://www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=108&table=studies
- مركز الناطور للدراسات:
  http://natourcenter.com/web/news_view_5397.html
- محسن، محمد صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية-
  http//:www.palestineinfo.info/Arabic/analysis/2001/26/9/ 01.htm

- http://bendjedidi.jeeeran.com/archive/2006/3/28348.htm1
- http://eg.china-embassy.org/ara/zhagx/t80869.ht.
- http://shobaki.elaphblog.com/posts.aspx?U=1137&A=7126
- http://www.alqudsgate.com/studies/studies21.html
- http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/204-article03
- http://www.malaf.info/print.php?page=show_details&Id=992&table_141&CatId=201 .
- www.jeninrefugeescamp.plo.ps/reugees/refugees.html.25

ملحق 1.1 : نص الفقرة (11) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) الصادر في 11 كانون أول 1948.

11- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.
- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منطقة الأمم المتحدة.

United Nations General Assembly Resolution 194 (III)
11 December 1948

11 – Resolves that the refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbors, should be permitted to do so at the earliest practicable date, and that compensation should be paid for the property of those choosing not to return and for loss of or damage to property which, under principles of international law or in equity, should be made good by the Governments or authorities responsible.

- Instructs the Conciliation Commission to facilitate the repatriation, resettlement and economic and social rehabilitation of the refugees and the payment of compensation, and to maintain close relations with the Director of United Nations Relief for Palestine Refugees and, through him, with the appropriate organs and agencies of the United Nations.

ملحق : 2.1: توزيع السكان في محافظات وألوية فلسطين عام 1946

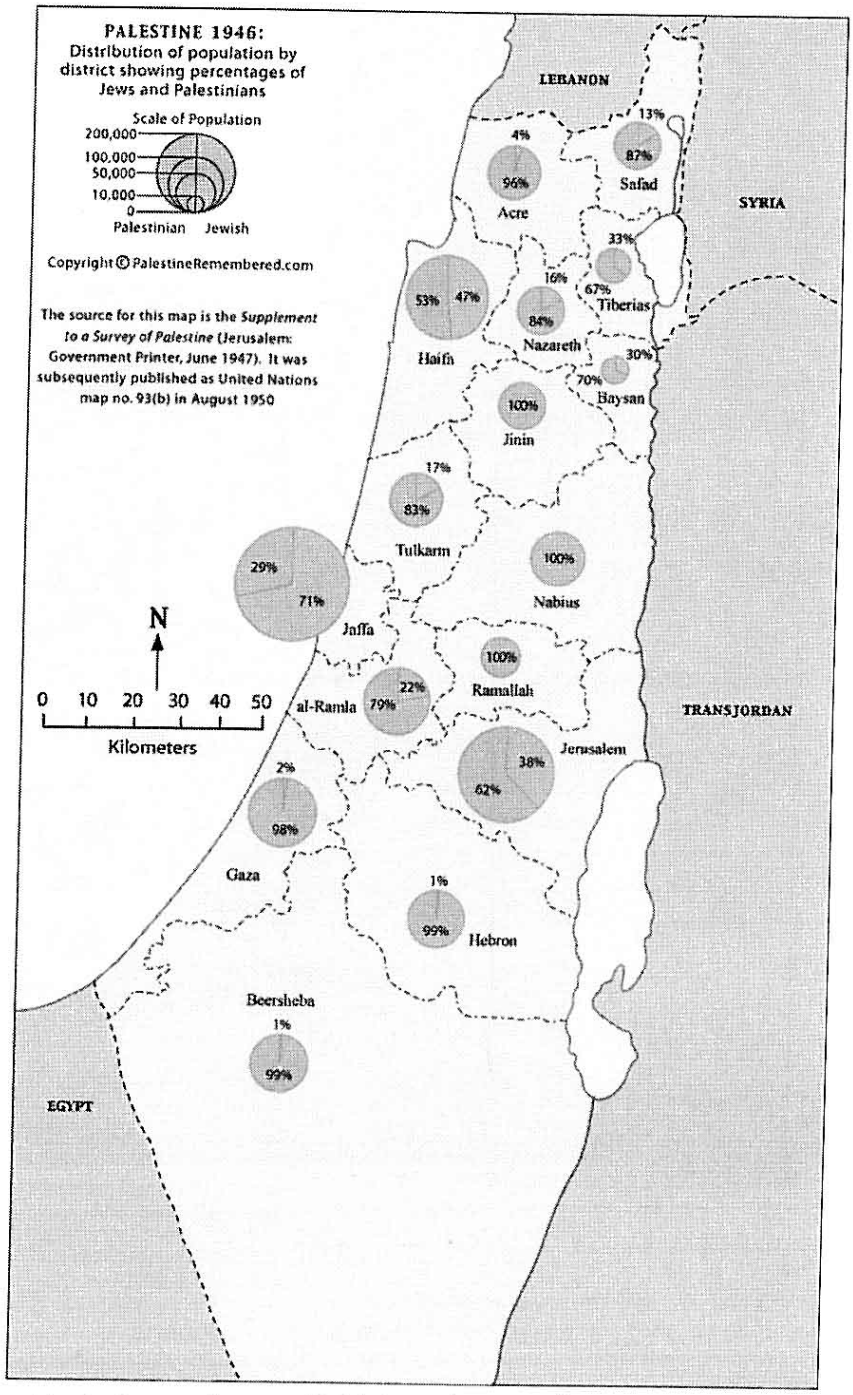

توزيع السكان في محافظات وألوية فلسطين عام 1946م بين العرب وامستوطنين اليهو

* المصدر:ملحق تعداد السكان في فلسطين تحت حكم الانتداب البريطاني.

ملحق : 3.1: خارطة طرق الهجرة من فلسطين عام 1948

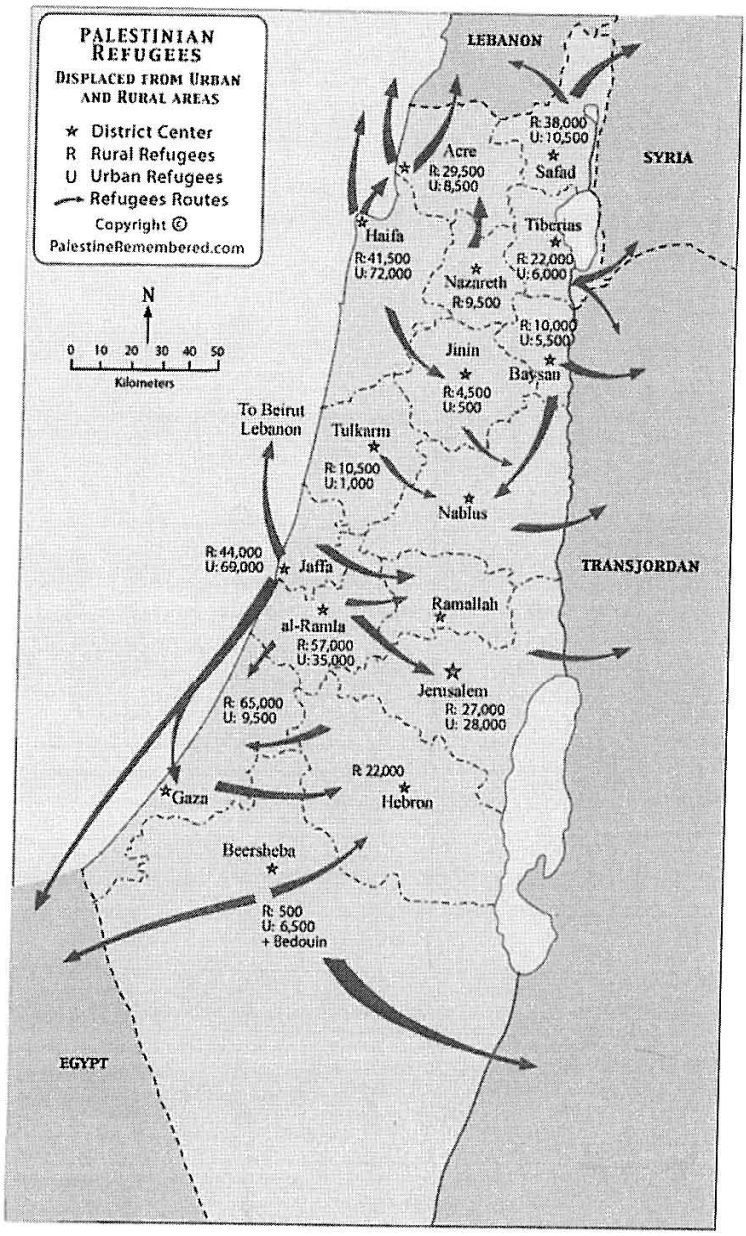

خارطة طرق الهجرة من فلسطين 1948م.
http://www.palestineremembered.com/Acre/Maps/Story578.html

ملحق : 4.1: القرى الفلسطينية المدمرة بعد نكبة عام 1948.

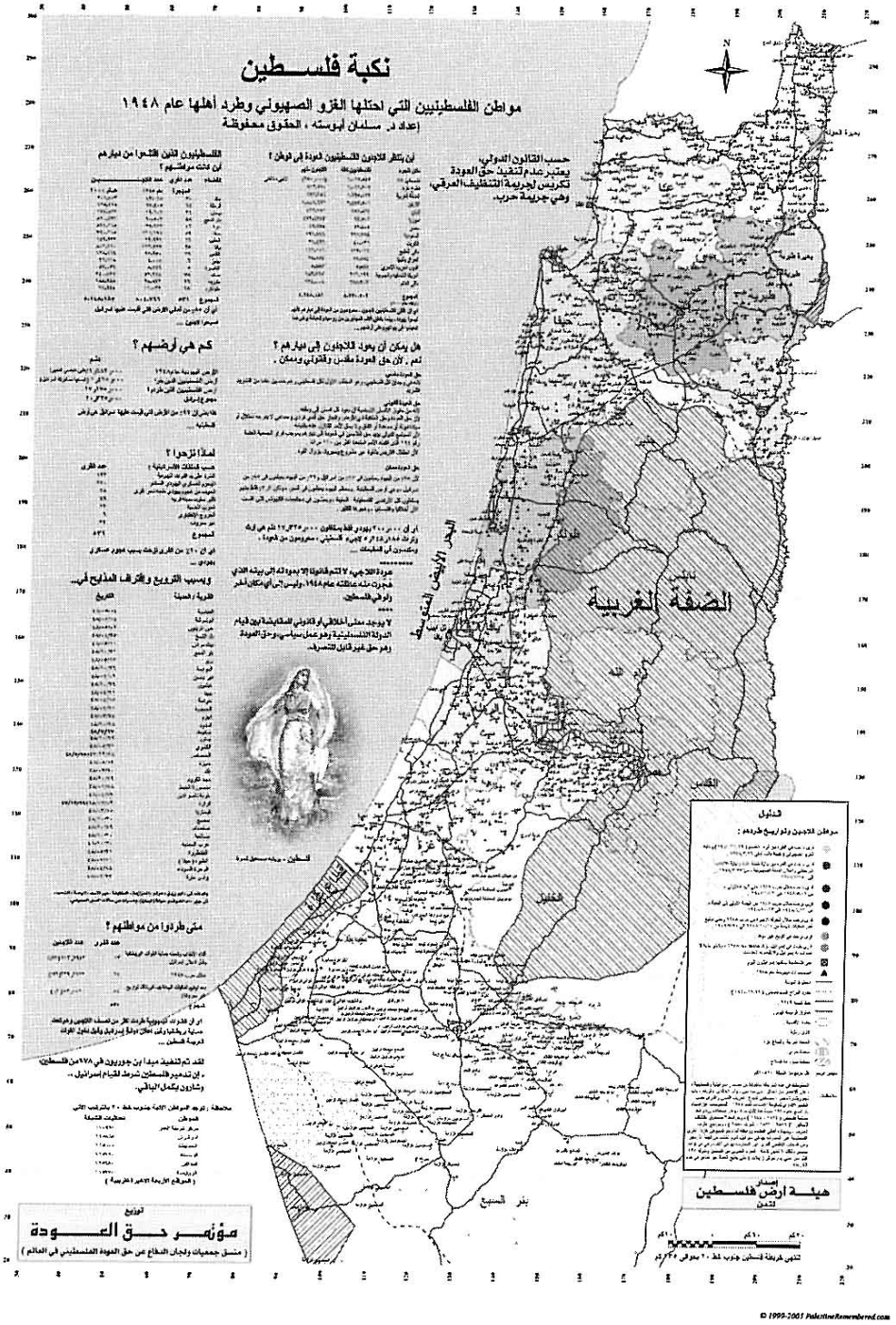

القرى الفلسطينية المدمرة بعد نكبة 1948م.

ملحق : 1.2: جدول بمخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين 1967/1948 في الأردن.

	المخيم	سنة الإنشاء	المساحة/ دونم
.1	الحسين	1952	367
.2	الوحدات	1955	488
.3	الطالبية	1968	130
.4	الزرقاء	1949	180
.5	حطين " ماركا"	1968	917
.6	إربد	1951	244
.7	الحصن	1968	774
.8	غزة	1968	759
.9	سوف	1967	500
.10	البقعة	1968	1400
.11	المساحة الكلية بالدونمات		5750

- المصدر موقع روسيا اليوم– حزيران 2010

.http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=36499

ملحق : 2.2: جدول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

	المخيم	تاريخ الإنشاء	المساحة/ دونم
.1	خان الشيخ	1948	758
.2	خان دنون	1950/ 1951	500
.3	سبينة	1968	704
.4	الست زينب	1967/ 1968	498
.5	جرمانا	1967/ 1968	2414
.6	النيرب	1948/1950	
.7	حمص	1948/1950	
.8	حماة	1950	
.9	درعا "رقم 1"	1950/ 1951	
.10	درعا " الطوارئ"	1967	

* المصدر: موقع روسيا اليوم- حزيران 2010

Http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=36499

ملحق : 3.2: جدول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

	المخيم	سنة الإنشاء	المساحة/ دونم
.1	صبرا وشاتيلا	1949	36.9
.2	برج البراجنة	1948	164
.3	تل الزعتر *	1949	56.65
.4	مار الياس	1952	5.2
.5	ضبية	1956	103.5
.6	عين الحلوة	1948	420
.7	النبطية*	1956	103.553
.8	الميه وميه		
.9	الرشيدية	1948	267.2
.10	البص	1949	86
.11	البرج الشمالي	1955	13.6
.12	نهر البارد	1949	13.198
.13	البداوي	1956/1955	200
.14	الجليل	1949	43.44
.15	المعشوق (صور) غير معترف به كمخيم		
.16	مجموع المساحة بالدونم		1612.42

* دمر أثناء الحرب الأهلية اللبنانية.

المصدر: موقع روسيا اليوم

http://fourm.rtarabic.com/showthread.php?t=36499.

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1.1	نص الفقرة (11) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) الصادر في 11 كانون أول 1948.	166
2.1	توزيع السكان في محافظات وألوية فلسطين عام 1946	167
3.1	خارطة طرق الهجرة من فلسطين عام 1948	168
4.1	القرى الفلسطينية المدمرة بعد نكبة عام 1948.	169
1.2	جدول بمخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين 1967/1948 في الأردن.	170
2.2	جدول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا	171
3.2	جدول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان	172

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	إقـــــرار	أ
	شكر وعرفان.....	ب
	المصطلحات.....	ج
	المختصرات.....	هـ
	ملخص الدراسة.....	و
	Abstract.....	ز
	الفصل الأول: أساسيات الدراسة	**1**
1.1	مقدمة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة.....	4
3.1	مبررات الدراسة.....	4
4.1	أهمية الدراسة.....	5
5.1	أهداف الدراسة.....	6
6.1	أسئلة الدراسة.....	7
7.1	فرضيات الدراسة.....	7
8.1	منهج وإجراءات الدراسة.....	7
9.1	حدود الدراسة ومحدداتها.....	8
10.1	هيكلية الدراسة: محتويات الفصول.....	8
	الفصل الثاني: القرار 194: قراءة تاريخية تحليلية:.....	**10**

2.1 تعريف بالقرار..... 10
.1.1.2 مضمون القرار..... 11
.2.1.2 الحقوق التي تضمنها القرار بالنسبة للاجئين الفلسطينيين 15
.1.2.1.2 الحق الأول: حق العودة إلى الديار..... 15
.2.2.1.2 الحق الثاني: حق استعادة الممتلكات وإقامتهم وسكنهم..... 16
.3.2.1.2 الحق الثالث: حق التعويض..... 61
.4.2.1.2 الحق الرابع: مبدأ الخيار 17
.5.2.1.2 الحق الخامس: حق العودة الآمنة..... 18
2.2 ظروف صدور القرار 18
.1.2.2 أهمية القرار 194..... 19
3.2 مواقف الأطراف المختلفة من القرار، وتطورها التاريخي 21
.1.3.2 الموقف الأمريكي من القرار..... 22
.2.3.2 الموقف الأوروبي من القرار 26
.3.3.2 موقف روسيا من القرار..... 28
.4.3.2 موقف جامعة الدول العربية..... 32
4.2 الرؤية الفلسطينية للقرار، وتطورها التاريخي..... 33
5.2 منهج الترانسفير 40
6.2 قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين بعيون القرار 194..... 41
.1.6.2 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..... 41
.2.6.2 الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966..... 43
.3.6.2 الاتفاقية الدولية لمنع التمييز العنصري 1966..... 44
.4.6.2 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 1973..... 44
.5.6.2 المعاهدة الأميركية لحقوق الإنسان 1969..... 45
.6.6.2 ميثاق بانجول الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981..... 45
.7.6.2 الاتفاقية الأوروبية لصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية(1950) 45

الفصل الثالث: معيقات تطبيق القرار: نظرة تاريخية تحليلية 48

1.3 مقدمة 48
2.3 معيقات تطبيق القرار الدولية 50
3.3 معيقات تطبيق القرار الإقليمية والعربية 58
4.3 معيقات تطبيق القرار الصهيونية 60
.1.4.3 المخاوف الصهيونية من تطبيق القرار 60
.2.4.3 التطورات على الطرف الصهيوني..... 62
5.3 معيقات تطبيق القرار الفلسطينية 64
1.5.3 التطورات في الطرف الفلسطيني..... 66
6.3 نقد وتحليل تاريخي ومقارن للمعيقات 67

الفصل الرابع: مبادرات ومواقف داعمة لتطبيق القرار: قراءة تاريخية تحليلية **71**

1.4 مقدمة..... 71
2.4 مبادرات دولية داعمة لتطبيق القرار 71
.1.2.4 المبادرات والمواقف الأمريكية..... 72
.2.2.4 المبادرات والمواقف الأوروبية..... 92
.1.2.2.4 مراحل الموقف الأوروبي..... 96
3.4 مبادرات ومواقف إقليمية وعربية داعمة لتطبيق القرار..... 108
.1.3.4 المبادرات ومشاريع السلام العربية..... 115
4.4 مبادرات ومواقف فلسطينية داعمة لتطبيق القرار 122
5.4 نقد وتحليل تاريخي ومقارن للمبادرات والمواقف..... 136
6.4 استراتيجية مقترحة للمساعدة على تحفيز الشرعية الدولية على دعم تطبيق القرار 137

الفصل الخامس:الاستنتاجات والتوصيات..... 151

1.5 الاستنتاجات..... 151

2.5 التوصيات..... 153
3.5 المقترحات..... 154
المراجع..... 155
الملاحق..... 166
فهرس الملاحق..... 173
فهرس المحتويات..... 174